www.kassioun.org

1259

الاثنين 05 كانون الثاني 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

من المستفيد من تحويل سورية إلى محطة لتصريف السلع الرديئة؟

[12]

الافتتاحية

معنى الحدث الفنزويلي!

على السطح، يبدو ما جرى في فنزويلا انتصارا للأمريكي؛ القوي، المهيمن، الذي يبطش حيث يشاء ومتى يشاء، ويفرض إرادته بمختلف الوسائل، بما في ذلك بالحديد والنار والانقلابات العسكرية والإجرام. أما في العمق، فالصورة الحقيقية معاكسة تماما، ويمكن تبينها بالنظر إلى الإحداثيات التالية:

أولا: الافتراض المتسرع بأن اختطاف مادورو قد أرسى السيطرة الأمريكية على أمريكا اللاتينية، وافتراض أنه لن تكون هنالك مقاومة للسطوة الأمريكية، في فنزويلا نفسها، وفي مختلف دول أمريكا اللاتينية، هو افتراض خاطئ بالكامل؛ بالضبط لأنه يغفل عن تاريخ القارة في صراعها المستمر ضد واشنطن وبطشها ونهبها.

ثانيا: الكلام الأمريكي عن المخدرات والاستبداد، هو ذرائع لا تصمد لأي فحص تاريخي، ولا تقنع أحدا، خاصة حين تصدر عن واشنطن الداعم والراعي الأول للاستبداد والأنظمة العسكرية، وتجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية طوال قرن كامل مضى. كما أن الذرائع الأمريكية المختلفة، لم تصمد أمام المطامع المعلنة والوقحة بالسيطرة على الثروات النفطية والمعدنية الفنزويلية الهائلة.

ثالثا: وقائع الحياة أمور عنيدة، ولا ينفع معها القفز المظلي والإنزالات الانقلابية؛ التراجع الأمريكي الاقتصادي والسياسي والعسكري، هو أمرٌ واقع يعبر عن نفسه بشكل تدريجي ومتسارع في مختلف المجالات، وبالدرجة الأولى بالأزمة المالية–الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية، التي تطرق باب الداخل الأمريكي بشكل متعاظم، والتي باتت بحكم المحققة في تنبؤات أهم الاقتصاديين حول العالم، بمن فيهم الاقتصاديون الأمريكيون أنفسهم.

رابعا: التصعيد الذي تقوم به واشنطن في فنزويلا، هو تنفيذ ملموس لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة المعلنة، والتي تحمل عنوانا أساسيا هو الانكفاء إلى نصف الكرة الغربي، ومحاولة تأمينه «أي وضعه تحت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة»، بالتوازي مع الانكفاء الشامل، وإعادة التموضع عالميا، والتخلص من «أعباء الناتو»، و«عكس اتجاه العولمة».

خامسا: الانكفاء عن السيطرة العالمية، وعن العولمة، يعني بسيرورته، توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن كونها قوة عظمى عالمية؛ ويعني النزول التدريجي على درج التطور التاريخي، نحو مرحلة السيطرة الإقليمية؛ أي إلى تلك المرحلة التاريخية التي ساد فيها مبدأ مونرو 1823 القائل بعدم تدخل القوى الأوروبية في شؤون دول نصف الكرة الغربي، مقابل التزام أمريكا بعدم التدخل في شؤون أوروبا...

سادسا: افتراض أن الأقطاب المضادة لواشنطن لم تستطع القيام بشيء لإنقاذ فنزويلا أو مادورو، واعتبار ذلك دليل ضعف، هو قصور في فهم كيفية سير الصراع الدولي؛ فما تريده الأقطاب الصاعدة، وعلى رأسها الصين وروسيا والهند، هو انكفاء أمريكي شامل، بالتوازي مع استمرار الاستنزاف على المستوى العالمي، واستمرار التقدم والتفوق في ميادين الإنتاج المادي الحقيقي بالدرجة الأولى، والذي تُبنى عليه السيطرة المالية والسياسية والعسكرية... عدم الانزلاق إلى مواجهات كبرى مباشرة، هو جزء أساسي من طريقة إدارة الصراع الدولي اليوم، والذي تسعى فيه الدول الصاعدة إلى تسهيل طريق التراجع والانكفاء الأمريكي، وصولا إلى «انهيار في المكان»، يكون أخطر ما فيه هو الغبار الذي يثيره دون أن يؤدي إلى أضرار إضافية على المستوى العالمي... وبكلمة، يمكن القول: إن فنزويلا بالنسبة لواشنطن، ستكون شبيهة بأفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفييتي.

سابعا: المطروبون بالبطش الأمريكي، والهلعون من البطش الأمريكي، يشتركون في قفزهم فوق القانون التاريخي الموضوعي المتكرر: الإمبراطوريات إنما تنهار بالضبط في لحظة التوسع والنشاط العسكري الحربي الأقصى لها؛ لأن هذا التوسع كان دائما تعبيرا عن انغلاق أفق حل الأزمات في الداخل، وبالتالي تصديرها للخارج... والمنظومة الغربية بزعامة واشنطن، وصلت إلى أقصى توسع ممكن في العالم بأسره بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

أخيرا: بما يخصنا بشكل مباشر في سورية، ينبغي أن نتعلم الدرس المكرر مئات المرات: الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون حليفا بحال من الأحوال، وحين تمدحك واشنطن، أو تتعاطى معك بإيجابية، «كاتصال ترامب بمادورو قبل ساعات من عملية الخطف، أو تطمينات ترامب لإيران قبل ساعات من قصفها»، فعليك أن «تحسّس على رأسك»!

شؤون عمالية

تسريح العقود السنوية: سياسةٌ لا تحلّ الأزمة بل تعمّقها

02

ملف «سورية 2026»

أحد الدروس المفيدة لنا من فنزويلا!

06

شؤون محلية

حي الإخلاص في المزة... استملاك مؤجَّل منذ الثمانينات...

06

شؤون عربية ودولية

هل تكون فنزويلا ثمناً للتراجع الأمريكي؟

17

تسريح العقود السنوية: سياسةٌ لا تحلّ الأزمة بل تعمّقها

صدر القرار رقم 2533 تاريخ 2025/8/12 عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، والذي ينص على ترشيد استخدام الموارد البشرية المتاحة بما يحقق معالجة ظاهرة الترهل والإنتاجية لدى الجهات العامة عموماً، وعلى مستوى كل جهة على حدة. وجاء القرار بعدة بنود تنص على عدم الإعلان عن إجراء المسابقات أو التعاقد أو التوظيف بأشكاله كافةً، إلا في حالات الضرورة، وعدم تجديد العقود المؤقتة وعدم رفع طلبات تمديد الخدمة لمن بلغ سن التقاعد، وعدم رفع طلبات الإعادة إلى العمل لحالات الصرف من الخدمة، استقالةً ومن اعتبر بحكم المستقيل، إضافة إلى عدد من البنود التي تقتضي تشديد العقوبات المسلكية والتشديد على مراقبة دوام العاملين وعدم إصدار قرارات الندب والتكليف.

■ ميلاد شوقي

الأخطر في القرار أنه جاء على ذكر عدم التجديد للعقود المؤقتة بأشكالها كافة في حال انتهاء مدتها، إلا في ضوء الحاجة الماسة وبموافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حصراً. ومع بداية العام الجديد أصدرت مؤسسات القطاع العام بغالبيتها قراراً بعدم تجديد العقود السنوية، وبهذا القرار وجد عشرات الآلاف من العمال أنفسهم مطرودين من أعمالهم «بعد مضي سنوات طويلة على استخدامهم»، وتم الاستغناء عنهم في لحظة تاريخية تتسم بتفاقم الانهيار المعيشي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب أي أفق اقتصادي واضح. وفي ظل ذلك، يبرز قرار الحكومة بتسريح وإنهاء عقود العاملين السنوية كأحد أكثر السياسات إثارة للقلق، ليس فقط لآثاره المباشرة على عشرات آلاف الأسر بل لما يحمله من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على مستقبل البلاد والاستقرار فيها.

قرار إداري أم خيار سياسي

تحاول السلطة تقديم تسريح العمال بوصفه إجراءً إدارياً يهدف إلى ترشيد الإنفاق أو إعادة هيكلة القطاع العام، إلا أن هذا التوصيف يتجاهل حقيقة جوهرية؛ هي أنّ إنهاء عقود العمال في ظل غياب فرص بديلة وشبكات حماية اجتماعية هو قرار سياسي بامتياز، لأنه يحدد من يدفع ثمن الأزمة ومَن يعفى من مسؤولياتها. فبدلاً من معالجة الخلل البنيوي في الاقتصاد أو مكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة يجري تحميل الفئات الضعيفة من العمال وأسرهم عبء العجز المالي، في إعادة إنتاج لسياسات التقشف القاسي دون أي بعد اجتماعي.

الاقتصاد يدفع ثمن التسريح

اقتصادياً يؤدي تسريح أصحاب العقود السنوية إلى ضخ أعداد جديدة في سوق عمل متضيّق أصلاً، ما يرفع معدلات البطالة ويقلص الطلب الداخلي ويعمق حالات الركود، فالعامل المسرح لا يفقد راتبه فقط، بل يفقد قدرته الشرائية، ما ينعكس مباشرة على الأسواق المحلية والمهن الصغيرة، ويؤدي إلى سلسلة خسائر تمتد من الأسرة إلى المجتمع.

كما أن الدولة تخسر في الوقت ذاته خبرات راكمَها هؤلاء العمال عبر سنوات طويلة من الخدمة دون تثبيت أو ضمانات، في مشهد يعكس استهتاراً برأس المال البشري الذي يفترض أن يكون حجرَ الأساس لأي عملية نهوض اقتصادي.

تمزّقٌ اجتماعي صامت

اجتماعياً يحمل القرار آثاراً مدمرة على الاستقرار الأسري والنسيج الاجتماعي، ففقدان العمل يعني فقدان الأمان والدخول في دوامة الفقر والعوز، ويزيد من حالات التوتر الأسري والانهيار النفسي، ويغذي موجات الهجرة الداخلية والخارجية التي تفرغ البلاد من قواها العاملة الشابة.

الأخطر من ذلك هو ما يولّده هذا القرار من شعور اجتماعي بالظلم والتهميش ويقوّض ما تبقى من الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، حين تتحول الوظيفة العامة من مساحة أمان نسبي إلى هشاشة دائمة.

البعد الإنساني الغائب

إن تسريح العمال دون تعويض عادل أو بدائل تشغيلية أو ضمان اجتماعي هو مساس مباشر بالحق في العيش الكريم، فالعمل ليس امتيازاً تمنحه الدولة متى شاءت وتسحبه متى أرادت، بل هو حق إنساني واقتصادي، وأي سياسة تتجاهل هذا المبدأ تدفع المجتمع نحو مزيدٍ من التفكك والاحتقان. في ظل هذا الواقع يتحول العامل المسرح إلى رقم زائد في معادلة الفقر، وتتحول الأسرة إلى وحدة مهدَّدة من حيث بقائها، في وقت تتآكل فيه منظمات الدعم التقليدية وتغيب أي سياسة حماية حقيقية.

نحو أيِّ دولة نسير؟

سياسياً يكشف القرار عن نموذج إدارة أزمة يقوم على إدارة الفقر لا معالجته، وتحميل العامل مسؤولية الأزمة الاقتصادية، إضافة إلى تقليص دور الدولة الاجتماعي أيضاً بدل إصلاحه، وهو مسار ينسف العدالة ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار العام، لأن المجتمعات التي يُدفع أبناؤها نحو اليأس لا يمكن ضبطها إلى ما لا نهاية.

وإن بناء دولة قادرة على الصمود لا يبدأ بتسريح عمالها بل بحماية العمل وإصلاح الأجور وربط الإنتاج بالحوافز وتوزيع أعباء الأزمة بعدالة، لا عبر تحميلها لمن لا صوت لهم.

إن تسريح أصحاب العقود السنوية في سوريا ليس حلاً للأزمة بل تعميق لها، وهو خيار سياسي يعكس غياب رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة، ويهدد بإنتاج أزمات أشد قسوة في المستقبل القريب، فالدول لا تقاس بقدرتها على خفض النفقات فحسب، بل بقدرتها على حماية مواطنيها في أوقات الشدة، وإلا تحوّلت السلطة إلى عبء إضافي على المجتمع بدلاً من أن تكون سنداً له.

النقابات المتفرِّجة

حين تتخلّى النقابات العمالية عن دورها في مواجهة قرار تسريح أصحاب العقود في مؤسسات الدولة السورية، لا يعود الصمت النقابي مجرد تفصيل هامشي بل يتحول إلى موقف سياسي قائم بذاته، فبينما فقد آلاف العمال مصدر رزقهم الوحيد وقفت النقابات في موقع متفرج، لا تعترض ولا تفاوض ولا حتى تعبّر عن رفض رمزي يليق بدورها المفترض كحارسٍ لحقوق العمال.

وإنْ محاولة تبرير هذا الصمت بحجج من قبيل الظروف العامة أو المصلحة الوطنية أو العجز عن التأثير لا تصمد أمام أبسط معايير العمل النقابي، فالدور النقابي لا يقاس بالنتائج فقط بل بالموقف وبالقدرة على التعبير عن صوت العمال، حتى في أكثر الظروف تضييقاً.

التواطؤ السلبي وخطورته

الخطير في هذا المشهد ليس الصمت في حد ذاته، بل ما يمكن تسميته بالتواطؤ السلبي، بالامتناع عن الفعل حين يكون الفعل واجباً، فصمت النقابات منح القرار شرعية ضمنية، وأرسل رسالة واضحة للسلطة مفادها أن كلفة تسريح العمال منخفضة سياسياً واجتماعياً، وفي المقابل أوصل هذا الصمت رسالة معاكسة للعمال؛ أنْ لا سند لهم وأنهم يواجهون مصيرهم فرادى في لحظة هم بأمس الحاجة فيها إلى التنظيم والتضامن.

من الصمت إلى المسؤولية

إنّ أخطر ما تواجهه المجتمعات في الأزمات ليس القرارات القاسية وحدها، بل غياب القوى التي يفترض أن تعارضها، فالنقابات التي تكتفي بدور المتفرج تساهم عن قصد أو دون قصد في تعميق الظلم الاجتماعي.

إنّ استعادة الدور النقابي يبدأ بكسر الصمت وتبنّي موقف واضح ينحاز للعمال، ودون تحويل الغضب الفردي إلى فعل جماعي منظّم ستبقى النقابات شاهدة على تفكيك حقوق من يفترض أنها وجدت للدفاع عنهم.

الطبقة العاملة

الهند: إضراب عمال التوصيل

أحرز إضراب عمال التوصيل في جميع أنحاء الهند نجاحاً باهراً، يوم رأس السنة، حيث شارك فيه ما يقارب ثلاثمئة ألف عامل بحسب ما قدرت نقابات العمال. ونُظّم الاحتجاج للمطالبة بمزايا الضمان الاجتماعي، والأجور المضمونة وتوفير إجازات الطوارئ والأمومة، وبتطبيق قوانين العمل على العاملين في منصات التوصيل وحماية شاملة لحقوق العمال في هذه المنصات. وكانت النقابات الوطنية، بما فيها الاتحاد الهندي لعمال النقل، ونقابة عمال خدمات المنصات الرقمية. قد دعت إلى الإضراب لتسليط الضوء على مطالب وحقوق العمال. ووصف رئيس نقابة عمال المنصات الرقمية في تيلانجانا، الإضراب بأنه «إنجاز كبير. رغم الضغوطات الكبيرة التي تُمارس ضدنا من قبل جهات مختلفة». وأضافت النقابة: «وقفت جميع منظّماتنا صفاً واحداً في هذا النضال. لم نمنع أحداً من العمل إن رغب، فقد شارك العمال طواعية».

البرازيل: عمال شركة بتروبراس ينهون إضرابهم

أنهى عمال شركة بتروبراس النفطية البرازيلية إضرابهم مع بداية هذا العام 2026، بعد الموافقة على اتفاقية عمل جماعية جديدة، عقب ما يقرب من أربعة أشهر من المناقشات. وحظي هذا النزاع العمالي باهتمام واسع في قطاع النفط. وقد اعتمدت الاتفاقية جميع المنظمات العمالية في الاتحاد الوطني لعمال النفط، بعد عدة جولات من المفاوضات. ويطالب ممثلو العمال بزيادات في الأجور تعكس التضخم والقدرة الشرائية بشكل أفضل. واعتبر مسؤولو النقابة التوصل إلى اتفاق إنجازاً مهماً، على الرغم من عدم تلبية العديد من المطالب التي طال انتظارها بشكل كامل. وقال الأمين العام لاتحاد عمال النفط والغاز الطبيعي، بأنّ الإضراب حقق نتائج إيجابية في نزاع الاتحاد مع شركة بتروبراس، منتقداً موقف إدارة الشركة المتصلّب. كما أكّد أن الاتفاق لا ينبغي تفسيره على أنه نهاية للضغوط العمالية.

شركة النقل في مونتريال ونقابة المهنيين يتوصلان إلى اتفاق

توصلت النقابة التي تمثل العمال المهنيين وشركة النقل في مونتريال، كندا، إلى اتفاق مبدئي بعد أكثر من عام من المفاوضات. وأعلنت نقابة الموظفين المهنيين والمكاتب بداية العام أنها توصلت إلى اتفاق مع هيئة النقل يوم 31 كانون أول 2025، مما ينهي إضراب عن العمل. ويشمل أعضاء النقابة مهندسين ومعماريين ومحللين ومستشارين يعملون في أقسام تكنولوجيا المعلومات والتخطيط والبنية التحتية والمالية. وشارك نحو 2400 عامل صيانة في شركة النقل في مونتريال بالإضراب عن العمل منذ 11 كانون الأول 2025، كان من المقرر أن يستمر الإضراب حتى 11 كانون الثاني الحالي. هذا وقد توصلت شركة النقل في مونتريال حتى الآن إلى اتفاقيات مع ثلاث نقابات، نقابة المهنيين، ونقابة تمثل 4500 سائق حافلة ومشغل مترو، ونقابة تمثل 1300 موظف إداري وفني.

الولايات المتحدة: عمال مخبز «سيفن ستارز» يصوتون للإضراب

أعلنت نقابة عمال الأغذية والتجارة المتحدة، يوم 3 كانون الثاني الجاري، التي تمثل أكثر من 9000 عامل من مختلف الصناعات في ماساتشوستس ورود آيلاند، أنّ موظفي جميع فروع مخبز «سيفن ستارز» السبعة بعد 10 جلسات تفاوض، قد صوّتوا بأغلبية ساحقة لصالح الموافقة على الإضراب بعد مقترحات أجور مخيّبة للآمال من الشركة. كانت النقابة تتفاوض مع الشركة منذ عدة أشهر، حتى الآن، لضمان عقد جديد. خلالها تم التوصل إلى عدة اتفاقيات أولية ومع ذلك تستمر الشركة في تقديم مقترحات أجور غير كافية. وكان العاملون الأسبوع الماضي، يوزعون منشورات على العملاء ويجمعون توقيعات، مطالبين الشركة بتقديم أجر معيشي عادل. من المقرر عقد جلسات تفاوض إضافية في هذا الشهر. وسيستمر عمّال مخبز «سيفن ستارز» في التواصل مع الجمهور ومجتمعاتهم، ويطلبون استمرار الدعم لمطالبهم.

«المهمة المقدسة» في أرض الخوف!

يدخل يحيى «أرض الخوف» في مهمة نبيلة تتلخص بالبحث عن الشر واكتشافه ومعرفة الحقيقة بهدف الوصول إلى أدلة تدينه وتسمح بـ«الحكم عليه» ومحاسبته، ولكن بمرور الوقت ومعايشة المجرمين والتورط بعالمهم وصراعاتهم وجرائمهم يمر بأزمة وجودية عنيفة تجعله يشك في كل شيء حوله، ابتداء بالناس والواقع الذي يعيشه ومروراً بنفسه، التي في طريق بحثها عن الشر، غرقت فيه.

■ إيمان الذياب

يلبس يحيى، ضابط الشرطة النظيف والشريف والمكلف «بمهمة وطنية» عنوانها «أرض الخوف» للتسلل إلى عالم تجارة المخدرات، قناع الشخصية التي يلعبها لدرجة ينسى فيها وجهه الحقيقي، «لكن حقيقة انتمائي بدأت تقلقني هل أنا حقاً ضابط شرطة أم تاجر مخدرات» يقولها في لحظة شك عميق، والتباس تام في الهوية، لأن دخوله التدريجي إلى هذا العالم، وتوطيد أقدامه فيه كواحد من التجار العتاة استلزما منه أن يلوث يده بالدم، والقتل، وكل ما يتلو ذلك من موبقات وشرور، أفعال تدفعه إلى الشك بنفسه وتجعله محاصراً بالأسئلة: هل ما زال يمثّل دوراً وسط المجرمين أم إنه تحول فعلاً إلى مجرم، هل ما زال بطل القصة «الخيّر» أم إنه شريرها، أم إنه الاثنان معاً؟ تساؤلات وجودية عميقة، لا يجد لها إجابة، فيتوه مع أوهامه باحثاً عن الحقيقة في أرض الخوف وسبب وجوده فيها دون أن يجده.

الوطنية و«القمع المضمر»

ثمة الكثير من التكثيف والرمزية فيما يطرحه المخرج المصري داوود عبد السيد، الذي رحل عن عالمنا في 27 كانون الأول 2025، في رائعته «أرض الخوف». تتناول فكرة «التكليف»، تلك المساحة ذات الأبعاد الخطرة في الوعي البشري، ماذا يحدث حين تطلب الدولة/ السلطة من الفرد أن يتخلى عن بوصلته الأخلاقية باسم «مهمة وطنية»، ومتى تنتهي هذه المهمة، وهل تنتهي، فعلاً، وهل يستطيع أن يعود كما كان حين تنتهي؟ أسئلة عديدة تكشفها معاناة يحيى، بطل الفيلم، وإحساسه المستمر بالازدواجية والتمزق، تكشف فيها حالة التناقض بين ما يؤمن به الفرد وبين ما يقوم به على الأرض رضوخاً لقوى قاهرة.

ثمة شيء من التماهي بين مفهوم الدولة والسلطة التي تحكمها هنا، فالسلطة لا تحتاج دائما إلى عنف مباشر كي تخضع الفرد. تعتمد السلطة على أساليب أخرى لتؤثر على وجدان الإنسان، تكمن خطورة «القمع المضمر» هذا في كونه يعمل ببطء ودون ضجة على تفريغ الإنسان من صوته الداخلي. يؤكد المخرج الراحل في حديث له عن الفيلم: «كنت مهتما بسؤال: هل الإنسان يظل هو نفسه حين يعيش طويلاً داخل الدور المطلوب منه؟ أم إن هذا الدور يأكله من الداخل؟».

تتعدد أشكال القمع وتتداخل. وغالباً ما يجري الفصل بين القمع السياسي ومصادرة حرية التعبير والعمل السياسي مثلاً وبين القمع الاجتماعي والنفسي... إلخ. ولكن عندما يُمنع الإنسان من التعبير عن أفكاره علانية، غالباً ما تؤدي به إلى تطوير نوع من رقابة ذاتية داخلية تحاكي الرقابة الخارجية تدريجياً، وقد تصل به إلى درجة التشكيك في شرعية أفكاره ومشاعره الخاصة فقدان الثقة في حدسه وحكمه الذاتي.

لا يمحو القمع صوت المقموع الداخلي دفعة واحدة، بل على مراحل، يبدأ بنوع من التناقض المعرفي حيث تتعارض معتقداته الداخلية مع سلوكه الخارجي، مروراً بالتطبيع فيصبح الصمت والامتثال هو الحالة الطبيعية، وصولاً إلى تجريده من الذات وفقدان الاتصال بالهوية الحقيقية. وهو ما حصل مع يحيى، بطل الفيلم، ويحصل مع كثيرين اليوم. يعزز العالم الافتراضي ومنصاته المختلفة والمتعددة من هذه الحالة، يعيش فيها كثيرون مع أوهام «مهمة مقدسة»، يكرسون لها وقتهم على وسائل التواصل، معتقدين أنفسهم أبطالاً داخل حكاية، يغوصون في بطولة خلبية يعيشونها في خيالهم، لدرجة يغفلون فيها عن الواقع الحقيقي، في حال أحسنّا النية. أو كما يقول يحيى في الفيلم: «الأحلام اختلطت مع الأوهام مع الحقائق».

لم يكن داوود عبد السيد يبحث عن حكايات ليقدمها في أفلام بقدر ما كان يطرح أسئلة تخرج من الحكايات حتى وإن لم تؤد إلى إجابات قاطعة

«عقلية الحصن»

ليس الصراخ على وسائل التواصل الاجتماعي مجرد ضجيج، بل هو عرض لمرض اجتماعي عميق الجذور، ويمكن تفكيك كثير من دوافعها. حيث تؤدي عقود من الخوف إلى تكوّن لدى الإنسان، وهي حالة ذهنية تتسم بالانغلاق، والعزلة، والخوف من الآخرين أو العالم الخارجي، والرغبة في بناء حواجز نفسية ومادية للحماية، وتحد من التكيف والمرونة، وتعتمد على الانعزال والتحصن ضد التهديدات «المتصورة» بدلاً من الانفتاح حتى عندما يزول الخطر الحقيقي، تبقى البنية النفسية القائمة على الشك والهجوم الوقائي. وغالباً ما يتبنى الشخص الذي عاش طويلاً تحت وطأة «التجريم» لأي رأي- الآلية نفسها- فيجرم من يخالفه، معتقدًا أنه يحمي المساحة الجديدة من الاختراق. كما أن شعور الفرد بالعجز يدفعه إلى البحث عن مصدر سريع للقوة، والتعويض عن عجزه بالصوت، فيصبح «الصوت العالي» و«الهجوم اللاذع» و«عدد المتابعين» في الفضاء الافتراضي عملات متداولة جديدة للقوة والنفوذ.

«الهوية المستندة إلى المظلومية»

عندما تُسلَب هوية الفرد الوطنية أو السياسية، تتحول مظلوميته أياً كان نوعها، الطائفية، الإثنية، القومية...إلخ، إلى هوية بديلة. يدافع عنها بروح انفعالية، ولكونها تحتاج باستمرار إلى «عدو» لتأكيد ذاتها. يصبح البحث عن «الخائن» أو «الآخر» ضرورة وجودية لخطابه، مبتعداً عن النقاش الموضوعي. كما تؤثر الأمية السياسية المزمنة وغياب العمل السياسي الحقيقي الذي يحتاج للكثير كبناء تحالفات، وتقديم تنازلات، وصياغة برامج، والتواصل مع شرائح مختلفة...إلخ. يختزل مفهوم «السياسة»، كمفهوم علمي له أسسه، في الخيال العام إلى خطاب وشعار وموقف أخلاقي صارخ، ويصبح «التحريض» بديلاً عن «التنظيم»، و«التخوين» بديلاً عن «المحاسبة».

لم تخرج هذه الظاهرة وغيرها وتفعل فعلها من فراغ، بل كانت محصلة لتفاعلات متعددة، وتحتاج لمعالجات سياسية شاملة ومركبة ومتعددة الأوجه منها، إنجاز «عدالة انتقالية حقيقية» وفعلية ضمن عملية سياسية شاملة ومتكاملة تقطع دورة الانتقام وتكشف عن الحقيقة وتجبر الضرر وتؤسس لمصالحة وطنية على مستوى البلاد. وبذلك توقف لعبة «المأجورين» و«المرتهنين» في استثمار الخطاب الانفعالي الطائفي والمظلومي، وتقطع الطريق على القوى الخارجية التي تمول هؤلاء. وتنهي حالة الخوف الوجودي من عودة النظام السابق، بحيث يصبح الرهان على الناس والقوى السياسية والوطنية والمجتمعية التي تستمد شرعيتها من برامجها وكفاءتها

إرث من الأسئلة

لم يكن داوود عبد السيد الذي رحل عن عمر ناهز 79 عاما، بهدوء ودون ضجة إعلامية، بعد معاناة مع المرض استمرت لسنوات، يبحث عن حكايات ليقدمها في أفلام، بقدر ما كان يطرح أسئلة تخرج من الحكايات، حتى وإن لم تؤد إلى إجابات قاطعة، ولم يترك مخرج «الكيت كات، ورسائل البحر، والصعاليك، والبحث عن سيد مرزوق، ومواطن وخبر وحرامي، وسارق الفرح وقدرات غير عادية...» وصفة محددة لأفلام «واقعية وفلسفية» كما وصفتها الصحافة بعد وفاته، بل صاغ أسئلته السينمائية والفلسفية والحياتية بإبداع وشكل ملامحها بموهبة فريدة. وترك احتراما من الجمهور الذي تابع أفلامه.

أحد الدروس المفيدة لنا من فنزويلا!

شكّل الحدث الفنزويلي صدمة للوعي العام على المستوى العالمي، خاصة بالنسبة لمن لم يقرأ تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خلال ما يزيد عن مائتي عام؛ فبدا له المشهد، مشهد اختطاف/اعتقال رئيس دولة من قبل قوات خاصة لدولة أخرى، أمراً صادماً وغير مسبوق على الإطلاق، في حين أن التاريخ يقول لنا أشياء أخرى في هذا الخصوص.

الجزء الأكبر من «التفاعل الإلكتروني» مع الحدث، وخاصة على فيسبوك، انصرف إلى أشكال متعددة من التبسيط والتسطيح، كما هي العادة؛ وانقسم السوريون، كما ينقسمون تجاه أي حدث في الكوكب، بين شامت وحزين، وكل ذلك انطلاقاً من الانقسام الداخلي، وكأننا محور الكون، وكل ما يجري في كل بقعة منه، إنما يجري ليؤكد الاصطفافات القائمة أساساً في سورية.

إذا حاولنا تجاوز التبسيط المضر السائد، باتجاه قراءة تسعى لفهم ما جرى، وما يمكن أن نستفيد منه من دروس، ينبغي قبل كل شيء أن نُحيّد الأكاذيب الكبرى التي يقدمها الإعلام، والغربي خاصة، حول الهدف الأمريكي، أو «المبررات» الأمريكية لعملها العدواني والإجرامي «من وجهة نظر القانون الدولي على الأقل».

تجارة المخدرات

الذريعة الأكثر تكراراً في الخطاب الأمريكي لاختطاف مادورو ومحاولة السيطرة على فنزويلا وثرواتها، هي اتهام مادورو نفسه، والنظام السياسي في فنزويلا، بأنه يصنع المخدرات ويتاجر بها، ويصدرها للولايات المتحدة الأمريكية.

ينبغي هنا التذكير بعدد كبير من الوثائق السرية التي تم الكشف عنها، والتي أثبتت تورط المخابرات المركزية الأمريكية في تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وبينها وبين الولايات المتحدة. القضية الأكثر شهرة هي قضية «كونترا» «contras»، وهي جماعة مسلحة كانت تخوض حرباً مستمرة مع حكومة نيكاراغوا المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية. الوثائق تكشف أن المخابرات المركزية الأمريكية CIA قد دعمت كونترا، وسهلت لها تجارة المخدرات، بما في ذلك باتجاه الولايات المتحدة، كجزء من الدعم المالي والتسهيلات المالية لتقوية الجماعة في وجه الحكومة في نيكاراغوا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد دخلت CIA كشريك في التجارة، وحصلت على مبالغ طائلة استخدمتها لتمويل أعمالها السرية التي لا تتضمنها الموازنة المعلنة للمجمع الاستخباري ولوزارة الدفاع الأمريكية.

وربما من المفيد أيضا التذكير بأن إسهام أفغانستان في تجارة الأفيون العالمية قبل الاحتلال الأمريكي لها عام 2001، كانت بحدود 12% وبعده وصلت إلى ما بين 80–90%! ولعل من المفيد التذكير أيضا برقمين: عام 2000، قبل أن تفرض حكومة طالبان حظراً على زراعة الخشخاش وتجارة الأفيون، كانت نسبة أفغانستان من التجارة العالمية هي 70%، ومع الحظر انخفضت إلى 12% «ويرى باحثون ماليون كثر أن هذا الحظر كان أحد أهم أسباب غزو أفغانستان لأنه «قطع أرزاق» حيتان التجارة المتمركزين في الدول الغربية». الرقم الثاني، هو أنه في عام 2023، ومع انسحاب القوات الأمريكية وفرض حكومة طالبان للحظر مجدداً على الخشخاش وصناعة الأفيون وتجارتها، انخفض إنتاج الأفيون بنسبة تصل إلى 95% عام 23 مقارنة بعام 21 حين كان الأمريكي ما يزال موجوداً!

المثالان أعلاه هما الأكثر توثيقاً ووضوحاً، ولكن هنالك عشرات الأمثلة الأخرى حول العالم، والتي تدين الولايات المتحدة ومخابراتها المركزية، والبنوك الكبرى البريطانية والأمريكية، بوصفها المتاجر الأول بالمخدرات حول العالم... «وهو أمر أظهرته أزمة 2007–2009 المالية بوضوح ما بعده وضوح».

وإذا، فالذريعة القائلة بأن الهدف الأمريكي هو «حماية الشعب الأمريكي من المخدرات»، هي ذريعة كاذبة وساقطة ولا تصمد أمام أي نقاش، ناهيك عن أن اتهام فنزويلا تحديداً بأنها رقم مهم في تجارة المخدرات هو ادعاء مخالف لتقارير الأمم المتحدة حول تجارة المخدرات العالمية، ومخالف حتى للإحصاءات الأمريكية الرسمية؛ فوفقاً للأمم المتحدة لا تظهر فنزويلا ضمن الدول العشر الأولى في العالم في تجارة المخدرات، ووفقاً للإحصاءات الأمريكية فإن 8% من المخدرات التي تدخل إلى الولايات المتحدة تمر عبر الممر الكاريبي، الذي تشترك فيه عدة دول بينها فنزويلا...

قبل ساعات قليلة من الإنزال الذي قامت به قوات دلتا الأمريكية لاختطاف مادورو اتصل به ترامب لمدة عشر دقائق وكان الحديث «إيجابياً» وفق ما عبر مادورو في آخر ظهور له من سيارته

الديكتاتورية!

إذا كانت ذريعة المخدرات تحتمل بعض النقاش، مع علمنا بأنها ذريعة لا أكثر، فإن الحديث عن «إسقاط الاستبداد والديكتاتورية وفتح أبواب الحرية» حين يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، هو حديث هازل وسخيف إلى أبعد الحدود حين نقرأ التاريخ... وحين نقرأ تاريخ أمريكا اللاتينية تحديداً، وتدخلات واشنطن فيها، يصبح حديثاً منفصلاً عن الواقع تماماً، منفصلاً حد الجنون...

فلننعش ذاكرتنا بما يلي:

– احتلت واشنطن نيكاراغوا بين عامي 1912 و1933 لقمع الثورة التي قامت فيها لمصلحة الحكم المستبد لأدولفو دياز، واحد من أكثر الحكام المستبدين والدمويين في تاريخ القارة.

– في غواتيمالا عام 1954 أطاح انقلاب عسكري مدبر من CIA بالرئيس المنتخب ديمقراطياً في حينه جاكوبو أربينيز الذي عمل على إحداث إصلاحات اقتصادية ضد نهب الشركات الأمريكية، ولمصلحة عامة الناس. نتج عن الانقلاب حكم عسكري دموي ومستبد مدعوم من الولايات المتحدة بقيادة الكولونيل كارلوس كاستيلو أرماس، الذي حكم لثلاث سنوات تلتها حرب أهلية وجملة انقلابات أخرى لمدة 30 عاماً!

– عام 1973 قادت CIA الانقلاب ضد الرئيس التشيلي المنتخب سلفادور أليندي وقامت بقتله، وعينت محله الديكتاتور المتوحش أوغستو بينوشيه الذي حكم تشيلي بالحديد والنار 17 عاماً وكان طوال تلك الفترة مدعوماً ومحتضناً ومحبوباً في الولايات المتحدة الأمريكية.

– لا يمكن أن نغفل طبعاً أن الولايات المتحدة كانت تدعم أيضا الجنرال باتيستا في كوبا، والذي كان حاكماً دموياً ومستبداً، ينهب بلاده لمصلحة شركات الموز والشركات الأمريكية الأخرى، ولم تغفر لكاسترو وللكوبيين حتى يومنا هذا الإطاحة به عام 1959. ومعلوم أن باتيستا وصل للحكم عام 1952 بانقلاب عسكري مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

لا نريد أن نثقل على كاهل القارئ بتعداد المزيد من الأمثلة من أمريكا اللاتينية أو من دول أخرى حول العالم، ولكن الفكرة قد وصلت؛ فتاريخ الولايات المتحدة الفعلي حول العالم، وفي أمريكا اللاتينية خاصة، هو تاريخ دعم أنظمة ناهبة مستبدة عسكرية، وتاريخ انقلابات على الحكومات المنتخبة... ولذا فإن نقاش موضوع فنزويلا من وجهة نظر «دعم الديمقراطية ضد الاستبداد» هو نقاش أقل ما يقال عنه: إنه انفصال كامل عن الواقع وعن التاريخ...

الدروس المستفادة؟

لعل من المفيد أن نشير إلى حدثين تفصيليين بما يخص فنزويلا وإيران، حدثا خلال الأشهر الماضية لما لهما من دلالة.

قبل ساعات قليلة من الإنزال الذي قامت به قوات دلتا الأمريكية لاختطاف مادورو اتصل به ترامب لمدة عشر دقائق، وكان الحديث «إيجابيا» وفق ما عبر مادورو في آخر ظهور له من سيارته. وأشار مادورو إلى أن ترامب خاطبه بعبارة «السيد الرئيس» وهو أمر لم يكن يفعله سابقا، واعتبر أن الأمر مثير للانتباه... وقد ظهر أن مادورو محق في انتباهه لهذا التغيير في اللهجة!

قبل بدء «إسرائيل» عملياتها العسكرية ضد إيران بأيام قليلة، كرر ترامب دون ملل أن المفاوضات تسير بشكل جيد، وأن الاتفاق بات قريبا... وفجأة بدأت العملية. وقبل اشتراك الولايات المتحدة في قصف إيران بساعات، كان ترامب يتحدث عن مساعيه لإنهاء الحرب والاتصالات التي يخوضها، مستبعداً أي احتمال لاشتراك أمريكي مباشر في الحرب على إيران.

الدرس الذي ينبغي تعلمه بما يخص الولايات المتحدة، هي أنها لا يمكن أن تكون موضع ثقة بأي حال من الأحوال. وأكثر من ذلك، حين تمدحك الولايات المتحدة، وخاصة ترامب، عليك أن «تحسس على رأسك» ...

في سورية، ينبغي أن نخرج من أي أوهام حول دعم واشنطن أو ترامب لسورية؛ وينبغي أن «تثير انتباهنا»، المدائح التي يلقيها ترامب وتوم باراك وغيرهما يميناً وشمالاً!

أفكار حول اللامركزية: بين التشويه والحاجة الوطنية

يُعدّ مفهوم اللامركزية أحد أكثر المفاهيم السياسية تعرّضاً للتشويه في النقاش العام السوري، سواء نتيجة الجهل بطبيعته ومضامينه، أو بفعل إرادة سياسية واعية تسعى إلى إفشاله، أو تفريغه من محتواه. فمرة يُهاجَم بوصفه مشروع تقسيم مقنّع، وتُشيطَن الأصوات الداعية إليه، ومرة أخرى يُختزل في إجراءات شكلية أو ترتيبات أحادية تُفرض من طرف واحد. وفي الحالتين، يجري الابتعاد عن جوهر اللامركزية بوصفها خياراً ديمقراطياً، لا أداة غلبة أو فرض وتثبيت أمر واقع.

■ حسان ثابت

في معناها البسيط، اللامركزية تعني منح الناس في مناطقهم سلطة إدارة شؤونهم الخاصة، عبر هياكل مؤسسية منتخبة تمتلك صلاحيات حقيقية، ويكون للمواطنين فيها حق الانتخاب والمساءلة والمراقبة، وحتى العزل. على سبيل المثال: لماذا لا يكون محافظ حلب ومجلس محافظتها منتخبين حصراً من أبناء المحافظة، من دون وصاية مباشرة من المركز، يديرون شؤونهم الخدمية من تعليم وصحة ونقل وثقافة وشرطة محلية قولًا وفعلًا؟ أليست هذه هي الممارسة الطبيعية لأي نظام ديمقراطي يسعى إلى إشراك المواطنين في القرار العام، ووضع الجميع أمام مسؤولياته، بدل اختزالهم في دور المتلقّي؟

من المهم التأكيد، أن اللامركزية ليست هدفاً بحد ذاتها، بل أداة سياسية ودستورية تمكّن الإرادة الشعبية من التعبير عن نفسها بشكل مستدام، لا خلال موسم انتخابي عابر، بل كعملية دائمة في إدارة الشأن العام. وهي بهذا المعنى ليست نقيض وحدة الدولة، بل أحد الشروط الضرورية لإعادة بنائها على أسس حديثة، تقوم على الشرعية والمشاركة بدل القسر والاحتكار.

كما أن اللامركزية لا تعني التقسيم، بل على العكس، تشكّل وسيلة لتنظيم علاقة مرنة ومتوازنة بين المركز والوحدات الإدارية– محافظات أو مناطق– على أساس التكامل الوظيفي والسياسي. فالعلاقة بين المركزية واللامركزية ليست علاقة تضاد صفري كما يفسر البعض، بل علاقة تكامل؛ إذ كلما اتسعت دائرة الديمقراطية واللامركزية، أمكن إنتاج مركز أقوى، أكثر تماسكاً، وأعلى شرعية، وأقدر على إدارة القضايا السيادية الكبرى، وهي حاجة سورية ملحة خصوصاً بعد أن وصل الوضع إلى ما وصل اليه.

لا توجد صيغة جاهزة أو نموذج مثالي للامركزية يصلح لكل البلدان. النخب السورية مدعوة إلى إنتاج نموذجها الخاص، انطلاقا من تجربتها التاريخية، وخصوصيات مجتمعها وحاجاته الواقعية، بما في ذلك تنوّعه القومي والديني. نموذج إبداعي كهذا يمكن أن يشكّل أيضاً بالإضافة إلى وظيفته العامة مدخلاً عقلانياً لمعالجة حساسيات مزمنة، مثل: القضية الكردية، وقضايا السريان والآشوريين وغيرها، ضمن إطار وطني جامع يقدّم المواطنة على الخوف، والتنظيم على الفوضى، والثقة المتبادلة على الإقصاء، والإحساس بالمصير المشترك، ومراعاة الخصائص الجيوسياسية لسورية وتعقيداتها الإقليمية.

العلاقة بين المركزية واللامركزية ليست علاقة تضاد صفري كما يفسر البعض بل علاقة تكامل إذ كلما اتسعت دائرة الديمقراطية واللامركزية أمكن إنتاج مركز أقوى أكثر تماسكاً وأعلى شرعية وأقدر على إدارة القضايا السيادية الكبرى

مقوّضات اللامركزية

انطلاقا من وقائع المشهد السوري الراهن، يمكن القول: إن تثبيت نموذج مناسب من اللامركزية في سورية الجديدة يتطلّب توافر جملة من الشروط السياسية والمجتمعية:

أولاً: الحوار

إحدى أبرز مقدمات الأزمة السورية كانت احتكار السلطة السابقة للقرار الوطني، وتغييب آليات الحوار بين السوريين، بل وإجهاض أي محاولة جادة في هذا الاتجاه. وقد أسهم ذلك في تكوين صور نمطية متبادلة، وفرض سرديات السلطة، وسرديات معارضة رسمية ضيقة على المشهد العام، ما أفضى إلى استقطاب مشوّه وصل إلى درجة الابتذال في الحديث عمّا يسمّى "سورية المفيدة"، ومناطق النظام ومناطق المعارضة، وثنائيات الأغلبية والأقليات، بدل التنافس على أساس البرامج والرؤى السياسية. وجاءت وقائع ما بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 لتعمّق هذا الاستقطاب للأسف، وتمنحه أبعاداً طائفية وعرقية أكثر حدّة.

إن إطلاق حوار علني وشفاف، ووضع كل القضايا على طاولة البحث دون شروط مسبقة من أحد، خارج هذه الانقسامات الوهمية القديمة–المتجددة، بات ضرورة قصوى لإعادة فرز القوى على أساس الموقف السياسي من شكل الدولة السورية ونظامها السياسي، بما في ذلك مسألة اللامركزية.

ثانياً: التوافق

الحوار في اللحظة السورية الراهنة ليس هدفاً بحد ذاته، بل أداة للوصول إلى توافقات. فقد أثبتت وقائع الأزمة ومساراتها أن أياً من الأطراف غير قادر على حسم الصراع عبر الغلبة. ومن هنا، يغدو التوافق شرطاً لا غنى عنه لتجاوز المأساة السورية، ويعني استعداد جميع الأطراف لتقديم تنازلات متبادلة، والوصول إلى صيغ مشتركة تراعي هواجس الجميع على أساس وحدة الدولة السورية وسيادتها.

ثالثاً: رفض المحاصصة

ينبغي ألا تتحول اللامركزية إلى حامل لنظام محاصصة طائفية أو قومية، لأن هذا نموذج تقوضه أي ديمقراطية فعلية، ويتناقض جذرياً مع الغاية من اللامركزية بوصفها أحد تجليات سلطة الشعب، ومع ذلك، فإن رفض المحاصصة لا يعني إنكار التعدد القومي في البلاد، ولا تجاهل ضرورة معالجته. على العكس، يمكن للمشروع اللامركزي أن يكون إطاراً قانونياً ودستورياً لمعالجة مسألة التعدد، من دون استنساخ نماذج تقليدية فاشلة كالنموذج العراقي، وبما يراعي الخصوصية السورية وضروراتها الآنية والاستراتيجية، وفي الوقت نفسه هواجس الجماعات المختلفة.

لقد استنفذت السلطة المركزية الديكتاتورية، التي تتحكم بكل شيء، وما نتج عنها من إقصاء وتهميش وتفاوت تنموي بين المناطق، دورها التاريخي في سورية، وباتت عبئاً وعائقاً أمام أي مسار تحديثي حقيقي. والبديل الواقعي يتمثل في نموذج يقوم على توازن واضح بين المركز والمناطق: مركز يدير القضايا السيادية ويضمن وحدة البلاد، ومناطق تدير شؤونها اليومية والخاصة، ضمن إطار دستور عصري ينظم هذه العلاقة ويضبطها، بما يستعيد وحدة سورية، ويمنع في الوقت نفسه تغوّل السلطة المركزية على المجتمعات المحلية، وتهميشها، وشلّ فاعليتها ودورها.

حي الإخلاص في المزة... استملاك مؤجَّل منذ الثمانينات... يُبعث اليوم بلا مشروع ولا عدال

في مطلع الثمانينات كانت الجذور، وتحديداً مع صدور القانون رقم 20 لعام 1983 الخاص بالاستملاك، وقرارات ومخططات تنظيمية سبقت ذلك بقليل، وُضعت مساحات واسعة من حي الإخلاص في المزة تحت طائلة الاستملاك بذريعة المنفعة العامة.

القانون المذكور اشترط أن الاستملاك... لمشروع محدد- ذو منفعة عامة قائمة- مقروناً بالتنفيذ ضمن مدة زمنية.
لكن ما حدث فعلياً أن الاستملاك أُعلن، بينما المشروع بقي افتراضياً، بلا مخططات تنفيذية مكتملة، ولا جداول زمنية، ولا اعتمادات حقيقية.
والنتيجة أن الاستملاك بدأ ولم تبدأ المنفعة العامة.

أربعة عقود من التعليق القسري

منذ تثبيت الاستملاك وحتى الآن، عاش ملاك الحي وقاطنوه وضعاً قانونياً مشوَّهاً:
الملكية مُقيّدة دون نزع نهائي.
التعويض غير مدفوع أو هزيل.
البناء والترميم ممنوع أو معرقل.
مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدم تنفيذ المشروع طيلة هذه العقود يُسقط مبرر الاستملاك.
ورغم كل ذلك، لم تُنفذ الإخلاءات الشاملة، وبقيت العقارات مأهولة، في اعتراف ضمني بأن الاستملاك فقد مبرره.

النص الدستوري... والخرق الصريح

حتى دستور 2012، الصادر عن النظام السابق، نص في المادة 15 على أن «الملكية الخاصة مصونة، ولا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل».
السؤال البديهي:
أين المنفعة العامة بعد أربعين عاماً دون تنفيذ؟ وأين التعويض العادل إذا كان غير مدفوع- أو محسوباً بقيم تاريخية بائدة؟
فما يجري اليوم هو نزع ملكية بلا منفعة وبلا عدالة، أي خرق حتى لنصوص النظام الذي أصدر الاستملاك.

الإعلان الدستوري للسلطة الحالية... نص الحماية واختبار التطبيق

نصّ الإعلان الدستوري الصادر عن السلطة الحالية بوضوح على حماية الملكية الخاصة، وربط أي مساس بها بشروط صارمة، في مقدّمتها: قيام منفعة عامة حقيقية ومحدّدة- احترام حق التقاضي وضماناته- تعويض عادل ومنصف.
هذا النص، بصرف النظر عن صيغته التفصيلية، يضع مبدأ الحماية في صلب العقد الجديد بين الدولة والمواطن، ويُفترض أن يكون مرجعاً مباشراً لكل إجراء تنفيذي يمسّ الملكية.

المقارنة الواجبة- حين يلتفّ النص وتبقى الممارسة

في عهد السلطة الساقطة، لم تكن المشكلة في غياب النصوص؛ فالدستور نفسه كان ينص على صون الملكية، لكن الممارسة الإدارية والأمنية التفت على النص:
استملاك بلا تنفيذ.
تعويضات شكلية أو مؤجّلة.
تعطيل فعلي لحق التقاضي.
اليوم، ومع إعلان دستوري جديد يَعِد بالقطيعة، يُفترض أن تتغيّر الممارسة قبل الشعارات. غير أن تنفيذ استملاكات قديمة بلا مراجعة، وبآليات تنفيذية مختصرة، يعيد إنتاج الإشكال ذاته: نصّ يحمي... وممارسة تُفرغ الحماية من مضمونها.

سقطت السلطة وبقي النظام... تبدل العنوان واستمرت الممارسة

اللبس الأخطر الذي تكشفه قضية حي الإخلاص هو الاعتقاد بأن سقوط السلطة وحده كفيل بتصحيح المظالم. الواقع أن ما لم يتغيّر هو:
الذهنية الإدارية.
منطق التنفيذ الآمر.
التعامل مع الملكية كملف تقني لا كحق دستوري.
بهذا المعنى، فإن الخشية المشروعة لأصحاب الحقوق هي أن تسقط السلطة... ويبقى النظام، ويتبدّل العنوان... وتستمر الممارسة.

الصدمة- تنفيذ ما عجزت عنه السلطة الساقطة

المفاجأة الصادمة أن السلطة الحالية لم تبدأ بالمراجعة، بل:
أعادت فتح ملفات الاستملاك القديمة.
فعّلت قرارات تعود إلى الثمانينات.
بدأت بإجراءات إخلاء استناداً إلى مشاريع لم تُنفذ أصلاً.
هنا لا بد من طرح السؤال المركزي:
لماذا يُنفذ اليوم ما لم يُنفذ طوال أربعة عقود؟
وهل وظيفة السلطة الجديدة: تصحيح الظلم؟ أم إنجاز ما لم يكتمل منه؟

من زاوية قانونية- الاستملاك سقط بالتقادم وزوال السبب

وفق المبادئ القانونية المستقرة:
زوال سبب الاستملاك يُسقط القرار.
التقادم الطويل دون تنفيذ يفقد الإجراء مشروعيته.
تغيّر النظام السياسي والدستوري يفرض إعادة تقييم القرارات السابقة.
لكن ما يجري اليوم هو استخدام قانون الاستملاك كأداة إخلاء لا كأداة منفعة عامة.

القاطنون والشاغلون... ضحايا خارج الحسابات

الإخلاء لا يصيب المالك وحده، بل:
عائلات سكنت منذ عقود.
أجيالاً بنت حياتها في الحي.
نسيجاً اجتماعياً كاملاً مهدداً بالتفكك.
فالقانون، حين يُطبّق بلا روح، يتحول إلى عنف مقنّع.

آلية التبليغ المعتمدة عملياً- مخفر المزة نموذجاً

استناداً إلى شهادات متطابقة أدلى بها عدد من الملاك والشاغلين في حي الإخلاص، فإن آلية التبليغ التي جرى اعتمادها مؤخراً لم تمر عبر القضاء، ولا عبر تبليغ إداري مباشر في مكان العقار، بل تمت وفق التسلسل الآتي:
استدعاء المالك أو الشاغل إلى مخفر المزة.
إبلاغه بوجود قرار استملاك قديم واجب التنفيذ.
إبراز ورقة تبليغ تتضمن طلب الإخلاء خلال مدة محددة.
الطلب من المبلّغ التوقيع على العلم بالمضمون دون تمكينه من تقديم اعتراض فوري أو إحالة إلى جهة قضائية.
هذه الآلية، كما يصفها من خضعوا لها، اتسمت بطابع إجرائي تنفيذي أكثر من كونها مساراً قانونياً نزاعياً.

مضمون التبليغ كما ورد في الشهادات

بحسب ما أفاد به عدد من المتضررين، فإن مضمون التبليغ الذي جرى الاطلاع عليه أو التوقيع عليه تركز حول العناصر الآتية:
الإشارة إلى وجود قرار استملاك صادر أصولاً يعود إلى سنوات سابقة.
الطلب من المالك أو الشاغل إخلاء العقار خلال مهلة محددة.
اعتبار التبليغ إعلاماً بالتنفيذ، لا دعوة إلى النقاش أو المراجعة.
عدم تضمين التبليغ أي بيان واضح حول حق الطعن- الجهة القضائية المختصة- أثر الاعتراض على وقف التنفيذ.
ويؤكد أصحاب الشهادات أن الصيغة لم تتضمن تهديداً لفظياً مباشراً، لكنها اعتمدت لغة آمرة مختصرة تُشعر بأن التنفيذ أمر واقع.

توصيف قانوني حذر للآلية المتبعة

بناءً على ما سبق، يمكن توصيف ما جرى على النحو الآتي:
التبليغ تم عبر جهة شرطية، لا قضائية.
الإجراء ركّز على تنفيذ قرار قديم، لا إعادة فحص مشروعيته.
دور المبلّغ اقتصر على العلم، لا المشاركة أو الاعتراض.
وهذا التوصيف لا يحمّل جهة بعينها توصيفاً جزائياً، لكنه يطرح تساؤلاً مشروعاً حول مدى كفاية هذه الآلية لضمان حقوق الملكية وحق التقاضي المكفولين قانوناً.

لماذا هذا المسار مرفوض وخطِر؟

لأنه:
يقوّض الثقة بالمرحلة الجديدة.
ينسف مفهوم العدالة الانتقالية.
يؤكد أن الذهنية لم تتغير.
يضع السلطة في مواجهة مباشرة مع أصحاب الحقوق.

مطالب حي الإخلاص- الحد الأدنى من العدالة

يطالب المتضررون بـ:
وقف فوري للإخلاءات.
تجميد قرارات الاستملاك غير المنفذة.
تشكيل لجنة قانونية مستقلة للمراجعة.
إعادة الملكيات حيث سقط سبب الاستملاك.
تعويض عادل وفوري حيث لا عودة ممكنة.

قضية حي الإخلاص ليست خلافاً عقارياً محدوداً ولا ملفاً إدارياً يمكن طيّه بإنذارات وإخلاءات. إنها اختبار مباشر لمفهوم دولة القانون الذي يُفترض أن يولد مع كل مرحلة سياسية جديدة

حي الإخلاص... مرآة دولة القانون أو شاهد على فشلها

قضية حي الإخلاص ليست خلافاً عقارياً محدوداً، ولا ملفاً إدارياً يمكن طيّه بإنذارات وإخلاءات. إنها اختبار مباشر لمفهوم دولة القانون الذي يُفترض أن يولد مع كل مرحلة سياسية جديدة.
فدولة القانون لا تُقاس بعدد النصوص الدستورية التي تعلن حماية الملكية، بل بقدرتها على:
مراجعة قرارات ظالمة صدرت في عهود سابقة.
الاعتراف بأن التقادم وزوال المنفعة العامة يُسقطان الاستملاك.
تقديم العدالة على السرعة، والحق على الإجراء.
حي الإخلاص يطرح سؤالاً لا مهرب منه:
هل ستكون الدولة القادمة دولة تُصحّح المظالم... أم دولة تُنجز ما لم يكتمل منها؟
إن تنفيذ استملاكات قديمة بلا مراجعة، وبالذهنية ذاتها التي همّشت الناس منذ عقود، يعني أن سقوط السلطة لم يتحوّل بعد إلى سقوط للنظام الذي أنتج الظلم. أما التوقّف، والمراجعة، وإعادة الحق لأصحابه، فتعني أن الدولة اختارت طريقاً آخر... طريق القانون، لا الأمر الواقع.
حي الإخلاص اليوم ليس طرفاً ضعيفاً في معادلة قوة، بل شاهداً حياً. ومن كيفية التعامل مع هذا الشاهد، سيتبيَّن للسوريين جميعاً إن كانت الملكية الخاصة حقاً مصوناً، أم وعداً يتبدّل بتبدّل العناوين.
هنا، في هذا الحي، لا يُحسم مصير عقارات فقط... بل يُختبر مستقبل العدالة ذاتها.

إصلاح التأمين الصحي... المتقاعدون خارج الصورة والبنك الدولي جاهز للتمويل!

خلال مؤتمر صحفي مشترك بين وزير المالية ووزير الصحة في مبنى وزارة المالية بدمشق، يوم الثلاثاء 30 كانون الأول 2025، أعلنت الوزارتان عن تشكيل لجنة مشتركة لإصلاح منظومة التأمين الصحي الحكومي، بهدف تحسين الخدمات الصحية المقدمة للعاملين في الدولة.

■ فرح شرف

وتتضمن المنظومة ثلاث مراحل: تبدأ الأولى، بحسب وزير المالية، بتحسين حجم التغطية ونوعية الخدمات المقدمة، مع إدخال إجراءات صارمة للحد من الفساد وسوء الاستخدام، والمرحلة الثانية تستهدف تطويرا أوسع لنظام التأمين الصحي للعاملين في الدولة، على أن ينجز في نهاية 2026. أما في المرحلة الثالثة سيتم العمل على الوصول إلى تغطية صحية شاملة بحلول العام 2030، وذلك عبر شراكة مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

وقد سبق هذا الإعلان، تصريح لوزير المالية عبر حسابه على منصة «لينكدإن» بتاريخ 11 تشرين الأول 2025، عن مناقشة خطة عمل لإصلاح نظام التأمين الصحي. ولا يختلف الجديد عن القديم بشيء، بل يشتركان بتغييب المتقاعدين كليا.

إغفال المتقاعدين

أحد أكثر النقاط إثارة للقلق هو الإغفال المتكرر للمتقاعدين كفئة مستهدفة في هذا الإصلاح، فقد تكرر الإعلان مرتين دون أي ذكر صريح أو حتى ضمني للمتقاعدين. ويشير هذا الإغفال إلى وجود خلل في الأولويات المحددة للإصلاح، ولا سيما أن التأمين الصحي الخاص بالمتقاعدين هو قضية قديمة، لم يتم حلها رغم المطالب العديدة.

فالمتقاعدون من أكثر الفئات هشاشة، وتعاني من تدني الرواتب وتأخرها، مقابل ارتفاع مستمر في تكاليف المعيشة، وتتفاقم هذه المشكلة بالنظر إلى ارتفاع احتمالية الإصابة بالأمراض والحاجة إلى الرعاية الصحية. وإغفال حقهم يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية الذي تتحدث عنه لجنة الإصلاح، وبخاصة لمن هم في أمس الحاجة إليها، بعد أن قدموا سنوات عمرهم في خدمة الدولة.

الشراكة مع البنك الدولي... مصر نموجاً

غالبا ما يعتمد النموذج الذي يقترحه البنك الدولي على تقليص الإنفاق العام وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ما يؤدي إلى إقصاء الفئات الأكثر ضعفا لا حمايتها؛ أي بعكس ما تروج له اللجنة.

وقد كشفت تجربة مصر في الشراكة مع برامج البنك الدولي مخاطر تطبيق هذا النموذج. فقد كان تحرير سعر الصرف في تشرين الثاني 2016، جزءا من حزمة إصلاحات الصندوق والبنك الدوليين، وشرطا لدعم قطاع التأمين المصري.

بالإضافة إلى الخصخصة المتسارعة للقطاع الصحي، والتي تجسدت في القانون 87 لعام 2024، والذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية من 30 إلى 48%. ما أدى إلى إهمال الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الأقل ربحية، وبالتالي تفاقم الفجوات الصحية بين الفئات المختلفة، وارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية.

فالتجربة المصرية تقدم تحذيرا واضحا. فبينما يبدو هذا النموذج جذابا، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر اجتماعية كثيرة، تتمثل في تقليص الخدمات الصحية، وارتفاع معدلات الفقر، وتدهور القدرة الشرائية، وجعل الرعاية الصحية حلما بعيد المنال.

رؤية شاملة

إن خطوات إصلاح التأمين الصحي الحكومي، وضمنا مكافحة الفساد وسوء الاستخدام، ضرورية، لكن لا يمكن أن تنجح في بيئة تتآكل فيها الخدمات الصحية العامة تحت شعار «الكفاءة»، أو يتم ضمنها الاعتماد على وصفات جاهزة من دون تكييفها مع الواقع السوري والوضع المعيشي.

بل تتطلب رؤية شاملة، تضع احتياجات الناس في صميم نظم الرعاية الصحية، عبر توسيع الإصلاح ليشمل المتقاعدين بوصفهم الفئة الأكثر هشاشة، والشفافية في عرض الخطط، واعتماد التغطية الصحية المجانية الكاملة كحق أساسي وليس شعارا فقط.

رغم الإعلان عن عودة «ملايين» اللاجئين... مآسي المخيمات في الشتاء تبرز من جديد

أكد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غونزالو فارغاس يوسا، في مقابلة يوم 21 كانون الأول 2025 مع وكالة «الأناضول» بأن نحو 1.3 مليون لاجئ، إضافة إلى مليوني نازح، عادوا إلى مناطقهم منذ كانون الأول 2024.

■ سلمى صلاح

ورغم ما تحمله هذه الأرقام من أمل، يبقى عشرات آلاف اللاجئين في مخيمات الشمال السوري، ودول الجوار، يعيشون ظروفا شديدة القسوة، ولا سيما مع بداية فصل الشتاء.

فقد غرقت العديد من الخيم في مخيم عكار في لبنان. كما أن وضع مخيمات الضياء والزيتون والتوحيد وكفرلوسين وأطمة في ريفيّ حلب وإدلب ليس بحال أفضل، حيث تهدد الخيم المهترئة ونقص الخدمات وغياب التدفئة حياة الآلاف.

الاكتظاظ والعبء المتزايد

رغم مرور أكثر من عام على سقوط السلطة السابقة، إلا أن الحلول المستدامة لأزمة اللاجئين في الشمال السوري لا تزال غائبة؛ فمن أصل أكثر من مليوني شخص، لم يعد سوى 344,733 نازحا بحسب آخر إحصائية للأمم المتحدة في 28 أيلول 2025.

ويفرض هذا العدد الهائل من الأفراد ضغوطا كبيرة على البنية التحتية المحدودة للمخيمات، خاصة مع تقلص المساعدات ومحدوديتها. فالاكتظاظ السكاني واقع يومي، يترجم إلى نقص في المساكن، وازدحام في المرافق الصحية، وصعوبة في الحفاظ على النظافة العامة.

الشتاء... كارثة تتكرر كل عام

يشكّل فصل الشتاء تحديا إضافيا يفاقم من معاناة اللاجئين. فمع هطول الأمطار الغزيرة وتراكم الثلوج، تتعرض العديد من المخيمات للفيضانات وغرق الخيام، وتتشرد العائلات مرة أخرى وتُدمّر ممتلكاتهم القليلة.

حيث تتكرر هذه المأساة كل عام، ويعاني اللاجئون في المخيمات داخل سورية وفي دول الجوار من تسرب مياه الأمطار إلى داخل الخيام، وانتشار الأوحال والطين.

تعقيدات العودة

تُضيف قضية عودة اللاجئين من دول الجوار، طبقة أخرى من التعقيد إلى أزمة اللجوء. فرغم تسجيل المفوضية لعودة قرابة 3 ملايين شخص بين نازح ولاجئ إلى مناطقهم. إلا أن التقارير تُشير، بأن 70% من اللاجئين العائدين من الأردن على سبيل المثال، هم من سكان المحافظات وليسوا من المخيمات، بحسب تصريح ليوسف طه ممثل المفوضية في الأردن، في 5 أيلول لقناة «المملكة» الأردنية.

وهذا يشير إلى أن غالبية العائدين لديهم شبكات دعم اجتماعي في مناطقهم الأصلية، مما يُسهل عودتهم. كما أن هذه الأرقام تُخفي جانبا آخر، حيث لم تسجل المفوضية سوى عودة 16 ألفا من أصل 65 ألف لاجئ في مخيم الزعتري.

فيما تقف المخاوف الأمنية، وانعدام الظروف المعيشية الملائمة، ونقص فرص العمل، وغياب الخدمات، وعدم وجود ضمانات كافية لسلامة اللاجئين وحقوقهم، عائقا أمام عودتهم.

الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي

إن مسألة عودة اللاجئين ليست مجرد عملية لوجستية، بل هي مرتبطة ارتباطا وثيقا باستعادة وحدة سورية وسيادتها، والحفاظ على السلم الأهلي، وجمع السلاح تحت سلطة جيش وطني موحد.

ولا يمكن لذلك أن يتم من دون عقد مؤتمر وطني عام، يضمن تمثيلا واسعا وحقيقيا لجميع المكونات السياسية والاجتماعية.

بالإضافة إلى أهمية إعادة إطلاق عجلة الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي، وتأهيل القطاعات الخدمية الأساسية، مثل الكهرباء والماء والصحة والتعليم، والتي تعد مقومات حيوية لا غنى عنها لضمان عودة كريمة ومستدامة للاجئين. وإلا ستبقى العودة محدودة والمخيمات قائمة والمآسي تُعيد إنتاج نفسها.

ما بين 2025 و2026... جيوبٌ فارغة؛ أسعارٌ حارقة؛ وعيشةٌ متدنية!

عامٌ كامل انقضى منذ سقوط سلطة الأسد، ورغم التغيرات الكثيرة التي عاشها السوريون، يبقى العامل الضاغط والمشترك هو الوضع المعيشي المتدني، الذي لا يزال يشهد تراجعاً يومياً.

■ سارة جمال

ماذا تغير؟

بقيت الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى لتكاليف المعيشة هي الأبرز طوال العام، فأسعار المواد والخدمات الأساسية ظلت مرتفعة، وخارج متناول الغالبية العظمى من السوريين.

وحتى بعد زيادة الأجور الرسمية بنسبة 200%، بقيت هزيلة جداً مقارنة بتكاليف المعيشة التي بلغت وسطياً في نهاية هذا العام نحو 11،6 مليون ليرة؛ إذ إن الأجور لا تغطي سوى 6،4% من وسطي المعيشة.

تذبذب وعدم استقرار الأسعار

شهدت أسعار السلع الأساسية «اللحوم والخضار والبيض» تقلبات كثيرة على مدار العام، فارتفعت بنسب متفاوتة بين بدايته ونهايته.

وأدى إلغاء الدعم عن المحروقات والخبز إلى قفزات سعرية فورية، فالخبز لوحده ارتفع بنسبة 900%، وهو ارتفاع هائل وكارثي، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود.

كذلك فإن تعرفة المواصلات لم تشهد الاستقرار، فمع كل متغير بسعر المحروقات وبسعر الصرف تتغير التعرفة.

ولم يتم تعويض الخسارة الكبيرة في القدرة الشرائية الناتجة عن تضخم أسعار الغذاء وتكاليف المعيشة الأخرى.

الاتصالات والكهرباء

لم تنج الاتصالات من موجة الارتفاع، حيث قامت شركتا الخليوي الخاصتين «سيريتل و MTN» في تشرين الثاني برفع أسعار خدماتها؛ فارتفعت بعض باقات الإنترنت الخليوي من 50 إلى 150 ألف و200 ألف ليرة، حسب حجمها. وارتفعت الباقة اليومية من 600 ليرة إلى 6000 ليرة دفعة واحدة!

وفي الشهر نفسه، وحرصاً على «تكثيف» الصدمات، زفعت أسعار الكهرباء 60 ضعفاً؛ من 10 ليرات إلى 600 ليرة للكيلوواط المنزلي، بشريحة 300 كيلوواط كسقف، وكل ما هو فوق ذلك بسعر 1400 ليرة للكيلوواط.

معيشةٌ تتجه نحو الأسوأ

رغم الاستقرار النسبي بسعر صرف الدولار خلال العام، استمرت تكاليف المعيشة بالارتفاع، فالانخفاض الجزئي على بعض الأساسيات كان طفيفاً وغير مستمر وغير كاف. فيما تحولت الزيادة في الأجور إلى مجرَّد «رقم شكلي» لا يعكس أي تحسن حقيقي في القدرة الشرائية للمواطنين.

فزيادة الرواتب بقيت بلا قيمة فعلية في مواجهة التضخم الهائل الذي يلتهم ما تبقى في جيوب السوريين.

ويتجاوز الأمر أسعار الخدمات والسلع الأساسية، فحتى التعليم والصحة والسكن تحولت جميعها، أو في طريقها إلى التحول، إلى رفاهية لا يقوى عليها إلا قلة.

ولعلّ أخطر جوانب هذه الأزمة يكمن في انهيار الخدمات العامة، وهو ما يمثل تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي الأساسي. فعندما ترتفع أسعار الكهرباء بمعدلات جنونية، وتتضاعف تكاليف الاستشفاء والاتصالات بشكل يفوق قدرة الناس على التحمل، فهذا يعني ببساطة أن الدولة تتنصل من مسؤوليتها في توفير أساسيات الحياة.

واقع مؤلم

ترسم خارطة العام 2025 مساراً حاداً من التدهور المتسارع وليس مجرد استمرار للأزمة. فالانتقال من نظام «الدعم الجزئي» إلى فوضى السوق في ظل انعدام الاستقرار الأمني والسياسي وغياب الهيكليات الحكومية الفعالة، أدى إلى تحويل السوري من مواطن إلى ناجٍ همه سدُّ الرمق يوما بيوم.

بالإضافة إلى تآكل فكرة «الحد الأدنى»؛ فلم يعد المقصود بالحد الأدنى مستوى معيشي شبه لائق، بل مجرد حياة بالكاد تمنع الموت جوعاً أو برداً أو مرضاً.

إلى جانب تعميق الاعتماد على الخارج، سواء عبر المساعدات أو تحويلات المغتربين، كشريان وحيد للحياة.

ولا يبدو أن التقلبات في أسعار المواد الغذائية والسلع والخدمات الأساسية ستشهد انخفاضاً ملحوظاً في هذا العام، ما دام الاقتصاد معطلاً، ويعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد «غير المنضبط» لمصلحة البعض كما جرت عليه العادة، وتغيب عنه المشاريع التنموية والإنتاجية والتشغيلية.

لجنة الكسب غير المشروع تُطلق برامج «طوعية» لمكافحة الفساد

أعلنت لجنة مكافحة الكسب غير المشروع، في 27 كانون الأول، عن إطلاق برنامج الإفصاح الطوعي لمدة ستة أشهر.

وقد أوضح رئيس اللجنة، المهندس باسل السويدان، في تصريح لوكالة «سانا» بأن «البرنامج» يمثل مساراً قانونياً مؤقتاً يتيح للمواطنين والجهات المعنية تسوية أوضاعهم المالية المرتبطة بالكسب غير المشروع.

حيث يهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة لمن جمعوا ثروات بطرق غير مشروعة للإفصاح عنها ودفع غرامات، أو تسليم جزء منها مقابل حصانة من الملاحقة القضائية.

ولكن هل يمكن لهذه المبادرات أن تكون فعالة حقاً؟

فالفاسد يتخذ قراراته بناءً على حسابات الربح والخسارة، فلماذا سيدفع مالاً ويخاطر بالكشف عن ثرواته إذا كانت المنظومة الحالية لا تهدده بشكل جدي؟

تكلفة الإفصاح

تهدف عادة برامج الكشف الطوعي عن الكسب غير المشروع إلى استرداد الأموال المنهوبة وإعادة دمجها في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن الكشف عن شبكات الفساد المعقدة التي قد يصعب اختراقها.

وتوفر هذه «البرامج» حوافز لمن تورط في ممارسات غير مشروعة للاعتراف بالخطأ وتصويبه، مع إمكانية تجنب العواقب القانونية أو التخفيف منها. وتعد هذه «الجزرة» المغرية أساساً في برامج مشابهة.

ولكن مبادرات كهذه لا تُبنى على الثقة أو حسن النوايا، بل على وجود «عصا» قوية، تمثل جهازاً قضائياً نزيهاً ومستقلاً، وأجهزة رقابية فعالة تتمتع بصلاحيات واسعة، وإرادة سياسية حقيقية لمحاكمة المتورطين، بغض النظر عن نفوذهم.

وفي ظل غياب هذه المقومات، لن يستيقظ ضمير الناهبين والفاسدين في غفلة، بل سيتحول الإفصاح الطوعي إلى مجرد إجراء شكلي، وقد يُنظر إليه كفرصة للمتورطين لتبييض أموالهم أو إضفاء الشرعية على ثرواتهم.

من قد يلجأ فعلاً للبرنامج؟

قد تشكل اللجنة بالنسبة للموظفين من الفئة الصغيرة والمتوسطة، ممن تورطوا في ممارسات غير مشروعة بسبب ضعف الرقابة أو بدافع من الفساد المستشري أو حتى الحاجة المادية، فرصة جيدة لتنظيف سجلاتهم، وتصحيح أوضاعهم القانونية من دون التعرض لعقوبات قاسية.

أما وفي ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية والمؤسسات القوية والملاحقة الجادة، التي تخلق تهديداً فعلياً لأصحاب الثروات غير المشروعة، فإن احتمالية قيام حيتان المال والناهبين الكبار بالإفصاح الطوعي معدومة تماماً.

تأثير محدود على المواطن

لن يكون لبرنامج الإفصاح الطوعي، في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني، والفقر والفساد، أي انعكاس على المواطن، طالما أن «البرنامج» ليس جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف فعلاً لاستعادة الأموال المنهوبة.

فالمواطن يحتاج أولاً وأخيراً إلى استقرار في السوق، ومكافحة حقيقية للسوق الموازية، وتوفير شبكة أمان اجتماعي تحميه من الفقر المدقع، ومؤسسات قضائية ورقابية تمنحه الثقة بأن أي برنامج لمكافحة الفساد هو عادل وفعال ومستدام. وإلا ستظل أي برامج «طوعية» بعيدة عن معاناة الناس اليومية، وسينظر إليها أنها تتعامل مع أعراض ثانوية، بينما تستمر ماكينة النهب في عملها.

سيناريو محصول البطاطا يتكرر مع العروة الخريفية، الخاسر فيه الفلاح والمستهلك دائماً وأبداً!

على ما يبدو كُتِب على مزارعي البطاطا في سورية المعاناة، وحصد الخسائر بدلاً من جني الأرباح، وهذا ما يحصل مع موسم العروة الخريفية الذي بدأ جني محصوله مع بداية شهر تشرين الثاني الماضي.

■ رشا عيد

ففي هذه المعادلة الظالمة، تتضاعف الأرباح في جيوب المستغلين «كبارهم وصغارهم» على حساب الفلاح الذي يدخل في دوامة الديون والخسائر، والمستهلك المفقر وحاجاته التي يدفع ثمنها أضعافاً مضاعفة، وسط خلل السياسات الزراعية والتسويقية التي تهدد القطاع برمته.

لا توجد بيانات وأرقام رسمية لحجم الإنتاج الإجمالي لهذه العروة، ولكن في اللاذقية مثلاً صرح رئيس شعبة البستنة والخضروات في مديرية زراعة اللاذقية «المهندس نجوان غزال» لصحيفة الوحدة بتاريخ 2025/12/21، أن الإنتاج وصل إلى 188 طنًا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بحسب بيانات وزارة الزراعة لإنتاج العروة نفسها لعام 2024 في درعا «أكثر المحافظات إنتاجا»، سجل 43,200 ألف طن، والتراجع وصل إلى النصف تقريبا مقارنة بموسم 2023 البالغ 96 ألف طن.

كما أن تقدير إنتاج العروة الخريفية حسب الدليل الإرشادي لزراعة البطاطا في سورية قد يصل إلى أكثر من 100 ألف طن.

فيما أكد أحد المهندسين الزراعيين أن إنتاج الهكتار الواحد قد يصل إلى 30 طنًا، وهذا يختلف من محافظة إلى أخرى وحسب المساحة المزروعة وعوامل المناخ وغيرها.

وعليه فقد تشهد هذه العروة انخفاضا بهذا الموسم لعوامل متعددة، بدءا من ارتفاع تكاليف الإنتاج «بذار، أسمدة ومبيدات ومحروقات»، إلى مياه الري والتغيرات المناخية لهذا العام «جفاف وقلة الأمطار» والتي أثرت على إنتاج العروة الخريفية السابقة.

ناهيك عن الخسارة التي تكبدها الفلاحون في المواسم الماضية، مما تسبب بتراجع المساحات المزروعة نتيجة الإقلاع عن الزراعة وهجرة الأرض.

وبحسب أحد الفلاحين، فإن تكلفة إنتاج الكيلوغرام الواحد من البطاطا يتراوح بين 3500–4000 ل.س «من البذار في الأرض إلى قلع المحصول والفرز والتوضيب والنقل»، ومع كل هذه الأعباء يبيع الفلاح محصوله بسعر بخس على حساب معيشته، حيث لا يغطي التكلفة مع هامش ربح شبه معدوم ليصب في جيوب سلسلة النهب من حلقات الوساطة والتسويق، حيث باع محصوله بسعر الجملة، الذي تراوح بين 1500–2000 ل.س للكيلو غرام الواحد، خسارة تحول الزراعة من عمل منتج إلى مقامرة.

وفي الطرف المقابل يباع الكيلو بالتجزئة بسعر يتراوح بين 4500–5000 ل.س، على حساب احتياجات المستهلك ومعيشته.

والنتيجة، هوة سعرية كبيرة لمصلحة الفئة المستغلة على حساب جهد الفلاح والقدرة الشرائية للمواطن المفقر، وبدعم من السياسات الحكومية والقرارات المتأخرة والمتخبطة.

فقرار وقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية ومنها البطاطا، صدر في 2025/12/2 ليطبق في بداية كانون الأول!!

ناهيك عن صدوره بعد الفترة المحددة للتطبيق، فقد جاء بعد مرور شهر كامل على بدء جني المحصول، والبعض كان قد سوقه وخسر، كما أغرق السوق بكميات كبيرة من البطاطا المستوردة، مع وفرة المعروض من الموسم الحالي، وهنا تحمل أيها الفلاح الخسارة أمام عواقب هذا التخبط الإداري، وسوء التخطيط الفاضح بقرارات تصدر بعد فوات الأوان، فسيناريو العروة الربيعية الفائتة للمحصول يعاد نفسه مع العروة الخريفية الحالية، عندما صدر قرار وقف الاستيراد، المتأخر طبعا، والأسواق قد غرقت بالمستورد مع الاستمرار بالاستيراد، والقرار لم يطبق فعليا.

فالحديث الرسمي عن مصلحة الفلاحين والمستهلكين، ما هو إلا لغو وحشو بالمحصلة، غايته تحقيق المزيد من تكديس الأرباح في جيوب قلة من المستغلين تحت مسمياتهم المختلفة.

بالمحصلة فإن موسم إنتاج البطاطا، كغيره من مواسم الإنتاج الزراعية الأخرى، الخاسر فيها دائما وأبدا الفلاح المنتج والمواطن المستهلك، مع تراجع مطرد على مستوى الإنتاج عاما بعد آخر، وانحسار الأراضي الزراعية نتيجة هجرتها بعد الضربات المتتالية للمحاصيل، أي تهديد للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني، الذي تعد الزراعة من أعمدته الأساسية.

600 ألف سيارة في دمشق... تصريح مسؤول المرور يطلق جرس إنذار عاجل!

في تصريح مفاجئ، كشف حسام حجي رشيد، معاون مدير هندسة المرور والنقل بدمشق، لصحيفة الوطن بتاريخ 2 كانون الثاني 2026، أن عدد السيارات في العاصمة السورية وصل حالياً إلى نحو 600 ألف مركبة، وفق بيانات المنافذ ووزارة الاقتصاد والنقل والجهات المعنية. الرقم الصادم يأتي بعد أن كان عدد السيارات في العاصمة يتراوح بين 200 و250 ألفاً فقط في العام الماضي.

هذا التصريح لا يعد مجرد إحصاء، بل هو جرس إنذار عاجل للمدينة وللسلطات حول أزمة مرورية وبنية تحتية في خطر.

زيادة قياسية ومضاعفة مفاجئة

تصريح رشيد، يعكس ارتفاعاً غير مسبوق في عدد المركبات في دمشق خلال أقل من عام. القفزة الكبيرة تعود إلى:

فتح باب استيراد السيارات الحديثة والمستعملة بعد سنوات من القيود.

زيادة تدفق المركبات عبر المنافذ الحدودية.

عدم القدرة الحالية للبنية التحتية على استيعاب هذا الحجم الكبير من المركبات.

هذه العوامل مجتمعة جعلت دمشق في قلب أزمة مرور حقيقية إذا لم يتم التدخل فوراً.

ازدحام مروري غير مسبوق... سكان العاصمة في اختبار صعب

تضاعف عدد السيارات بهذه السرعة يحمل تأثيرات مباشرة على حركة السير اليومية:

الطرق الرئيسية والأسواق الحيوية تشهد اختناقات مرورية يومية، مع بطء شديد أثناء أوقات الذروة.

ارتفاع استهلاك الوقود، وزيادة زمن الرحلات، ما ينعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ضعف شبكات النقل العام يؤدي إلى اعتماد أكبر على المركبات الخاصة، ما يزيد من الضغط على الشوارع.

التحذير واضح: الازدحام المروري في دمشق ليس مسألة رفاهية أو مجرد إزعاج يومي، بل أزمة حقيقية تهدد الأداء اليومي للمواطنين والاقتصاد المحلي.

بنية تحتية منهكة... العاصمة تواجه تحدياً صعباً

الأرقام الكبيرة من السيارات تضع البنية التحتية تحت ضغط هائل:

الطرق غير مصممة لعدد مركبات بهذا الحجم، ما يؤدي إلى تدهور سريع في جودة الطرق وزيادة الحوادث المرورية.

الإشارات والأنظمة المرورية الحالية عاجزة عن تنظيم التدفق اليومي للمركبات.

نقص مواقف السيارات يدفع المركبات للوقوف على جانبي الشوارع، ما يزيد من الاختناقات ويؤثر على السلامة العامة.

ارتفاع الانبعاثات وتلوث الهواء نتيجة كثافة السيارات يمثل تهديداً بيئياً وصحياً لسكان دمشق.

وبدون خطط عاجلة لتحديث البنية التحتية وتطوير نظم النقل العام وإدارة المرور، ستواجه العاصمة أزمة مستمرة يصعب السيطرة عليها.

جرس إنذار عاجل... التدخل الآن قبل فوات الأوان

تصريح حسام حجي رشيد يجب أن يُفهم كنداء عاجل للسلطات والمجتمع المدني:

إعادة تنظيم حركة المرور عبر خطوط بديلة وتطوير شبكات النقل العام.

توسيع الطرق والصيانة المستمرة لتقليل تأثير الضغط اليومي على البنية التحتية.

وضع خطط صارمة لاستيراد المركبات وتنظيم التسجيل لضبط تدفق السيارات في المستقبل.

تعزيز الوعي البيئي وتشجيع وسائل النقل البديلة لتخفيف التلوث والازدحام.

دمشق أمام مرحلة حرجة، والتصريح الرشيد هو فرصة وتنبيه لاتخاذ قرارات عاجلة قبل أن تتحول الأزمة إلى كارثة مرورية وبنيوية كاملة.

معاناة مزارعي الموز في الساحل السوري... الأسباب والنتائج

تشهد الزراعة في الساحل السوري «محافظتي اللاذقية وطرطوس» صعوبات اقتصادية حادة، ويُعد محصول الموز واحداً من أكثر القطاعات تأثراً بهذه الأزمات خلال السنوات الأخيرة. فالمزارعون الذين رأوا في زراعة الموز بديلاً واعداً لبعض المحاصيل التقليدية باتوا اليوم يواجهون تحديات كبيرة تهدد استدامة الزراعة وسبل عيشهم.

الأسباب الرئيسية لمعاناة المزارعين

ارتفاع تكاليف الإنتاج

مزارعو الموز في الساحل يعانون من زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج الزراعي، بما في ذلك:

أسعار المواد الزراعية مثل الأسمدة، المبيدات، والمواد العضوية.

تكلفة البيوت البلاستيكية ومواد تغطيتها «البلاستيك وغيره».

كل هذه التكاليف ارتفعت وسط ضعف العملة المحلية وتعقيدات الاستيراد، ما جعل الزراعة أقل ربحية أو حتى خاسرة بالنسبة لكثير منهم.

تدني أسعار البيع في السوق

مع تدني الطلب المحلي أو وجود فائض منتجات أحيانا، أسعار الموز في الأسواق لم ترتفع بما يكفي لتعويض تكاليف الإنتاج المرتفعة. حتى في بعض التقارير المرئية، يذكر أن المزارعين يتكبدون خسائر بسبب انخفاض الأسعار والمنافسة مع المنتجات المستوردة.

المنافسة مع المحاصيل الأخرى

في الوقت نفسه الذي يعاني فيه المزارعون، يتجه بعضهم نحو زراعة الموز باعتباره أكثر ربحية مقارنة بمحاصيل أخرى مثل البندورة، لكن هذا التحول نفسه يعكس عدم استقرار السوق الزراعي. في بعض المناطق، الفلاحون استبدلوا البندورة بالموز لأن تكلفة الإنتاج للثاني أقل بكثير.

صعوبة التسويق والتوزيع

وفق تقارير إعلامية، يشكو مزارعو الساحل من صعوبة تسويق منتجاتهم وعدم حصولهم على أسعار مناسبة عند التوصيل إلى الأسواق الداخلية، ما يخفض من عائدهم الصافي.

عوامل اقتصادية أوسع

أزمة الاقتصاد السوري «هبوط العملة وارتفاع أسعار الوقود والمواد الأولية، وضعف البنية التحتية»، كلها تفاقم من صعوبات الزراعة وتجعل المزارعين في مواجهة مستمرة مع تحديات مالية.

النتائج المباشرة على المزارعين والمجتمع

قلق الزراعة وترك الأراضي، فبسبب ضعف العائد الاقتصادي، يقلّ اهتمام بعض المزارعين بالاستمرار في زراعة الموز أو غيره، وقد تتجه الأراضي الزراعية إما للبيع أو تترك دون زراعة مما يهدد الاستدامة الزراعية في المستقبل.

تخبط في القرارات الزراعية، فالتحول السريع إلى زراعة الموز دون تخطيط طويل الأجل أو دراسات فنية مناسبة قد يخلق مشكلات على مستوى الإنتاج الغذائي المحلي وتنوع المحاصيل، إذ إن الاعتماد على محصول واحد يمكن أن يرفع المخاطر حال حدوث أزمة في السوق أو الطقس.

تأثير على الدخل والمعيشة، فالعديد من الأسر الريفية تعتمد على الزراعة كمصدر أساسي للدخل. مع تراجع العائد، ينخفض مستوى المعيشة ويحجم أصحاب الأراضي عن استثمار مواردهم في الزراعة، مما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية.

هجرة الشباب من الزراعة، فتراجع جاذبية العمل الزراعي يقود الشباب إلى البحث عن فرص عمل في المدن أو خارج البلاد، مما يفاقم نقص اليد العاملة في الحقول ويهدد مستقبل الزراعة في الساحل.

الأزمة الزراعية أوسع

تعكس معاناة مزارعي الموز في الساحل السوري أبعادا متعددة من الأزمة الزراعية الأوسع في البلاد. فبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض أسعار البيع، وصعوبة التسويق، والمنافسة مع المنتجات الأخرى، يجد المزارع نفسه في حلقة صعبة من الخسارة والتخبط. هذه الصعوبات لا تؤثر على الإنتاج الزراعي فقط، بل تمتد لتكون قضية اجتماعية واقتصادية لها أثر مباشر على الحياة في المناطق الريفية ومستقبل القطاع الزراعي كله.

مع أول مطر... تغرق الشوارع ويطفو الإهمال

مع أولى زخات المطر، تتكشف الحقيقة المؤلمة التي اعتاد المواطن رؤيتها كل عام، وكأنها مشهد مكرر لا يثير الدهشة بقدر ما يثير الغضب. شوارعنا وطرقاتنا، التي يُفترض أنها شرايين الحياة اليومية، تحولت في ساعات قليلة إلى برك مائية وطينية، تعيق الحركة وتزيد من معاناة الناس، وتكشف بوضوح حجم الإهمال وسوء التخطيط في البنية التحتية.

لم تقتصر المشكلة على شوارع العاصمة دمشق، بل بدت أكثر قسوة ووضوحا في مدن وبلدات الريف، حيث الشوارع محفرة أصلاً، تركت لسنوات دون صيانة حقيقية، لتتحول مع المطر إلى مصائد طينية تشل حركة الآليات، وتجبر السائقين على المناورة الخطرة، وتضع المارة أمام معاناة يومية لا تليق بأبسط حقوقهم.

الأكثر إيلاما في هذا المشهد هو ما يواجهه الأطفال أثناء ذهابهم وإيابهم إلى مدارسهم. حقائبهم المدرسية أثقلتها الكتب، وأحذيتهم تغوص في الطين، وخطواتهم الصغيرة تتعثر في برك المياه، وسط غياب شبه تام لأي حلول إسعافية أو إجراءات تخفف من هذا العبء. أي ذنب اقترفه هؤلاء ليواجهوا كل شتاء المخاطر نفسها، وكأن المعاناة أصبحت جزءا طبيعيا من يومهم الدراسي؟

السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: أين الجهات المعنية في المحافظات؟ وأين المسؤوليات الفنية الملقاة على عاتقها؟ كيف يعقل أن نفاجأ كل عام بالمطر، وكأنه ظاهرة طارئة غير متوقعة؟ أليس من صميم عمل هذه الجهات دراسة واقع الطرق، وصيانتها، ومعالجة الاختناقات قبل موسم الشتاء بوقت كاف، بدلاً من الاكتفاء بردود فعل متأخِّرة لا تقدم ولا تؤخر؟

إن سوء البنية التحتية لم يعد مجرد خلل فني عابر، بل أصبح دليلاً صارخاً على غياب التخطيط والمساءلة. فالطرق التي تُعبّد دون دراسة حقيقية، أو تُترك محفرة بعد أعمال خدمية دون إعادة تأهيل مناسبة، تتحول مع أول مطر إلى عبء على المواطن، وخطر على السلامة العامة.

الغضب اليوم ليس ترفاً، بل حقا مشروعا. فالمواطن الذي يدفع ثمن هذا الإهمال من راحته وسلامته ووقته، من حقه أن يسأل، وأن يطالب بمحاسبة المقصرين، وبخطة واضحة ومستدامة تعالج جذور المشكلة، لا نتائجها فقط.

إن استمرار هذا الواقع يعني ببساطة أننا سنبقى أسرى دائرة مفرغة... مطر، برك، شكاوى، ووعود، ثم نسيان... إلى أن يأتي الشتاء القادم. فهل تتحرك الجهات المعنية أخيراً لتكسر هذه الدائرة، أم سنبقى نكتب المقالات نفسها كل عام، بالغضب ذاته، والمعاناة ذاتها؟

مازوت التدفئة للمدارس في سورية، أزمة تتكرر كل عام لتصبح المخصصات مجرد وهم بالدفء...!

بدأت «أربعينية الشتاء» معلنة قدوم موسم البرد والأمطار، الذي اصطحب معه كل أشكال اللامبالاة الرسمية ومضاعفة معاناة الطلاب في المدارس من البرد، لتتحول الشُعب الصفية إلى قبب ثلجية يُسمع فيها حتى صوت ارتعاش الأجساد، التي لا ينفعها ارتداء ألبسة شتوية مضاعفة مع زوجين من الجوارب للوقاية من البرد الشديد، وأجساد أخرى ينهشها الفقر والجوع وينخر عظامها البرد وتحلم بسترة شتوية خفيفة وحذاء بلا زوج من الجوارب، مشهد لا تتلاشى ملامحه القاسية مع شعارات رنانة عن «قدسية العملية التعليمية» والسعي إلى تأمين بيئة آمنة ودافئة لضمان راحة الطلاب، في ظل ظروف مناخية قاسية من شدة البرد ومعيشية مؤلمة من شدة الفقر.

■ رهف ونوس

فالدفء لا توفره تعميمات وتوجيهات رسمية، ولا آلية توزيع محدودة لمازوت التدفئة للمدارس بعنوان «شم ريحة الدفا بس».

فهل سنشهد هذا العام الطلاب وقد التحفوا بالبطانيات التي حملوها من منازلهم داخل الشعب الصفية، كما جرى خلال سنوات سابقة أمام هذا الواقع؟!

أرقام لا تحرك أطراف الأصابع المتجمدة!

مع كل شتاء تعود أزمة التدفئة في المدارس السورية إلى الواجهة، فالمشكلة لا تتعلق بالكميات وحدها بل بآلية التوزيع أيضاً، فتصل متأخرة وبمخصصات قليلة لكل شعبة صفية.

فمثلاً، مديرية التربية والتعليم بحماة باشرت التوزيع بدءاً من 2025/12/18 حسب تصريح مديرها أحمد المدلوش لصحيفة الوطن بتاريخ 2025/12/26، مؤكداً أنه قد تم توزيع نحو 317,566 ليتر من مازوت التدفئة لهذا الفصل الدراسي، لـ 16,714 شعبة صفية، وبناء على هذه الأرقام سيكون نصيب كل شعبة 19 ليترا فقط!

وبحسبة بسيطة، فهذه الكمية إذا تم تقسيمها على أسبوع دوام واحد، دون أيام العطل «جمعة وسبت»، ستكون بمعدل 3,8 ليترا يومياً، أما في حال تقسيمها على الأيام المتبقية من فصل الشتاء كدوام فعلي، فالنتيجة أن الكمية «نقطية» لا تكفي لإشعال المدفأة دقائق معدودة في اليوم!

هذا مجرد «دفء ورقي»، وأرقام في السجلات أمام فضاءات كالثلاجات تتجمد فيها الأجساد وتدخل الأصابع المُزرقة من شدة البرد في تحدٍ يومي للإمساك بالقلم، وخاصة الأطفال «طلاّب الحلقة الأولى في التعليم الأساسي».

فكيف للعقول أن تحافظ على تركيزها؟

وكيف للعملية التعليمية أن تستمر والتحصيل العلمي أن يثمر؟!

وكيف للمعلمين الاستمرار بأداء مهامهم على أكمل وجه في ظل هذه الظروف القاسية؟!

حق ضائع والعواقب؟

من المفترض أن الطفل أمانة لدى الدولة ويجب ضمان حقه ببيئة تعليمية آمنة وصحية، لكن واقع الحال في سورية عموماً، وفي الصفوف الباردة، يتحدث لغة أخرى، فالطفل محروم من أبسط الحقوق.

فحرمان الطالب من الدفء شكل من أشكال العنف البنيوي والإهمال المؤسسي الفاضح، والدراسات تؤكد أن العنف في المدرسة لا يقتصر على الضرب بل يشمل كل ما ينتهك حقوق الطفل الأساسية.

ولا تنتهي تداعيات هذه الأزمة عند الجانب التعليمي، بل تمتد إلى الواقع الصحي، وانتشار الأمراض ونزلات البرد، خاصة مع تزايد حالات الانفلونزا الموسمية.

وعليه لم يعد غريباً أن يفضل بعض الأهالي إبقاء أطفالهم في المنازل في أيام المنخفضات القاسية لحمايتهم من البرد وخطر الإصابة بالمرض، الذي سيُحملهم أعباء إضافية من فواتير تعد ولا تحصى «هموم بغنى عنها»، أو يلجأ البعض الآخر لضمان عدم التغيب عن الدروس، بإرسال كمية من المازوت مع أطفالهم على حسابهم الشخصي لضمان بيئة تعليمية دافئة وآمنة لهم، أمام لامبالاة السياسات وتوحشها!

التوجيهات والتعميمات «نوايا» لا تؤمن دفئاً!

هذه كارثة إنسانية، تدين السياسات الحكومية المنفصلة عن الواقع، والوزارة التي تكتفي بالتوجيهات للقيام بجولات ميدانية والتأكد من سلامة الأبنية وجاهزية وسائل التدفئة في المدارس، ومديرياتها التي على ما يبدو لا ترى ولا تسمع، حتى لم تنقل واقع حال المدارس التي تنتظر مازوت التدفئة الشحيح منذ سنوات، أمام ظلم السياسات السابقة، وعلى ما يبدو الحكومة الحالية تعمل على تكريسها، فهي تتنعم بالدفء والطلاب يتجرعون مرارة البرد!

فتوفير مازوت التدفئة للمدارس وبكميات عادلة ومنطقية ليس منّة إنما هي مسؤولية وواجب وطني وأخلاقي وقانوني.

فكم جيلاً يجب أن يتجمد برداً وفقراً وحرماناً من أبسط حقوقه حتى تتحرك ضمائر المسؤولين؟؟!

الكهرباء في سورية... استنزاف المواطن!.. 400 كيلوواط تقديري... والمواطن يدفع الثمن!

في 31 كانون الأول 2025، أعلنت شركة كهرباء ريف دمشق عن آلية جديدة لاحتساب استهلاك الكهرباء للمواطنين الذين لا يمتلكون عدادات: 400 كيلوواط لكل شهرين.

رقم ثابت، فرض على جميع المشتركين، دون مراعاة الانقطاعات الطويلة، الأعطال المتكررة، أو الواقع المأساوي لشبكة الكهرباء.

والأدهى؟ كثير من هؤلاء دفعوا ثمن العدادات منذ سنوات، لكن الشركة لم تركبها لهم بعد، والآن تُجبرهم على دفع فاتورة باهظة لا علاقة لها بالواقع!

المبلغ المفروض... وسيناريو العبث

لنحسب معاً ما سيدفعه المواطن:

300 كيلو × 600 ليرة = 180,000 ليرة سورية

100 كيلو × 1,400 ليرة = 140,000 ليرة سورية

المجموع لكل دورة شهرين = 320,000 ليرة سورية

أي نحو 160,000 ليرة شهرياً، لمواطن قد لا يستخدم هذه الكهرباء أصلاً بسبب الانقطاع!

هذا استنزاف تعسفي للأسر السورية، وتحميل عبء فشل المؤسسة على كاهل المواطن.

الظلم يتجاوز ريف دمشق!

المشكلة ليست محصورة في ريف دمشق فقط، بل تشمل جميع المحافظات السورية:

انقطاع طويل للكهرباء.

أعطال متكررة في الشبكة.

عدادات مدفوعة الثمن لم تركب.

تقديرات تعسفية لا تعكس أي استهلاك فعلي.

أي مواطن في أي محافظة يتعرض للظلم نفسه. وهذا مؤشر صارخ على فشل النظام الإداري لمؤسسة الكهرباء بشكل منهجي.

غياب العدالة وتحميل الأخطاء على المواطن

المواطن ليس مذنباً بأي حال!

كل هذه الفواتير التعسفية، والأرقام المفروضة بالقوة، هي نتيجة تقاعس المؤسسة وفشلها في أداء واجبها الأساسي: توفير عدادات صالحة وخدمة كهرباء مستقرة.

في الوقت الذي تدعي فيه الشركة تنظيم الاستهلاك، المواطن يدفع ثمن خطأ لم يرتكبه، بينما المؤسسة تتهرب من مسؤوليتها.

الحلول المطلوبة فوراً

هذه الأزمة تتطلب مقاربة شاملة وعادلة:

توفير عدادات كافية لجميع المشتركين فوراً، خصوصاً من دفع ثمنها منذ سنوات.

اعتماد احتساب الاستهلاك الفعلي أو متوسط تاريخي، وليس تقديرات تعسفية.

إصلاح الشبكة الكهربائية وتقليل ساعات الانقطاع والأعطال قبل تحميل المواطن أي فاتورة.

مراجعة التعرفة بشكل شفاف وعادل وفق الاستهلاك الفعلي لكل منزل.

خاتمة

أي مواطن وفقاً لهذه الفواتير، يدفع ثمن فشل مؤسسة كهرباء ريف دمشق ووزارة الطاقة!

الظلم صار واضحاً، الاستنزاف صار منهجياً، والفواتير التقديرية تحويل مباشر للخطأ الإداري إلى جيوب المواطنين.

كفى صمتاً! كفى ظلماً! كفى استغلالاً لمواطن دفع ثمن العدادات ولم يحصل على خدماته!

حان الوقت لكي يرفع كل مواطن صوته، يشكو، يرفض، ويطالب بحقوقه.

لن يستمروا في نهب جيوب السوريين بلا محاسبة، وحان الوقت لإيقاظ ضمير المؤسسة قبل أن يغرق المواطن أكثر في الظلام!

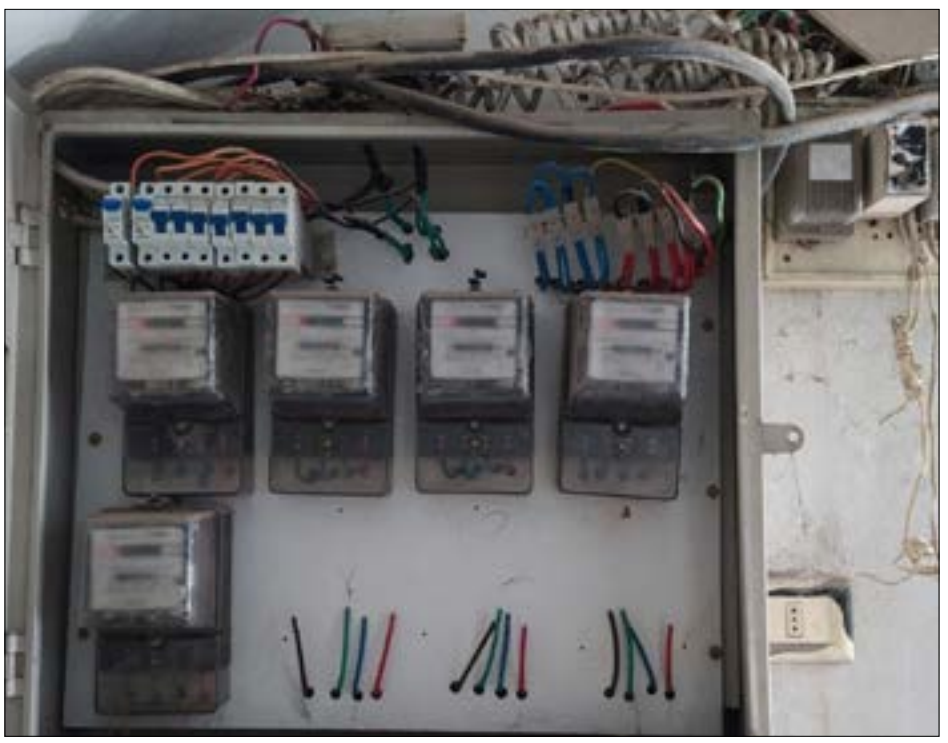

من المستفيد من تحويل سورية

يدخل الاقتصاد السوري اليوم منعطفاً ربما هو الأخطر في تاريخه الحديث، ليس بسبب تبعات سنوات الحرب فحسب، بل أيضاً بسبب التخريب التجاري المتسارع الذي تقوده العقلية الحاكمة للاقتصاد السوري اليوم. فمع مطلع عام 2025، شهدنا تحولاً صادماً في سياسات التجارة الخارجية السورية، حيث جرى فجأة رفع العديد من القيود أمام تدفقات السلع المنفلتة من كل حدب وصوب، وبشكلٍ أساسي عبر الحدود التركية والأردنية، تحت مسمى «تحرير التجارة». بطبيعة الحال، لم يكن هذا الانفتاح نتيجة دراسات جدوى اقتصادية تراعي مصلحة المواطن أو تحمي المنتج الوطني، بل بدا وكأنه عملية استباحة منظّمة للسوق السورية والإنتاج المحلي. حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات منخفضة، وألغيت قيود الاستيراد بشكل كبير، مما أغرق الأسواق بكل ما يمكن تخيله، ابتداءً من الألبسة البالية والخردة الإلكترونية وصولاً إلى السلع الغذائية مجهولة المصدر. مما يدفع العديد من الاقتصاديين للتأكيد على أن ما يحدث اليوم ليس تجارة حرة بالمعنى العلمي، بل هو إغراق متعمد يسرع من تحول سورية من بلد منتج كافح لعقود للحفاظ على ما تبقى من هويته الصناعية، إلى مجرد مستودع كبير للمنتجات الأجنبية الكاسدة، وذلك في ظل غياب كامل لأي ضوابط فعلية تحمي الاقتصاد السوري وما تبقى من عناصر تؤمن له إعادة الانطلاق مجدداً.

■ أحمد الرز

اليوم، وخلف بريق السلع المستوردة المتراكمة على الأرصفة وفي واجهات المتاجر، تستتر كارثة وطنية تمس لقمة عيش السوريين وقيمة مدخراتهم. ويمكن القول إن النهج الذي تتبعه الحكومة في إدارة ملف التجارة الخارجية يعكس انفصالاً تاماً عن الواقع، أو ربما انحيازاً كاملاً لمصالح طبقة من التجار والمستوردين المرتبطين بدوائر النفوذ على حساب المواطنين السوريين. حيث لا يختلف عاقلان على أن فتح الحدود دون قيود حقيقية، في وقت لم تتعافَ فيه المصانع السورية من آثار الحرب ولم تستعد قدرتها التنافسية، هو بمثابة حكم بالإعدام على الصناعة الوطنية. حيث لا تقتصر المشكلة على المنافسة غير العادلة، بل تتعداها إلى استنزاف ما تبقى من قطع أجنبي لتمويل سلع استهلاكية وكماليات وسيارات، بينما يرزح الإنتاج الحقيقي تحت وطأة التكاليف المرتفعة بشكل مستمر.

إغراق الأسواق وتحويل البلاد إلى مستودع خردة

بالتجربة المباشرة، يدرك السوريون اليوم أن ثمن شعارات «الانفتاح» و«اقتصاد السوق الحر التنافسي» التي أعقبت سقوط السلطة السابقة هو تحويل سورية إلى مستوعب لتصريف كميات كبيرة من الإنتاج رديء الجودة إقليمياً ودولياً دون أي رقابة صحية أو تقنية. ومنذ بداية عام 2025، تدفقت السلع عبر المنافذ الحدودية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، وبشكل منفلت يفتقر لأدنى المعايير التي تتبعها الدول في حماية أمنها الغذائي والقومي. ومن الواضح أن الأسواق السورية اليوم تعج بمواد بناء مجهولة المواصفات، وأدوات كهربائية تفتقر لشهادات المنشأ، وصولاً إلى السيارات التي بدأت تملأ الشوارع وغيرها الكثير من السلع التي لا تشكل أولوية قصوى في الاستهلاك السوري.

فوق ذلك، فإن الخطورة لا تكمن فقط في كمية الواردات، بل في نوعيتها أيضاً. حيث غابت الرقابة التموينية والصحية الفعالة عن معظم السلع المستوردة، بما في ذلك عبوات المياه التي تباع بأسعار زهيدة تثير الشكوك حول جودتها.

ووزارة الاقتصاد والصناعة، المنوط بها تفعيل قانون مكافحة الإغراق، وقفت موقف المتفرج أمام دخول آلاف الأطنان من السلع الرديئة والمستعملة، بما في ذلك الألبسة والمستلزمات الطبية والكهربائية، حيث تؤدي السلع الأجنبية الرخيصة وذات الجودة المنخفضة إلى طرد السلع المحلية من السوق، لأن المستهلك المنهك شرائياً يميل للسعر الأدنى بغض النظر عن الجودة أو الأثر البيئي والصحي في غالب الأحيان.

وقد جرى ذلك رغم وجود ترسانة قانونية تسمح للحكومة بفرض رسوم حمائية فعلية واتخاذ إجراءات وقائية لحماية المنتج المحلي، إلا أن هذه القوانين ظلت حبيسة الأدراج، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول المستفيد الحقيقي من هذا الشلل.

وعليه، فإن «المنافسة» اليوم هي غير متكافئة بكل ما للكلمة من معنى. فالمنتج السوري، الذي يعاني أصلاً من ارتفاع تكاليف الطاقة، وصعوبة تأمين المواد الأولية، وتعقيدات الشحن، يجد نفسه وجهاً لوجه أمام منتجات مدعومة من دولها وتدخل إلى سورية دون إجراءات حمائية حقيقية. وقد خلق هذا الواقع حالة من الفوضى التجارية التي لا تخدم سوى كبار المستوردين الذين يملكون السيولة والارتباطات العابرة للحدود، في حين يجد الصناعي الصغير والمتوسط نفسه عاجزاً عن تصريف إنتاجه، مما يدفعه نحو الإفلاس أو الإغلاق.

تتجاهل النخب التي تدير هذا المشهد حقيقة أن الصناعة السورية لم تخرج بعد من حرب دمرت بنيتها التحتية، وأنها بحاجة لفترة حضانة وحماية لا لصدمات إضافية غير محسوبة النتائج. والاستمرار في هذا النهج يعني تحويل سورية إلى مجرد سوق استهلاكي، حيث نفقد مع مرور الوقت الخبرات الفنية واليد العاملة الماهرة التي ستهاجر بحثاً عن فرص في بلدان تحترم صناعتها وتدعم منتجيها.

خلف بريق السلع المستوردة المتراكمة على الأرصفة وفي واجهات المتاجر تستتر كارثة وطنية تمس لقمة عيش السوريين وقيمة مدخراتهم

استنزاف النقد وتهريب الثروة... الليرة في مذبح الاستيراد

الجريمة الكبرى التي ترتكبها السياسات التجارية الحالية تتمثل في النزيف المنظم للنقد الأجنبي. في الدول التي تحترم إنتاجها، تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أدوات التنمية الفعلية وعامل أساسي في تخديم الصناعة المحلية، لكنها في سورية اليوم تحولت فعلياً إلى أداة لتبديد الثروة الوطنية، فالأموال التي يكدح السوريون لتحصيلها، تنفق اليوم على استيراد سلع استهلاكية يمكن إنتاج معظمها محلياً، بل والأسوأ من ذلك، أنها تنفق في كثير من الأحيان على استيراد السلع الكمالية وكأن الاقتصاد السوري يعيش في حالة رخاء لا في حالة أزمة.

وبما أن الإنتاج الوطني يعاني من بطء

إلى محطة لتصريف السلع الرديئة؟

شديد في العودة إلى مسار التصدير، فإن ميزان المدفوعات السوري سيعاني من عجز غير مسبوق ربما، حيث أن الطلب المستمر على الدولار من جانب التجار والمستوردين لتغطية شحنات السلع من دول الجوار السوري، يخلق ضغطاً كبيراً على قيمة الليرة السورية التي تواصل تراجعها أمام العملات الأجنبية مما ينعكس مباشرة على التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية التي يحتاجها الفقراء السوريون.

ومع إعلان رفع العقوبات عن سورية، وبدلاً من أن يكون ذلك مدخلاً للبحث الجدي في كيفية تطوير البنية التحتية وقطاعات الإنتاج الحقيقي، يتحول الأمر إلى نقمة على الاقتصاد السوري في ظل العقلية التجارية الحالية. حيث التوقعات لعام 2026 تشير إلى أن التبادل التجاري سيزداد ضخامة مع بقية دول العالم، ولكن في اتجاه واحد هو الاستيراد. وهذا يعني أن الطلب على الدولار سيتضاعف، ومع غياب مصادر حقيقية ومستدامة للنقد الأجنبي، مثل الصادرات الصناعية والزراعية القوية، فإن الليرة السورية مرشحة لانهيارات جديدة تهدد جدياً ما تبقى من القدرة الشرائية للمواطنين السوريين الذين يعيش نحو 90% منهم تحت خط الفقر وفقاً لأرقام الأمم المتحدة.

ما يحدث عملياً هو نقل مباشر للثروة من جيوب السوريين إلى الخارج، فالمواطن يدفع بالليرة ثمن سلعة مستوردة، والتاجر يحول هذه الليرات إلى دولار ليسحبها من الدورة الاقتصادية المحلية ويغذي بها دورات الإنتاج في اقتصادات دول الجوار. ويؤدي هذا المسار في نهاية المطاف إلى تجفيف السيولة من الاقتصاد السوري وتعطيل أي جهد للاستثمار في مشاريع إنتاجية طويلة الأمد.

تساهم الحكومة بتسهيلها لهذه العمليات في تدمير الأمان المالي للسوريين، وتجعل من سورية رهينة للتقلبات السعرية العالمية ولإرادة الموردين الأجانب، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى سياسة اقتصادية ذكية توجه النقد الأجنبي بشكل أساسي للمواد الأولية والآلات التي تعيد تشغيل المعامل المتوقفة.

صرخة المنتجين.. وفجوة الـ 14 عاما

لم يعد الصمت ممكناً أمام مشهد العديد من المصانع التي تغلق أبوابها والعمال الذين يتركون وظائفهم. وجميعنا نذكر كيف تعالت أصوات الصناعيين في دمشق وحلب خلال عام 2025، ونظموا وقفات احتجاجية تعبر عن يأس حقيقي من المسار الحالي للسياسات الحكومية. حيث يجد هؤلاء الصناعيون، الذين صمد معظمهم خلال سنوات الحرب، أنفسهم اليوم ضحية لرصاصة الرحمة التي تطلقها السياسات الاقتصادية عبر «تحرير» التجارة الفوضوي.

وواحدة من المشكلات الجوهرية التي يواجهها المنتج السوري هي فجوة الزمن. فبينما كان العالم يطور تقنيات الإنتاج وأساليب توفير الطاقة على مدار 14 عاماً، كان الصناعي السوري معزولاً بشكل كبير، يكافح لتأمين وقود لمولدات الكهرباء ويبحث عن طريق آمن لنقل بضاعته. واليوم، يجد المعمل السوري للأدوات المنزلية أو المواد الغذائية نفسه مضطراً لمنافسة معامل خارجية تستخدم تكنولوجيا أحدث وتعمل بطاقة أرخص بكثير لأنها مدعومة في دولها. والنتيجة النهائية لهذا الواقع هي تكدس المنتجات المحلية في المستودعات لأنها أغلى ثمناً وأقل جودة في كثير من الأحيان بفعل عدم تطوير الإنتاج كما يجب على الأقل منذ عام 2011.

لهذا يحذر الكثير من الصناعيين من أن عام 2026 قد يشهد إغلاقات جديدة للمعامل، وخاصة في قطاعات الصناعات الهندسية والغذائية والنسيجية. وهذه الإغلاقات ستشكل كارثة اجتماعية بما تحمله من فقدان الآلاف من فرص العمل، وتحويل الكثير من المنتجين إلى جيش من العاطلين عن العمل أو المهاجرين.

والحجج التي تسوقها النخب المدافعة عن الاستيراد المنفلت، بدعوى تخفيض الأسعار للمستهلك، هي حجج واهية ومخادعة، فالتوفير البسيط الذي قد يحصل عليه المواطن عند شراء سلعة أجنبية رخيصة، سيدفع ثمنه أضعافاً غداً عندما يفقد وظيفته، وعندما تنهار قيمة عملته بسبب نزف العملات الأجنبية، وعندما يجد نفسه مرتهناً لسلع قد تنقطع عنه في أي لحظة لأسباب سياسية أو غيرها.

الحل ليس خيالياً ولا بعيد المنال، ولا يكمن في إغلاق البلاد بل في الحمائية الفعالة للمنتج الوطني، أي فرض رسوم جمركية تصاعدية على السلع التي لها مثيل محلي، ودعم تكاليف الطاقة للمصانع، ومنح قروض لتحديث الخطوط الإنتاجية لردم فجوة الـ14 عاماً الماضية. أما الاستمرار في هذا النهج، فسيحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد يعيش على فتات التجارة الخارجية والسمسرة. والشعب السوري الذي دفع أثماناً باهظة على مدار السنوات السابقة يستحق اقتصاداً يصون كرامته، لا سياسات تملأ جيوب نخب الفساد الكبير وتزيد الفقراء فقراً.

الدفاع عن الصناعة الوطنية هو دفاع عن الهوية السورية وعن حق الأجيال الحالية والقادمة في وطن يمتلك أدوات إنتاجه. ومصلحة الشعب السوري تقتضي وقف هذه الفوضى التجارية فوراً، والاتفاق بين السوريين على نموذج اقتصادي وطني يحمي المنتج السوري ويعيد الاعتبار لقيمة العمل والإنتاج في مواجهة قيم السمسرة والفساد.

التوفير البسيط الذي قد يحصل عليه المواطن عند شراء سلعة أجنبية رخيصة، سيدفع ثمنه أضعافاً غداً عندما يفقد وظيفته وعندما تنهار قيمة عملته

الأمريكيون يشعرون أن اقتصادهم يتدهور

بالمقارنة مع من يعتقدون بأنّه يتحسن، ضعف عدد الأمريكيين يعتقدون أن أمنهم المالي يزداد سوءاً، وذلك وفقاً لاستطلاع رأي حصري جديد، أُجري لصالح صحيفة «الغارديان». يحمل هؤلاء البيت الأبيض المسؤولية بشكل متزايد. يشكّل الاستطلاع، الذي أجرته شركة «هاريس»، ضربة إضافية لجهود إدارة ترامب في مواجهة الانتقادات الموجّهة إلى طريقة تعاملها مع الاقتصاد، ويتضمن نتائج مقلقة للرئيس.

■ لورين آراتاني

قال ما يقارب نصف الأمريكيين «45%» إن أمنهم المالي يزداد سوءا، مقابل 20% قالوا: إنه يتحسن. وقال 57% من الأمريكيين: إن اقتصاد أمريكا يمرّ بحالة ركود، بزيادة قدرها 11% مقارنة باستطلاع مماثل أجري في شباط.

في الحقيقة، لا يمرُّ اقتصاد أمريكا فعليا بحالة ركود، والتي تُعرَّف عادة بحدوث ربعين متتاليين من النمو السلبي. حتى أنّ أمريكا سجّلت الأسبوع الماضي أرقام نمو اقتصادي أقوى بكثير من المتوقع خلال أشهر الصيف.

لكنَّ هذا التشاؤم يعكس عاما اقتصاديا مضطربا. فقد أفاد الأمريكيون بأنهم شعروا بالقلق نتيجة رسوم ترامب الجمركية، وعمليات التسريح الواسعة في الحكومة، والتشديد على الهجرة. كما انخفض مؤشر ثقة المستهلك الصادر عن «مؤتمر مجلس الأعمال» لمدة خمسة أشهر متتالية.

أصرّ البيت الأبيض على أنه «يعيد اقتصادنا من حافة الخراب»، كما قال ترامب في خطاب ألقاه في منتصف كانون الأول. وأضاف الرئيس: «الآن، تحت قيادتنا، [الأسعار] كلها تنخفض– وهي تنخفض بسرعة».

يبرز استطلاع «هاريس» الجديد الفوارق الحادة بين الانتماءات الحزبية، والنوع الاجتماعي، والعرق، والدخل، التي تشكّل كيفية نظر الناس إلى الوضع الاقتصادي الحالي. وكان الجمهوريون قد قيموا تعامل جو بايدن مع الاقتصاد بشكل أشد قسوة بكثير من الديمقراطيين خلال فترة ولايته.

ولا تزال الانقسامات الصارخة بين الديمقراطيين والجمهوريين قائمة. فالديمقراطيون هم تقريبا ضعف الجمهوريين من حيث القول: إن أمنهم المالي يزداد سوءا – 52 % مقابل 27 %.

لكن ما يثير القلق أكثر بالنسبة للجمهوريين، الذين سيضطرون العام المقبل إلى خوض معركة للحفاظ على أغلبيتهم في الكونغرس، هو أن ترامب لم ينجح في استمالة المستقلين. إذ قال 54% من المستقلين: إن أوضاعهم المالية تزداد سوءا، بزيادة 9% مقارنة باستطلاع شباط. كما يعتقد معظم المستقلين «58%» أن البلاد تمرّ بحالة ركود.

وبات تحميل البيت الأبيض المسؤولية أكبر من أي وقت مضى. فعندما سُئل المشاركون عن الاختيار بين الحكومة أو الشركات للإجابة عن سؤال: «من هو الأكثر مسؤولية عن أي ارتفاع في الأسعار؟».

قال 76% من الديمقراطيين: إن السبب هو إدارة الحكومة للاقتصاد، بزيادة 17% مقارنة باستطلاع شباط. كما أشار 72% من المستقلين إلى الحكومة، بزيادة 14% مقارنة بشباط.

وكان الجمهوريون أقل ميلاً إلى إلقاء اللوم على الحكومة، إذ قال 55% منهم: إن الحكومة هي المسؤولة «بانخفاض قدره 6% مقارنة بشباط»، بينما حمّل 45% الممارسات الشركاتية المسؤولية.

وأظهر تحليل أجري بعد انتخابات 2024 أن ترامب حقق تقدما بين النساء والناخبين من أصول لاتينية. لكن في مؤشر مقلق آخر للجمهوريين، تراجعت نظرة هؤلاء الناخبين إلى الاقتصاد خلال عامه الأول.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين عموما باتوا أكثر تشاؤما هذا العام، فإن النساء أقل ثقة بالاقتصاد بكثير من الرجال. إذ يعتقد ما يقارب ثلثي النساء «62%» أن أمريكا تمرّ بحالة ركود، بزيادة 12% مقارنة بشباط، مقابل 52% من الرجال يعتقدون الأمر ذاته. كما تعتقد نصف النساء «50%» أن أمنهن المالي يزداد سوءا، مقابل 39% من الرجال.

وتظهر فجوات عرقية صارخة في المعتقدات حول الحالة العامة لاقتصاد أمريكا. فثلثا الناخبين السود ومن أصول لاتينية «66% و67% على التوالي» يعتقدون أن أمريكا في حالة ركود، مقارنة بـ 52% من الناخبين البيض.

وكانت الزيادة لدى الناخبين من أصول لاتينية «11% مقارنة بشباط» هي الأعلى بين أي مجموعة عرقية.

كما سلط الاستطلاع الضوء على ما أشار إليه بعض الاقتصاديين بوصفه «اقتصادا على شكل حرف K» – أي الانقسام في الشعور الاقتصادي بين الأمريكيين الأثرياء، وهم المستفيدون الأكبر من ازدهار سوق الأسهم، وبين باقي السكان. فمن بين من يقل دخلهم عن 50000 دولار سنويا، قال 59%: إن أمنهم المالي يزداد سوءا، بزيادة 13% مقارنة باستطلاع شباط. في المقابل، قال 37% فقط من الذين يزيد دخلهم عن 100000 دولار: إن الأوضاع تزداد سوءا.

لا يقتصر هذا المزاج التشاؤمي على استطلاعات الرأي السياسية، بل تؤكده مؤشرات مؤسساتية مستقلة ترصد سلوك المستهلكين وتوقعاتهم. فمؤشر ثقة المستهلك الصادر عن Board Conference واصل التراجع للشهر الخامس على التوالي في كانون الأول 2025، في مسار هبوطي يعكس تصاعد القلق المرتبط بالدخل، والوظائف، والقدرة على تحمّل تكاليف المعيشة. وتشير الجهة نفسها إلى أن مؤشرات التوقعات المستقبلية، ولا سيما "المؤشرات الاقتصادية القيادية"، سجلت انخفاضا مستمرا خلال معظم عام 2025، وهو ما يُعد تقليديا إشارة على ضعف متقدّم في الدورة الاقتصادية، حتى في غياب ركود تقني بالمعنى الإحصائي الضيق.

وتعزّز نتائج مسوح جامعة ميشيغان هذا الاتجاه. فمؤشر المزاج الاقتصادي للمستهلكين بقي أدنى بنحو 30% مقارنة بمستواه في كانون الأول 2024، في حين أفاد 63% من المشاركين بأنهم يتوقعون ارتفاع البطالة خلال الاثني عشر شهرا المقبلة. ووفق تقارير متابعة نُشرت خلال خريف 2025، اقترب المؤشر من أدنى مستوياته خلال ثلاث سنوات ونصف، ما يعكس فجوة متزايدة بين المؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا، وبين إحساس الأسر بمسار الاقتصاد الفعلي في حياتها اليومية.

وعلى مستوى أكثر مباشرة، يبيّن تقرير الاحتياطي الفيدرالي حول الرفاه الاقتصادي للأسر، أن التضخم وتكاليف المعيشة ما زالا يشكلان المصدر الأول للضغط المالي. ففي تصنيف المخاوف الاقتصادية التي عبّر عنها المشاركون، جاءت "الأسعار والتضخم" في المرتبة الأولى بنسبة تقارب 37%، تليها المصاريف الأساسية ثم تكاليف السكن. هذه النتائج توضّح أن مسألة الأسعار لم تعد مجرّد نقاش سياسي أو إعلامي، بل محورا يوميا لشعور عدم الأمان المالي، وهو ما يفسّر تزايد تحميل الحكومة مسؤولية ارتفاع تكاليف المعيشة في استطلاعات الرأي الأخيرة.

وفي الخلفية، تكشف بيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عن صورة أكثر بنيوية للضغوط المعيشية. فقد ارتفع إجمالي دين الأسر الأمريكية إلى نحو 18,59 تريليون دولار في الربع الثالث من عام 2025، بينما بلغت أرصدة بطاقات الائتمان وحدها 1,23 تريليون دولار، مع تسجيل زيادات سنوية متواصلة. ويعني ذلك عمليا أن جزءا متناميا من الاستهلاك اليومي يُموَّل بالدين، في ظل أسعار فائدة مرتفعة نسبيا، ما يعمّق الإحساس بالهشاشة المالية حتى لدى الأسر التي لا تزال تعمل، أو تستفيد نظريا من نمو اقتصادي عام.

ولا يقف الأمر عند حدود ارتفاع المديونية، بل بدأ ينعكس أيضا في مؤشرات التدهور الائتماني. إذ تشير مذكرات بحثية صادرة عن الاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب تحليلات جهات تصنيف ائتماني كبرى، إلى ارتفاع معدلات التأخر عن السداد في بطاقات الائتمان وقروض السيارات، وهو تطور يُقرأ عادة بوصفه مؤشرا متقدّما على ضغط مالي حقيقي داخل الأسر، لا مجرد تشاؤم نفسي أو رد فعل سياسي عابر.

بهذا المعنى، يظهر أن الإحساس الواسع بأن الاقتصاد «يسير نحو الأسوأ» لا يتناقض بالضرورة مع تسجيل نمو في الناتج المحلي، أو تحسّن بعض المؤشرات الكلية، بل يعكس فجوة متسعة بين الأداء الكلي للاقتصاد، وبين شروط العيش الفعلية لغالبية الأمريكيين. وهي فجوة باتت واضحة في استطلاعات الرأي، وفي البيانات المالية للأسر، وفي مؤشرات الثقة والتوقعات، على حدّ سواء.

ارتفاع معدلات التأخر عن السداد في بطاقات الائتمان وقروض السيارات هو تطور يُقرأ عادة بوصفه مؤشراً متقدّماً على ضغط مالي حقيقي داخل الأسر

حرب جديدة على «الجبهة الثامنة»

ضجّت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بخبر توقيع «إسرائيل» عقداً بقيمة 6 ملايين دولار لتدريب «تشات جي بي تي» بهدف توسيع نفوذها الدعائي داخل الولايات المتحدة، وخصوصاً بين جيل الشباب «جيل Z» الذي تراجع دعمه لها، ولكي يكون أكثر تأييداً لها، عبر إعادة تشكيل الروايات على الإنترنت حول الأحداث السياسية، وعلى رأسها حرب الإبادة على قطاع غزة.

ونشرت مجلة statecraft Responsible الاتفاق الذي جرى بين تل أبيب وشركة «كلوك تاور» المتخصصة في الإعلام، و«مقرّها الولايات المتحدة» والتي تتميز «بانحيازها إلى المنظور المحافظ، لإنتاج محتوى إعلامي يستهدف جيل «Z». سيتم تصميم ما لا يقل عن 80% من المحتوى الذي ستنتجه الشركة خصيصا لهذه الفئة العمرية عبر مختلف المنصات، بما في ذلك «تيك توك»، و«إنستغرام»، و«يوتيوب»، و«البودكاست»، ووسائل الإعلام الرقمية الأخرى، بهدف الوصول إلى 50 مليون مشاهدة شهريا على الأقل»، حسب تعبير المجلة، من أجل إنتاج كميات كبيرة من الوسائط الرقمية والمواقع الإلكترونية المُحسّنة للبحث والمحتوى الاجتماعي الهادف إلى تضخيم الإطار المؤيد «لإسرائيل» عبر الإنترنت.

وستستخدم الشركة أيضا مواقع إلكترونية ومحتوى لتوجيه محركات الذكاء الاصطناعي مثل «تشات جي بي تي»، والتي تعتمد على كميات هائلة من البيانات من جميع أنحاء الإنترنت، لتقديم رسائل «إسرائيلية» محددة. ورغم أنّ هذه الشراكة ليست مباشرة مع «تشات جي بي تي» أو الشركة الأم «أوبن إيه آي»، إلا أن استراتيجيتها تعتمد على إغراق نظام المعلومات عبر الإنترنت الذي تستمد منه أنظمة الذكاء الاصطناعي، بهدف واضح هو توجيه كيفية توليد استجابات الذكاء الاصطناعي في المستقبل. كما ستستخدم الشركة، كجزء من هذا العمل، برنامج «ماركت بريو آي إيه» وهو منصة ذكاء اصطناعي تنبؤية تساعد العملاء على التكيف مع خوارزميات محركات البحث مثل «غوغل» و«بينغ»، بهدف «تحسين ظهور المحتوى الإسرائيلي في نتائج البحث».

يلجأ الكيان الصهيوني إلى حملات منظمة تستهدف منصّات التواصل والذكاء الاصطناعي للتأثير في مخرجاتها، بعد أن أصبحت الخوارزميات ساحة مواجهة سياسية مفتوحة. وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» قد نشرت بداية الصيف الماضي، تقريرا أكدت فيه إطلاق وزارة الخارجية الإسرائيلية واحدة من أوسع حملات «الديبلوماسية العامة» في الولايات المتحدة، بميزانية تُجاوز 145 مليون دولار، وتركز فيها على الفضاء الرقمي في محاولة منها للتأثير على الرأي العام في الغرب مجددا بعد انحسار سردياته، خصوصا بين الشباب الأمريكي.

«مشروع 545»

ووفقا لتقرير مجلة Responsible statecraft فإن برايان بارسكال، مدير حملة ترامب الانتخابية السابق، هو رئيس شركة «كلوك تاور» وهو أيضا كبير مسؤولي الاستراتيجية في مجموعة «سيلم ميديا» التي ستقوم بنشر رسائلها المؤيدَة «لإسرائيل» عبر شبكتها وهي مجموعة إعلامية تمتلك شبكة إذاعية واسعة النطاق وتنتج برامج شهيرة مثل برنامج «هيو هيويت» وبرنامج «لاري إيلدر» وبرنامج «رايت فيو» مع لارا ترامب. حيث أعلنت الشبكة في نيسان انضمام دونالد ترامب جونيور ولارا ترامب كشركاء رئيسيين فيها.

ووفقا لملف شركة «كلوك تاور» لدى وزارة الخارجية الأمريكية، فلقد تم توظيفها للمساعدة في «تنفيذ حملة وطنية في الولايات المتحدة لمكافحة معاداة السامية». يشرف على هذا المشروع إيران شايوفيتش، كبير موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية. الذي يقود حملة تسمى «بمشروع 545». تهدف إلى «تعزيز جهود «إسرائيل» في مجال الاتصال الاستراتيجي والدبلوماسية العامة».

السلاح الأهم

وفي السياق ذاته، تعمل الحكومة «الإسرائيلية» على توسيع شبكة مؤثرين أمريكيين موالين لها عبر مشاريع ممولة رسميا، مع خطط دقيقة للتجنيد والنشر والدفع، ما يعكس انتقال المعركة، إلى «الجبهة الثامنة» كما وصفها نتنياهو، حيث تعدّ وسائل التواصل الاجتماعي «السلاح الأهم»، لتبييض صفحة الكيان بعد ردود الفعل الواسعة على جرائمه في قطاع غزة...

بطل من هذا الزمان

تكمن إحدى مآثر الشعب الفلسطيني في نضاله الطويل ضد الاحتلال الصهيوني أنه دفع باتجاه التفكير والنظر في معاني كثير من المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في علم السياسة وإعادة تعريفها.

■ إيمان الاحمد

قبل عدة أيام، وتحديدا يوم الإثنين 29 كانون الأول 2025، أصبح لقب «أبو عبيدة»، بكوفيته الحمراء وصوته الواثق وأصبعه، رمزا للملثم، إذ أعلنت كتائب القسام في فيديو مصور عن استشهاد أبي عبيدة، باسمه الحقيقي حذيفة الكحلوت «أبو إبراهيم»، جاء إعلانها على لسان الناطق الجديد باسمها، أبو عبيدة، الذي ظهر بالشكل ذاته الذي كان يظهر فيه سلفه، واصفا كوفيته الحمراء أنها «أصبحت أيقونة لكل أحرار العالم»، وبأنه «الملثم الذي أحبه الملايين».

ثمة رمزية صارخة تكشف عنها شخصية الفدائي «البطل»، تتعلق بحضوره الوجداني والرمزي الكثيف، مع غياب الاسم والهوية، من ناحية، ومن الفعل الذي يمارسه في المواجهة والمقاومة المستمرة لعقود من الزمن، من جهة ثانية. يتحول مفهوم البطولة جذرياً هنا، لتُخرج البطل من الصورة التقليدية التي رُسمت له وروج لها الإعلام طويلاً كشخصية خارقة ذات مواصفات محددة على مقاييس ومعايير محسوبة لتناسب فئات وشرائح محددة، لا يتمكن من تلبية شروطها في الغالب سوى أبناء النخبة، وتعيد الاعتبار والتقدير لبطولة الإنسان العادي الذي يمارس الفعل السياسي والثقافي في حياته اليومية.

تعود بعض الجذور التاريخية والفكرية لمفهوم البطولة إلى التراث البطولي الأسطوري، فقد بنت معظم الحضارات سردياتها حول الأبطال الفرديين «ملوك، قادة، زعماء، مشاهير... إلخ»، وتحولت الشخصيات التاريخية في كثير من الأحيان إلى رموز أسطورية تفوق قدرات البشر العاديين، من وجهة نظر محددة ترى التاريخ كسلسلة من قرارات العظماء والقادة وتتجاهل الفعل الاجتماعي للحركات الشعبية والقوى الاجتماعية العميقة ودورها في تشكل التحولات الحقيقية.

«من الصفر إلى البطل»

في العصر الحديث، يجري تعويم كثير من الأفكار المشابهة وتعميمها، عبر التركيز على قصص النجاح الفردي الاستثنائي والتحول «من الصفر إلى البطل»، يجري تصدير ثقافة «النجومية» بشكل ممنهج في الفن والرياضة والأعمال، فإضافة إلى الاعداد المتزايدة «لنخبة المشاهير» في مختلف المجالات، يجري تقزيم المسائل الحيوية والمشاكل التي تجتاح الكوكب وتحتاج إلى حلول، ومثلها القضايا الهامة التي تحتاج البحث والنقاش، تتحول القضايا المعقدة في كثير من الأحيان إلى صراعات بين شخصيات بارزة، فمثلاً يجري تقديم القادة السياسيين وتسليط الضوء عليهم كشخصيات درامية من خلال التركيز على صفاتهم الشخصية وقصصهم الفردية بدلاً من تحليل سياساتهم والبرامج التي يطرحونها، ما يحدث في الحملات الانتخابية مثلاً، رغم كونها في الأساس تعبيراً عن أحد أشكال التمثيل النخبوي، ومع ذلك تتحول إلى مسابقات شعبوية. يجري إضفاء الشرعية على اللامساواة كناتج طبيعي للتفاوت في المواهب وتبرير الامتيازات الطبقية بادعاءات التفوق الفردي. وما زال هناك أساليب أخرى متنوعة وعديدة تستخدمها وسائل الهيمنة الإعلامية، ويطول الحديث عنها.

وجهٌ لا يُرى وصوتٌ لا يغيب

ما يميز أبو عبيدة حضوره كرمز إعلامي يتجاوز الصورة، وتمكنه من مخاطبة الناس في فلسطين والعالم في أكثر لحظات الحرب قسوة، وقدرته على تقديم خطاب يجمع بين الرسالة العسكرية والأثر النفسي والإعلامي. حافظ على خصوصيته بعيداً عن الأضواء، «فاللثام ليس مجرد وسيلة للتخفي، بل رمزاً للمقاومة وإنكار الذات، وإبرازاً لهوية الجماعة على حساب الفرد»، حسب بعض مصادر المقاومة الإعلامية.

كان ظهوره حدثاً بحد ذاته. فهو ليس مجرد حالة إعلامية ونفسية تشكّلت عبر سنوات من الحرب، بل صوتاً ارتبط في الوعي الجمعي الفلسطيني والعربي بروح المقاومة في مواجهة آلة الحرب الصهيونية، أثبتها باستشهاده مع زوجته وأطفاله ليتحول إلى رمز يتجاوز الغياب.

فنزويلا: النفط والذهب والعناصر النادرة تثير حيوانيّة الوحش الأمريكي المأزوم

إضافةً إلى امتلاكها أكبر احتياطيات نفطية في العالم، تتمتع فنزويلا باحتياطيات هائلة من الغاز «سادس أكبر احتياطي عالمياً»، واحتياطيات ضخمة من الذهب، هي الأهم في أمريكا اللاتينية، والحديد «في المرتبة 12 عالمياً»، والماس والخام الرئيسي للألمنيوم «البوكسيت».

■ إعداد: د. اسامة دليقان

تقع فنزويلا في شمالي قارة أمريكا الجنوبية، ويحدها البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي شمالاً، وكولومبيا غرباً، والبرازيل جنوباً، وغويانا شرقاً. وتتميز فنزويلا بكونها دولة كبيرة المساحة ذات تنوع تضاريسي استثنائي يتراوح بين جبال الأنديز الشاهقة وسهول اللانوس الواسعة والهضاب القديمة في الجنوب.

وتبلغ مساحة البلاد الكلية 912 ألف كيلومتر مربع تقريباً، أي ما يعادل مجموع مساحتي فرنسا وألمانيا معاً، أو ضعف مساحة ولاية كاليفورنيا الأمريكية.

أعلى قمة في البلاد هي «بيكو بوليفار» بارتفاع 4,978 متراً ضمن سلسلة جبال الأنديز. وأطول أنهارها «نهر أورينوكو»، أحد أطول أنهار أمريكا الجنوبية، ويشكل مع روافده شبكة مائية رئيسية.

التضاريس الجغرافية لفنزويلا

يمكن تقسيم تضاريس فنزويلا إلى أربع مناطق طبيعية رئيسية:

1- السهول الشمالية المنخفضة «حوض بحيرة ماراكايبو»، في الشمال الغربي، وهي منطقة منخفضة، وبحيرة ماراكايبو هي أكبر بحيرة في أمريكا الجنوبية، وتشكل قلب المنطقة المنتجة للنفط في البلاد.

2- الجبال الشمالية «امتداد جبال الأنديز»، تمتد على شكل قوس واسع بمحاذاة الساحل الشمالي من الغرب إلى الشرق، وتضم أعلى قمم البلاد. تحتوي الوديان الخصبة بين هذه السلاسل الجبلية على معظم سكان البلاد وصناعاتها ومدنها الرئيسية مثل العاصمة كاراكاس.

3- سهول أورينوكو الوسطى «اللانوس»، تمتد عبر وسط البلاد، جنوب الجبال الشمالية، وهي عبارة عن سهول عشبية شاسعة ومنبسطة، تعد تقليدياً منطقة لرعي الماشية. وتتميز بمواسم متطرّفة ما بين الجفاف والأمطار الغزيرة.

4- مرتفعات غويانا الجنوبية الشرقية، الواقعة جنوب شرقي البلاد، وتغطي أكثر من نصف مساحة فنزويلا. وهي واحدة من أقدم التكوينات الجيولوجية في القارة، وتتميز بهضاب مسطحة القمة تسمى «تبوي» Tepuis يصل ارتفاع بعضها آلاف الأمتار. وتقع فيها شلالات آنجل، أعلى شلالات في العالم.

السكان والخصائص الديموغرافية

عدد سكان فنزويلا وفق تقديرات حديثة «عام 2025» يبلغ قرابة 28,5 مليون نسمة، مع وجود تقديرات أخرى «عام 2023» بأنهم نحو 30,5 مليون نسمة. الكثافة السكانية منخفضة نسبياً، حيث تبلغ تقريباً 32 نسمة في الكيلومتر المربع.

تبلغ نسبة التحضر في فنزويلا نحو 100% وفقاً لإحصاءات حديثة «والمقصود بنسبة التحضر نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية كالمدن والبلدات من إجمالي سكان الدولة». وتتركز الكثافة السكانية بشدة في مدن الشمال والوسط مثل كاراكاس وماراكايبو وفالنسيا.

أما التركيبة العرقية لشعب فنزويلا، فهم مزيج متنوع نتيجة الهجرة التاريخية، يشمل خليطاً من أصول أوروبية «إسبانية، إيطالية، برتغالية»، وأفريقية، وسكان أصليين.

اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية والسائدة في البلاد، كما يعترف الدستور الفنزويلي بلغات السكان الأصليين. دينيًّا، الغالبية العظمى من السكان مسيحيون كاثوليك، مع وجود أقليات بروتستانتية وديانات أخرى.

على الرغم من حجمها، فإن سكانها ليسوا بكثافة عالية ويتوزعون بشكل غير متساو، مع تركيز كبير في المدن الشمالية. اقتصادها تاريخيا معتمد على الموارد النفطية الوفيرة في مناطق مثل بحيرة ماراكايبو.

فنزويلا غنية بالذهب والعناصر النادرة

تمتلك فنزويلا مخزونا كبيرا من العناصر الأرضية النادرة، وخاصة الكولتان والثوريوم، وهما عنصران كيميائيان يتميزان بخصائص مغناطيسية وموصلة ضرورية للتكنولوجيا الحديثة – كالهواتف المحمولة والمركبات الكهربائية والأسلحة والطاقة المتجددة. تقع هذه الثروات في منطقة جغرافية غنية بالتنوع البيولوجي، وموارد مائية وفيرة، وإمكانية الوصول المباشر إلى البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي.

بين عامي 2014 و2015، عندما بلغ قطاع النفط أدنى مستوياته وعانت البلاد لسنوات من نقص حاد في الغذاء والدواء، اعتمد نظام شافيز على موارد التعدين جنوب نهر أورينوكو للبقاء. أحد الانتقادات لإدارة الاقتصاد في تلك المرحلة هو عدم إنعاش شركات الحديد والبوكسيت والألومنيوم والصلب، والتي يقال إنها عانت من نقص الاستثمار وسوء الإدارة.

في عام 2016، وقع الرئيس نيكولاس مادورو مرسوم إنشاء منطقة أورينوكو للتعدين، وهي منطقة تبلغ مساحتها نحو 112,000 كيلومتر مربع – أي ما يعادل 12% من مساحة البلاد – وتقع جنوب نهر أورينوكو. وتُعتبر هذه المنطقة استراتيجية لاستخراج الذهب بشكل أساسي، بالإضافة إلى الماس والكولتان والنيكل والعناصر الأرضية النادرة، في ظل أسعار عالمية مواتية. وقد أكدت الحكومة أن منطقة أورينوكو للتعدين تحتوي على أكثر من 8,000 طن من الذهب، مما يمكن أن يضع فنزويلا ضمن الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات من الذهب. وتحدثت حكومة مادورو أيضا عن إمكانية استغلال ما يصل إلى مليون قيراط من الماس، و12 ألف طن من النيكل، و35 ألف طن من الكولتان، وروابس نحاسية كبيرة.

ولكن تم توجيه انتقادات واتهامات لحكومة مادورو بعد عقد من الزمن، في أنها بدلاً من أن تجعل المنطقة مركزاً للتنمية، حولت منطقة أورينوكو للتعدين إلى بؤرة خطيرة للجريمة والفساد السياسي والعسكري والتهريب، وأضرار بيئية كبرى، وأنه لم يتم فيها تعدين واسع النطاق، بل استغلال وصف بأنه «فوضوي وغير منضبط».

في عام 2023، أعلنت الحكومة الفنزويلية أن الكاسيتريت والنيكل والروديوم والتيتانيوم وغيرها من المعادن الأرضية النادرة موارد استراتيجية لاستكشافها واستخراجها وتسويقها، باعتبارها مادة خام أساسية لصناعة التكنولوجيا. وتُعدُّ ما يسمى بالرمال السوداء –وهي سوق تهيمن عليها الصين إلى حد كبير– جائزة أخرى يأمل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهبها.

لا يتعلق العدوان على فنزويلا بالمخدرات أو الديمقراطية بل بالنفط والثروات والرغبة بإنقاذ الهيمنة الأمريكية المتداعية

تصريحات ترامب الاستعمارية حول نفط فنزويلا

عندما قال ترامب: «أتذكرون، لقد سلبوا منا جميع حقوقنا في مجال الطاقة. استولوا على نفطنا منذ وقت ليس ببعيد، ونريد استعادته»، فإنه يشير على الأقل إلى نزاع فنزويلا تحت قيادة هوغو شافيز مع شركة إكسون موبيل، والذي أدى إلى انسحاب الشركة من فنزويلا عام 2007. وفي إطار أوسع يبدو أنه يشير إلى حرمان رأس المال الأمريكي وشركاته النفطية من المستوى الذي كانت تطمح إليه من أرباح الاستيلاء على نفط فنزويلا، منذ أن تعرضت لضربة هامّة بفعل التوجهات الوطنية والشعبية الثورية التي أدت إلى تأميم الصناعة النفطية في فنزويلا في عام 1976، رغم أنه تم تعويض الشركات الأمريكية في ذلك الوقت.

وشنّت القوات الأمريكية بإدارة ترامب في 3 كانون الثاني 2026 عدواناً عسكرياً على فنزويلا وقامت باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته، واقتيادهما أسيرَين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتبع ذلك تصريحات تتبجّح بكل وضوح بخطط الولايات المتحدة لإدارة ونهب ثروة فنزويلا النفطية.

فقال ترامب إن الولايات المتحدة ستدير فنزويلا «حتى نتمكن من إجراء انتقال آمن وسليم وحكيم» على حد زعمه، دون تفاصيل واضحة. وأكد ترامب أن «شركات النفط الأمريكية الكبرى – الأكبر في أي مكان في العالم – ستدخل وتنفق مليارات الدولارات لإصلاح البنية التحتية النفطية المتدهورة بشدة» في فنزويلا، بحسب وصفه، وأن هذه الاستثمارات ستتم لبدء «جني الأموال للبلاد».

وذكر ترامب أن تكاليف إعادة الإعمار «سيتم دفعها مباشرة من قبل شركات النفط»، مع تعويضها لاحقاً، وأن جزءاً من ثروة النفط سيذهب إلى الولايات المتحدة «على شكل تعويض عن الأضرار التي تسببها لنا تلك البلاد» بحسب تعبيره.

وقال ترامب إنّ «الحظر على النفط الفنزويلي سيظل ساريا بالكامل»، لكنه أشار إلى أن الولايات المتحدة تخطط «لبيع كميات كبيرة من النفط إلى دول أخرى»، وأن الشركات الأمريكية ستسعى لجعل النفط «يتدفق بالطريقة التي يجب أن يكون عليها».

ووصفت صحيفة نيويورك تايمز تصريحات ترامب بأنها جعلت نفط فنزويلا «عاملاً محوريا» في قراره بشن العملية العسكرية على فنزويلا. كذلك أعرب سياسيون أمريكيون بشكل صريح عن أهمّية الأطماع الأمريكية في ثروات فنزويلا وخاصة النفط كسبب رئيسي وراء العدوان. على سبيل المثال قالت كمالا هاريس نائبة الرئيس السابق جو بايدن: «هذا لا يتعلق بالمخدرات أو الديمقراطية. إنه يتعلق بالنفط ورغبة دونالد ترامب في لعب دور الزعيم الإقليمي القوي».

بالمثل أشار خبراء إلى أن فنزويلا تلعب دوراً ثانوياً نسبياً في تهريب المخدرات التي تصل إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي يتناقض مع مزاعم ترامب التي يستخدمها كذريعة للعدوان والغزو.

هل تكون فنزويلا ثمناً للتراجع الأمريكي؟

في الساعات الأولى من يوم السبت كانون الثاني 2026، نفّذت الولايات المتحدة واحدة من أخطر عمليات البلطجة غير المسبوقة، بعد اعتقلت قوات النخبة الأمريكية الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وزوجته سيليا فلوريس من القصر الرئاسي، في جزء من عملية استخباراتية وعسكرية خاطفة ومنسقة، لننتقل إلى مرحلة جديدة داخل فنزويلا لا يمكن التنبؤ بملامحها بسهولة.

■ علاء أبوفرّاج

إن موقف الولايات المتحدة المعادي للنظام السياسي القائم في فنزويلا يعود إلى أكثر من عقدين من الزمن، وتحديداً بعد وصول الرئيس السابق هوغو تشافيز إلى الحكم عام 1999، وانتهج مساراً يركز على تأميم الثروات، وإخراج الشركات الأمريكية من المعادلة، والاستحواذ على شركات النفط، وتسخير مواردها لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تشافيز الطموح شكّل حالة من الاستقطاب في أمريكا اللاتينية، وتحديداً نظراً لإمكانيات فنزويلا الكبيرة، وهو ما حوّلها سريعاً إلى رأس حربة في القارة اللاتينية، وجعلها هدفاً مهماً للولايات المتحدة التي رأت أنها خسرت موقعاً متقدماً في الجنوب.

تجربة فنزويلا، ورغم إنجازاتها الواسعة، ظلّت تعاني من مشكلات في بنية الاقتصاد، ومع الوقت ازداد نفوذ فئات واسعة من الفساد، التي كانت تسيطر بشكل متزايد على حصة أكبر من الثروة الوطنية، لكن اختطاف الرئيس من داخل البلاد، واقتياده مكبلاً إلى الولايات المتحدة هو في الحقيقة مسألة أوسع بكثير وأشد تعقيداً من الوضع الداخلي.

نسخة مطوّرة من الهجوم المركب!

إن مراقبة ما جرى في فنزويلا خلال الساعات القليلة الماضية يبدو للوهلة الأولى كما لو أنه برهان على «القدرات الخارقة للولايات المتحدة الأمريكية» فالقصة المتداولة حتى اللحظة تقول: إن الجيش الأمريكي نفّذ هجوماً منسّقاً عبر الجو والبر والبحر، ووجّه أثنائه ضربات إلى عدد كبير من المنشآت العسكرية والحيوية مع تشويش إلكتروني واسع لشل الرادارات والدفاعات الجوية الفنزويلية، ثم وخلال ساعتين و20 دقيقة تم إلقاء القبض على الرئيس وزوجته من القصر الرئاسي، دون أن تعلن الولايات المتحدة عن أي ضحايا أثناء هذه العملية! لكن ورغم الصدمة الكبيرة الناتجة عن عملية بهذا الحجم، يظهر بشكل واضح أن الولايات المتحدة لم تكن لتنجح بهذه العملية دون إسناد جدي من داخل المنظومة نفسها، وهو ما عملت عليه طوال سنوات، وتحديداً خلال الأشهر الأخيرة، فتركيز الضغط الإعلامي والسياسي على الرئيس تحديداً، وتنفيذ حصار بحري مع تنفيذ عمليات عسكرية محدودة، كان الغرض منه استقطاب فئات الفساد الموجودة في الداخل، والتي ترى مصلحة في تغيير هوية النظام بشكل رسمي بعد سنوات من الانزياح الفعلي.

التراجع الأمريكي هو كلمة السر!

إن ما جرى في فنزويلا هو في الواقع تأكيد جديد على انتهاء الأحادية القطبية والتراجع الأمريكي، فكانت إدارة الرئيس الأمريكي ترامب قد أعلنت بشكل متكرر، أنّها مضطرة في ظل الظرف الدولي القائم للتركيز على البيت الداخلي والمحيط الحيوي، وألّا تسرف في تبديد مواردها في صراعات بعيدة عنها، مثل: آسيا وأوروبا وأفريقيا، بدلاً من ذلك كان التركيز واضح حول الأمريكيتين، فإن انتهاء الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي أمرٌ حتمي، ولذا يتطلب من وجهة نظر فريق ترامب تحضير البلاد للمرحلة القادمة، مع ما يعنيه ذلك من السيطرة على أكبر كم ممكن من الثروات في المحيط القريب، وتسخيرها لتأخير الانفجار الاجتماعي داخل الولايات المتحدة، مع ما يمنحه هذا الموقع من قدرة على تثبيت أقدام واشنطن لأطول مدة ممكنة في مجابهة العواصف القادمة من الشرق، ولذا بدأ الحديث بكثافة عن كندا وبنما وغرينلاند وفنزويلا، ويمكن القول: إننا نشهد اليوم الخطوة الأبرز في هذا الاتجاه.

واشنطن مضطرة لإعادة التموضع وهو وإن كان يعني زيادة في الضغط غير المسبوق على أمريكا اللاتينية فهو في الوقت ذاته يعني انخراطاً أقل في المناطق الأخرى من العالم

هل حسم الأمر؟!

إن تقدير الموقف داخل فنزويلا بدقة لا يزال مسألة صعبة، فمن جهة كشفت التطورات الأخيرة عن شروخ كبيرة داخل بنية النظام نفسه، وهو ما يمكن أن يتحول سريعاً إلى إعادة ترتيب شاملة داخل البلاد، تعيد للولايات المتحدة قدرتها على نهب الثروات، وتحويل فنزويلا نفسها إلى قاعدة أمريكية متقدمة لتنفيذ عمليات جديدة داخل أمريكا اللاتينية، لكن النظرة الواقعية تفرض علينا وضع احتمالات أخرى، فرغم إعلان ترامب الوقح أن واشنطن ستدير فنزويلا في المرحلة القادمة، يبدو أن قوى داخل فنزويلا تتحرك وتحاول ترميم الصدع، ويمكن لهذه الفئات أن تحظى بدعم دولي كبير، وخصوصاً من روسيا والصين، ما يمكن أن يعيق إلى حد كبير تنفيذ المخطط الأمريكي بسلاسة، فضلاً عن أن العداء للولايات المتحدة الأمريكية هو خصلة أصيلة لدى شعوب أمريكا اللاتينية، التي عانت من سياسات الولايات المتحدة والاستعمار الغربي لقرون من الزمن، وأظهرت في تاريخها قدرات كبيرة في الدفاع عن النفس ورص الصفوف، وحتى في قلب الأنظمة العميلة للولايات المتحدة.

إن إقدام الولايات المتحدة على هذه الجريمة بهذا الشكل، يشير إلى عدد من المسائل، فمن جهة واشنطن مضطرة لإعادة التموضع، وهو وإن كان يعني زيادة في الضغط غير المسبوق على أمريكا اللاتينية، فهو في الوقت ذاته يعني انخراطاً أقل في المناطق الأخرى من العالم، وهنا ينبغي تقييم جملة من الآراء التي تقول بأن سيطرة الولايات المتحدة على النفط والخامات في فنزويلا وغيرها من الدول اللاتينية، يمكن أن يكون عاملاً مساعداً في إشعال العالم، دون إلحاق ضرر داخل الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن هذا الطرح يبدو منطقياً من الناحية الشكلية، إلا أنّه في الحقيقة لا يأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق، فتغيير النظام السياسي في فنزويلا إن جرى بالشكل الذي تريده واشنطن، لا يعني أن الثروات هذه يمكن استخدامها فوراً، بل إن البنية التحتية تحتاج سنوات للبناء والتطوير، ولا يمكن للولايات المتحدة تأمين نفسها ذاتياً خلال مدة قصيرة، فهي محكومة في ظل طبيعة سلاسل التوريد الحالية بقواعد يضعها لاعبون آخرون، وهؤلاء لن يقفوا متفرجين على المحاولة الأمريكية، بل سيعملون على إبطائها قدر المستطاع وتعظيم تكاليفها، بل وربما جر الولايات المتحدة إلى صراعات مسلحة لا تنتهي في ساعتين و20 دقيقة!

يقف المجتمع الدولي اليوم أمام سابقة خطيرة، فالولايات المتحدة المأزومة لم تعد تملك ما يكفي من الوقت لإنجاز ما تريد عبر الوسائل التقليدية، ما يدفعها للقيام بأفعال، مثل: اختطاف رئيس من قصره الرئاسي، ومحاكمته أمام محاكم أمريكية! ما يضاعف بلا شك حالة عدم الثقة السائدة بالولايات المتحدة على المستوى العالمي، فانهيار الهيمنة الأمريكية، يعني بنظر صناع القرار في واشنطن ورغم الخلافات فيما بينهم، أن القاعدة الوحيدة التي تحكم العالم اليوم، هي أنّه لا يوجد أي قاعدة! ولذا ترى واشنطن نفسها غير ملزمة بأي مسار دولي، وأي وعود شفهية، بل وحتى أي اتفاقات مكتوبة، ما يحولها إلى خطر حقيقي على المستوى العالمي، فحين يخرج ترامب ليقول للعالم: إن واشنطن بسرقتها لثروات فنزويلا إنما «تستعيد ما سرق منها»! هي في الواقع تضع نفسها أمام العالم بوصفها عصابة دولية تهدد السلم العالمي!

مظاهرات إيران... الاحتمالات مفتوحة!

تشهد إيران منذ أيام موجة احتجاجات جديدة على خلفية التدهور الحاد في الأوضاع المعيشية، وغلاء الأسعار، وانهيار قيمة العملة الوطنية... هذه الاحتجاجات، التي بدأت من الأسواق والجامعات وامتدت إلى عدة مدن في الأقاليم، لا يمكن قراءتها بمعزل عن السياق الاقتصادي العام، ولا عن البيئة الإقليمية والدولية التي تتحرك فيها إيران منذ سنوات.

■ يزن بوظو

حالة التظاهر بالمعنى العام هي فعل مشروع وطبيعي في أي مجتمع، خاصة حين يواجه ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار، وتآكلاً في القدرة الشرائية، وتضخما يلامس الأربعين في المئة، كما هو الحال في إيران اليوم؛ فما يعيشه المواطن الإيراني من ضغوط معيشية حقيقية لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه، وهو تعبير مباشر عن أزمة اقتصادية مركبة، تضع إيران ونظامها السياسي وتحديدا طريقة توزيع الثروة ضمنها، أمام استحقاقات كبرى لا يمكن القفز فوقها.

مع ذلك، فإن الافتراض بأن الأزمة في إيران داخلية بحتة هو افتراض خاطئ بالضرورة، وهو تجاهل لحقيقة أساسية، تفيد بأن الاقتصاد الإيراني يعمل منذ أعوام تحت وطأة حصار غربي قاس وخانق، تقوده الولايات المتحدة وتدعمه «إسرائيل»، استهدف بشكل مباشر العملة، والقطاع المصرفي، والنفط، والتجارة الخارجية.

هذا الحصار، بأدواته المختلفة، يعد عاملاً أساسيا في خنق الاقتصاد الإيراني، ودفع الريال إلى مستويات غير مسبوقة من الانهيار، بما ينعكس تلقائيا على حياة الناس اليومية. من هنا، فإن أي مقاربة جدية للاحتجاجات لا بد أن تضع المسؤولية المختلفة في مكانها الصحيح، بعيدا عن السرديات التي تختزل الأزمة في عامل واحد فقط.

ليس مستغربا، بطبيعة الحال أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» تسعيان بوضوح إلى استثمار هذا المناخ الاجتماعي المتوتر؛ فالدعوات العلنية الصادرة عن الموساد «الإسرائيلي»، والتصريحات الأمريكية الملوحة بالتدخل، أوضحت أن هناك محاولة مكشوفة لتغذية الاحتجاجات، ودفعها نحو مسارات أكثر تصعيدا، بما يفتح الباب أمام توترات سياسية واجتماعية أوسع داخل إيران. وهذا لا يعني، بحال من الأحوال، أن المتظاهرين مجرد أدوات خارجية، بل يعني أن حراكا اجتماعيا مشروعا تجري محاولة دفعه للتحول إلى ساحة صراع مفتوحة ضد أهدافه بالذات، عبر استدراجه إلى لعبة القوى الدولية.

ما يمكن تسجيله في المظاهرات الجديدة في إيران، مقارنة بتلك التي جرت في «الثورة الخضراء» عام 2009، وفي عدة تحركات تلتها، أنه قد جرى تركيز نضالات الشعب الإيراني بشكل أوضح وأكبر باتجاه المسألة الاقتصادية–الاجتماعية؛ وهذا نتاج مباشر لحزمة الإجراءات التي بدأ تنفيذها منذ تولي بزشكيان على المستوى الاجتماعي؛ وخاصة ما يتعلق بأساليب حياة الناس ومجال وجود وحركة واستقلال المرأة في إيران.

هذه الإجراءات التي بدت «تنازلا» في حينه، يتضح اليوم أنها كانت ضرورية جدا، لأن التلاعب بها كان مسرحا أساسيا لنمط محدد من العمل المعارض، أي النمط المرتبط بقسم منه بالغرب بشكل مباشر. مع تحييد هذا النمط من التناقضات الثانوية، بات النضال الشعبي الإيراني في إطار الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي أكثر وضوحا، وربما أكثر قدرة على تحقيق إنجازات فعلية.

ما ينبغي رصده والانتباه إليه، أن الولايات المتحدة و«إسرائيل»، ستحاولان الضغط باتجاه حرف التحركات نحو الفوالق القومية والدينية والطائفية، وإبعادها عن المحتوى الاقتصادي الاجتماعي، وبما يؤدي إلى حدوث تفجير داخلي كبير.

بالمقابل، فإن النظام السياسي في إيران أمام اختبار حقيقي حول طبيعته الجوهرية، التي يحددها توجهه الاقتصادي الاجتماعي قبل أي شيء آخر... وهذه الاحتجاجات نفسها يمكنها أن تتحول إلى فرصة حقيقية للتحول من «اقتصاد الحرب والحصار» إلى اقتصاد أعلى إنتاجية وأكثر قدرة على الاستدامة، ولكن شرط ذلك هو إعادة توزيع الثروة داخليا لمصلحة الغالبية المفقرة في إيران... إن حصل ذلك، فإن الآفاق ستكون مفتوحة أمام إيران نحو ازدهار حقيقي، وإن لم يحصل فإنها ستكون في حالة ضعف وخطر مستمر، وستبقى احتمالات تفجير الفوالق الطائفية والقومية والدينية مرتفعة...

اليمن: الجنوب على حافة الانفجار

يمر اليمن في واحدة من أخطر مراحله منذ سنوات، ليس فقط بسبب تجدد المواجهات العسكرية في الجنوب والشرق، بل لأن ما يجري يكشف حجم التصدعات داخل معسكر ما يسمى بـ«الشرعية»، ويحوّل النزاع إلى صراع مفتوح بين رعاة إقليميين وحلفائهم المحليين، فالتطورات المتسارعة في حضرموت والمهرة وعدن لم تعد أحداثاً معزولة، بل تعبيراً عن انتقال الأزمة اليمنية إلى مستوى جديد، عنوانه تفكك التحالف السعودي-الإماراتي على الأرض.

■ ملاذ سعد

ميدانيا: سجّلت قوات الحكومة اليمنية المدعومة من الرياض، وتحديدا تشكيلات «درع الوطن»، تقدما ملحوظا في محافظة حضرموت، شمل السيطرة على مواقع عسكرية استراتيجية، من بينها مطار سيئون ومعسكرات رئيسية في الوادي والصحراء، وسط إسناد جوي مباشر من طيران التحالف، هذا التقدم ترافق مع انسحابات واضحة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي من مواقع حيوية، سواء في حضرموت أو في المهرة، ما يعكس تغيرا في ميزان القوى الميداني، ورسالة سعودية مباشرة مفادها أن تمدد «الانتقالي» نحو الشرق وخطوط التماس مع الحدود السعودية يمثل «خطا أحمر» لا يمكن القبول به.

في المقابل، تعامل المجلس الانتقالي مع هذه التطورات بوصفها «حربا وجودية»، ملوّحا بالتصعيد، ومتهما الرياض باستخدام الغطاء الحكومي لضرب مشروع «الجنوب المستقل»، غير أن الخطاب التصعيدي للانتقالي لا يخفي حقيقة أن حركته الأخيرة جاءت في سياق مشروع انفصالي واضح، مدعوم إماراتيا، هدفه فرض وقائع سياسية وجغرافية جديدة، تبدأ بالسيطرة على الموارد والمنافذ، ولا تنتهي عند محاولة إنتاج دولة الجنوب المنفصلة.

سياسيا: تحاول السعودية احتواء الانفجار عبر الدعوة إلى مؤتمر حوار جنوبي في الرياض، وهو ما حظي بترحيب عربي واسع، من مصر إلى قطر ولبنان وغيرها، إلا أن هذا المسار، رغم أهميته الإعلامية–السياسية، يأتي بعد خطوات أحادية خطيرة على الأرض، سواء من جانب «الانتقالي» أو من خلال التنافس السعودي–الإماراتي، ما يطرح تساؤلات جدية حول جدية الحوار في ظل استمرار منطق القوة وفرض الأمر الواقع.

من جهة أخرى، تراقب جماعة أنصار الله هذا التفكك، فالانقسام الحاد داخل معسكر خصومها، وتحول السلاح من جبهات الشمال إلى صراعات الجنوب، يمنحها هامشا أوسع للمناورة، كما أن المساعي الإماراتية– «الإسرائيلية» لتوتير وتفجير الأوضاع بالضد من المصلحة السعودية والمصرية والتركية والإيرانية في اليمن وغيرها، يدفع هذه الدول الـ 4 لمزيد من التنسيق المشترك انطلاقاً من المصلحة المشتركة لمواجهة هذه التهديدات.

في المحصلة، ما يجري اليوم في اليمن يُعد فصلاً جديداً من محاولات إعادة تشكيل البلاد على وقع الصدامات الإقليمية، ومع غياب مشروع وطني جامع، واستمرار الرهان على السلاح والدعم الخارجي، يبدو اليمن متجها نحو مزيد من التوتر في الفترة المقبلة، تُمدد فيها عمر الحرب، وتُؤجل أي أفق حقيقي للاستقرار.

القرن الأفريقي والبحر الأحمر ... ملفات مترابطة وهدف واحد!

تشهد العديد من بؤر التوتر في العالم تصعيداً واضحاً وخطيراً، يدفع الأمور في كل ملف نحو مواجهات شاملة، تتقاطع فيها العوامل الداخلية والخارجية، وتتفاعل فيها التدخلات الإقليمية والدولية. ومن بين هذه البؤر، تبرز المنطقة الممتدة من السودان إلى اليمن، مروراً بالقرن الأفريقي، كمنطقة ساخنة يتصاعد فيها الصراع على أكثر من مستوى، ويدار فيها التصعيد بخطوات متزامنة تهدف إلى فرض واقع جديد على الأرض.

■ معتز منصور

في السودان، شهد العام الماضي عمليات كرّ وفرّ بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع، إذ استعاد الجيش السيطرة على العاصمة الخرطوم، وطرد الدعم السريع من مناطق واسعة، لتليها موجة هجوم عكسية ناجحة للدعم السريع، تمكنت خلالها من السيطرة على مدينة الفاشر الاستراتيجية وأجزاء واسعة من ولايات شمال وجنوب وغرب كردفان. وما زاد من تعقيد المشهد، تحركات لمليشيات مسلحة على الحدود الإثيوبية في ولاية النيل الأزرق، في ظل اتهامات متكررة بتلقيها دعما إثيوبيا.

هذا الدور الإثيوبي لا يقتصر على التدخل في الشأن السوداني، بل ينبع من طموح أعمق: محاولة الدولة الحبيسة الوصول إلى ممرات بحرية في البحر الأحمر وخليج عدن. فقد تصاعد الخلاف بين إثيوبيا والصومال حول مسألة الاعتراف بـ«أرض الصومال» كدولة مستقلة، مقابل حصول أديس أبابا على مزايا استثنائية في ميناء ومطار بربرة. وحين هدد الخلاف بالتحول إلى مواجهة مباشرة، تدخلت تركيا كوسيط، مستفيدة من علاقاتها الجيدة مع الطرفين وهو ما يظهر حجم التنافس الإقليمي على الممرات البحرية الحيوية.

ولم تتوقف طموحات إثيوبيا عند هذا الحد، بل حاولت الضغط على إريتريا عبر مطالبات تاريخية بالوصول إلى ميناء عصب، ما دفع الرئيس أسياس أفورقي للتوجه سريعاً نحو الرياض، والإعلان عن تعاون سعودي–إريتري لتطوير الميناء في خطوة لمواجهة المحاولات الإثيوبية، وتأكيد الدور السعودي المتزايد في حماية منافذ البحر الأحمر.

وعلى الضفة الأخرى من البحر الأحمر، لا يزال المشهد اليمني معقداً. فرغم محاولات الولايات المتحدة و«إسرائيل» شن ضربات جوية ضد جماعة أنصار الله، لم تسفر هذه الحملات عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وفي المقابل، شهدت المنطقة تصعيداً خطيراً، تمثل في خطوات متزامنة تشمل الاعتراف من قبل الكيان الصهيوني بـ«أرض الصومال» كدولة ذات سيادة، وتقدّم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن نحو السيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة.

هذا التزامن ليس صدفة، بل هو سلسلة من الخطوات المتناغمة التي تهدف، في جوهرها، إلى تهديد الأمن القومي للدول الإقليمية الكبرى، وعلى رأسها مصر والسعودية عبر توريطها في صراعات إقليمية مديدة مع مليشيات متحاربة. وإشغال هذه الدول والضغط عليها وصولاً لإنهائها كقوى قادرة، أو تملك إمكانية الوقوف بوجه التوسع الصهيوني الذي أصبح أكثر علنية ووقاحة، وهنا تلتقي الرغبة «الإسرائيلية» بالطموح الإماراتي للعب دور ضمن المنظومة العالمية الغربية.

الكثير من المحللين يعتبر أن التسارع في الأحداث هو محاولة ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي التدريجي المستمر من المنطقة، ومحاولة القوة العسكرية الصهيونية، والقوة المالية الإماراتية ملء هذا الفراغ، لذلك يظهر أحد جوانب هذه التحركات بالضد من مصالح دول المنطقة واستكمالاً للمشاريع الأمريكية في الفوضى الخلاقة، ونشر الصراعات، في خطوة تظهر تعارضا مع طموح القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين في استكمال مشاريعها الاقتصادية

هل هناك تناقض بين سرقة الثروات والفوضى يتبادر إلى الذهن أن أي محاولة استثمار وقيام بنية تحتية تحتاج الى استقرار ضمن الدولة وبنية مؤسساتية واضحة، هذا صحيح بشكل عام، ولكن الاستعمار قدم نموذجاً مختلفاً تماماً، فقد ترافقت عمليات النهب التاريخية للمعادن والذهب والموارد الطبيعية الأفريقية بنشر الفوضى والميليشيات والصراعات العرقية، حيث يكفي أن تقوم بتمويل ميليشيا فتصبح لاحقاً جزءاً من المشروع لضمان استمرار سيطرتك على الثروات، وهذا ينطبق على قوات الدعم السريع، وسرقتهم للذهب في السودان، فالهدف ليس بناء دولة، بل خلق فراغ أمني ومؤسساتي تُدار من خلاله النقاط الاستراتيجية: الموانئ، مضائق الملاحة، والممرات التجارية. والتجربة الاستعمارية في أفريقيا، لا سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال، تُثبت أن «الفوضى أكثر ربحية من الاستقرار» حين يتعلق الأمر بالهيمنة على الممرات والموارد.

التواجد العسكري «الإسرائيلي» هو التهديد الأكبر فهو تواجد معلن في مناطق حساسة كمضيق باب المندب

التواجد العسكري «الإسرائيلي» هو التهديد الأكبر، فهو تواجد معلن في مناطق حساسة، كمضيق باب المندب. فهذا التواجد لا يهدد فقط أمن مصر والسعودية، بل يمتد ليُشكّل تهديداً مباشراً للتجارة العالمية، ويستهدف، ضمناً، مصالح قوى عظمى، مثل: الصين، التي تربطها ممرات بحرية حيوية بهذه المنطقة. ولعل ما أعلنته وزارة الخارجية الجيبوتية، من دعوة الصين إلى «أن تتولّى مسؤولياتها المعنوية، في ضوء التشابه الواضح مع مسألة تايوان التي طالما دافعت عنها»، ليس سوى جرس إنذار مبكر لانخراط القوى الكبرى في صراع قد لا يطول فقط القرن الأفريقي، بل يمتد ليُعيد رسم خرائط النفوذ في المحيط الهندي والبحر الأحمر معاً.

«مهمة العدالة» ... رسالة بكين الحاسمة لتفكيك أوهام الانفصال

مع نهاية عام 2025، جاءت مناورات «مهمة العدالة 2025» ليس كتدريب عسكري روتيني وحسب، بل إعلان صريح من بكين بأن مضيق تايوان لن يتحول إلى ساحة مفتوحة للهيمنة الأمريكية، ولا منصة لتغذية أوهام الانفصال.

■ حلا الحايك

أطلقت الصين صباح 29 كانون الأول 2025 مناورات عسكرية ضخمة حول تايوان استمرت ليومين تحت اسم «مهمة العدالة 2025»، تضمنت عمليات إطلاق ذخيرة حيّة بعيدة المدى شمال الجزيرة، إضافة إلى محاكاة حصار شامل للموانئ والمناطق الحيوية. وأوضح المتحدث العسكري العقيد شي يي، أن التدريبات اختبرت «قدرات التنسيق البحري والجوي، والحصار والسيطرة المتكاملة» بهدف «حصار الموانئ والمناطق الرئيسية، لتحقيق ردع شامل داخل وخارج سلسلة الجزر». أظهرت المناورات التفوق الجوي والبحري الصيني، وقدرة بكين على شلّ الموانئ، ومحاصرة الجزيرة، وفرض حصار اقتصادي وسياسي متى شاءت.

خلفية التصعيد والموقف الصيني

جاءت المناورات كرد مباشر على صفقة الأسلحة الأمريكية لتايوان منتصف كانون الأول، والتي بلغت قيمتها 11,1 مليار دولار، وشملت أنظمة «هيماريس»، وصواريخ «أتاكمز»، وصواريخ مضادة للدروع «جافلين»، ومكونات ذخائر «هاربون». تهدف واشنطن من خلالها إلى إغراق الجزيرة في سباق تسلح، وتحويلها إلى قاعدة متقدمة ضد الصين. وفي وقت سابق، أدلت رئيسة الوزراء اليابانية، ساناي تاكايتشي، بتصريحات تصعيدية قالت فيها: إن جيشها قد يتدخل إذا اتخذت الصين أي إجراء ضد تايوان. بدوره، الخطاب الصيني كان مباشراً وحاداً. فقد وصف شي يي المناورات بأنها «تحذير صارم ضد قوى استقلال تايوان»، مؤكداً، أن الجيش الشعبي «سيتخذ كل الإجراءات الضرورية لحماية السيادة والوحدة الوطنية». أما وزارة الخارجية، فقد أكدت أن التدريبات هي «إجراء عقابي ورادع» ضد الحشد العسكري الأمريكي، فيما شدد وزير الخارجية وانغ يي، أن أي محاولة «استقلال» «محكوم عليها بالفشل». وأعاد الرئيس الصيني شي جين بينغ، التأكيد، أن إعادة توحيد البلاد أمر لا مفر منه.

سياسة الصين الواحدة

تتعامل بكين بحزم شديد بخصوص ما يسمى «استقلال» تايوان. حيث أكدت مراراً، بأنه لا يمكن المساومة والجدال فيما يتعلق بمحاولات دعم استقلال تايوان، فسياسة الصين الواحدة التي أصبحت إجماعاً عاماً في المجتمع الدولي، وقاعدة أساسية في العلاقات الدولية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. تنص بأن تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين. وبالتالي، إن أي خطوة تصعيدية في هذا السياق تعتبر تدخلاً غير مقبول في الشؤون الداخلية الصينية. وهو ما تتجاهله واشنطن، إذ تسعى باستمرار لتطويق الصين، من خلال تزويد تايوان بالأسلحة، في تناقض صارخ مع «بيان 17 أغسطس المشترك» الذي نص على التزام الولايات المتحدة بعدم السعي لتنفيذ سياسة طويلة الأجل لبيع الأسلحة لتايوان، وبتقليل مبيعات الأسلحة تدريجياً.

تدرك الصين أن التوحيد لا يمر فقط عبر المدافع والصواريخ، بل عبر تفكيك مشروع «الاستقلال» من الداخل، وربط مصالح المجتمع التايواني بالبرّ الصيني. وعليه، لا تراهن على القوة العسكرية فقط، بل على توسيع نفوذ القوى السياسية المناهضة «للاستقلال» داخل تايوان، مثل: الكومينتانغ وحلفائه، الذين يزداد حضورهم في البرلمان، ويشكّلون ثقلاً مضاداً لرغبة واشنطن في تكريس الانفصال. وهكذا، بينما تصر واشنطن على فرض هيمنتها، تتحرك الصين بخطا ثابتة نحو بناء جبهة داخلية معادية للانفصال، تجعل خيار التوحيد أكثر واقعية مع مرور الوقت.

ما بعد هيمنة الدولار: تحليل الهيمنة

لا يمكن فهم هيمنة الدولار الأمريكي إلّا بوصفها ظاهرة بنيوية في الاقتصاد العالمي، يمكن إدراكها عبر تحليل تاريخي-مادي يربط بين النقد، والدَّيْن، والسلطة، ومسار التراكم الرأسمالي العالمي. يجب أن نسعى إلى تفكيك الأسس التي قامت عليها هذه الهيمنة، وشرح آليات إعادة إنتاجها في مرحلة تتزايد فيها التناقضات الاقتصادية والسياسية داخل المركز الأمريكي، مع اختبار ما إذا كانت اللحظة الراهنة تعبّر عن أزمة عابرة أم عن نقطة انعطاف أعمق في النظام النقدي الدولي. إنّ هيمنة الدولار يمكن فهمها عبر عدة أبعاد متميزة لكنها مترابطة:

■ عروة درويش

فوترة التجارة والتسوية: الدولار هو العملة الافتراضية لمعظم معاملات التجارة العالمية. على سبيل المثال: بين 1999–2019 استخدم الدولار في 74–96% من عمليات الفوترة في الأمريكتين وآسيا–المحيط الهادئ، مقابل 66% فقط لليورو داخل أوروبا نفسها. حتى في 2024، كان نحو نصف جميع المدفوعات الدولية على شبكة SWIFT مقوماً بالدولار، وهذا يعكس حضوره الكاسح كوسيط تبادل.

احتياطيات النقد الأجنبي: نحو 58% من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية المُعلنة عالمياً مُحتفظ بها بالدولار الأمريكي حتى 2024. وهذا يفوق كثيراً اليورو «20%» أو الرنمينبي «نحو 2%» ورغم أنه تراجع من ذروة بلغت 72% في 2001، فإن حصة الدولار اليوم قريبة من مستواها في منتصف التسعينيات.

الدين العالمي والتمويل: الدولار هو عملة التمويل لجزء كبير من العالم. نحو 60% من سندات الدين الدولية مُصدَرة بالدولار. ونحو 55–60% من القروض والودائع المصرفية العابرة للحدود مقومة بالدولار.

تسعير السلع «خصوصاً الطاقة»: تُسعَّر سلع رئيسية، مثل: النفط إلى حدٍّ كبير بالدولار ضمن نظام «البترو–دولار» طويل الأمد. منذ السبعينيات، كانت مبيعات نفط أوبك مقومة بالدولار، وتُعاد استثمارات فوائض «البترو–دولار» كثيراً في أصول أمريكية «شكل من أشكال إعادة التدوير يربط مصدري السلع بالدولار». يضمن هذا طلباً عالمياً ثابتاً على الدولار لتسوية تجارة الطاقة، ويعزز وظيفة الدولار كوحدة حساب في الأسواق العالمية.

بنية المدفوعات والسلطة القانونية: أمريكا تسند جانباً كبيراً من البنية المالية العالمية. الدولار هو العملة الأساسية في سوق الصرف الأجنبي «يدخل في نحو 88% من عمليات تداول العملات». وتُصفّى معاملات الدولار عبر أنظمة خاضعة لسيطرة أمريكية «مثل: CHIPS وSWIFT». وهذا يمنح أمريكا نفوذاً قضائياً كبيراً: يمكنها فرض عقوبات أو استبعاد خصوم من شبكات الدولار، بما يجبر حتى الكيانات غير الأمريكية على الامتثال للسياسة الأمريكية «ما يسمى «تسليح الدولار»». كما تعزز عمق القوانين المالية الأمريكية ومعايير المحاسبة وشبكات البنوك في نيويورك/لندن ترسخ البنية القانونية التي تقودها منظومة الدولار ضمن العولمة.

تشكل هذه الأبعاد، مجتمعة، بنية هيمنة للدولار كانت مستقرة على نحو لافت. فالمؤشر المركب لدى الاحتياطي الفيدرالي لاستخدام العملات الدولية «الذي يزن الاحتياطيات، وتداولات الصرف، وإصدار الديون، والمطالبات المصرفية، وغيرها» أبقى الدولار قريباً من 65–70 على مقياس من 100 لمدة عقدين، بينما ظل الرنمينبي حول 3. بعبارة أخرى، تقدّم الدولار يفوق أقرب منافسيه بعشر مرات تقريباً.

يتذبذب الدولار ضمن نطاق ضيق أعلى بكثير من اليورو واليين. أما الرنمينبي الصيني «الأصغر» فلا يزال لاعباً ثانوياً رغم نموه في السنوات الأخيرة. لكن الكثير من المؤشرات تدلّ على أن عام 2026 سيكون «نقطة انعطاف» في تراجع هيمنة الدولار بسبب ارتفاع الدين العام الأمريكي، وتضخم تكاليف الفائدة، واضطراب السياسة الأمريكية. لذلك ينبغي فحص ما إذا كانت هذه العوامل قد تدفع إلى مجرد «انعطاف» أم ستؤدي إلى «انهيار» «قطيعة»؟ وهل ستكون القوى البنيوية قادرة على إعادة إنتاج الهيمنة النقدية الأمريكية رغم هذه التحديات؟

يمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات أو استبعاد خصوم من شبكات الدولار بما يجبر حتى الكيانات غير الأمريكية على الامتثال للسياسة الأمريكية ما يسمى تسليح الدولار

الهيمنة والدَّين: إعادة إنتاج الأزمة

يقدم تصور جيوفاني أريغي لدورات التراكم المنهجية/النسقية «Systemic Cycles of Accumulation: دورة طويلة لتوسع الرأسمالية العالمية يقودها مركز مهيمن، تبدأ بالإنتاج ثم تنزاح للمالية عند النضج، وغالباً ما تفتح الباب لأزمة انتقال وهيمنة جديدة» إطاراً نظرياً لفهم الأمر.

إن تحول أمريكا إلى توسع لا نهائي في الدَّين والمالية هو عرض لتراكم مفرط وانحدار هيمني، على نحو مماثل لأزمات هيمنية سابقة. وفق أريغي، الانتقال من التوسع الإنتاجي إلى التوسع المالي هو علامة على أن الدورة التي تقودها أمريكا استنفدت ديناميتها الإنتاجية. تأتي الأرباح بشكل متزايد من المضاربة والائتمان، وتضخم الأصول بدل خلق قيمة جديدة. هذه «دلالة أزمة» توحي أن الهيمنة الأمريكية في خريفها، عرضة لعدم الاستقرار وللإزاحة في نهاية المطاف نحو تشكيل قوة جديد.

يجادل أريغي بأن كل قوة مهيمنة تمر بعصر ذهبي من التوسع المادي، ثم أزمة تراكم مفرط تدفع رأس المال للهروب نحو المالية. الدورة الهيمنية الأمريكية انطبقت على النمط: بعد ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول السبعينيات، تعرضت أرباح التصنيع للضغط «فائض طاقة إنتاجية، منافسة أجنبية أقوى، تصاعد قوة العمال». كان التحول نحو المالية «المتمثل في نهاية بريتون وودز 1971، وإعادة تدوير البترو–دولار في السبعينيات، وتحرير الأسواق المالية» استجابة لانحسار فرص الاستثمار الإنتاجي. بحث رأس المال عن عوائد أعلى في المضاربة المالية حين اصطدمت دائرة التصنيع بعوائد متناقصة.

في قراءة الأزمة، يعكس توسع الدَّين الأمريكي تراجع الحيوية في الأساس الإنتاجي. الدولة والمستهلكون يراكمون الدَّين لتعويض ركود التراكم الحقيقي «عجز تجاري وعجز مالي مزمنان لإسناد الطلب». هذا يخلق «اقتصاد فقاعات»: ازدهار ظاهري قائم على أهرام الائتمان، وريع إصدار الدولار، وتضخم الأصول. لكنه غير مستقر: رأس المال الوهمي ينمو أسرع من قدرة الاقتصاد الحقيقي على الوفاء بهذه المطالبات. القوة المالية للهيمنة تصبح «وهمية» قياساً إلى القاعدة الإنتاجية.

ما الذي يُعاد إنتاجه إذاً؟ في سيناريو الأزمة، لا تعيد المالية القائمة على الدَّين إنتاج القيادة الإنتاجية للهيمنة على نحو مستدام، بل تعيد إنتاج الربحية مؤقتاً للطبقة الرأسمالية عبر إعادة توزيع وافتراس. يلاحظ أريغي «مستعيداً نقداً ماركسياً عند روبرت بولن» أن أرباح مرحلة التوسع المالي غالباً ما تأتي من إعادة توزيع: مكاسب بعض الرأسماليين هي خسائر آخرين، أو من تجريد العمال والمدينين «بالتقشف ومدفوعات الفائدة».

يتلاقى ذلك مع مفهوم هارفي «التراكم عبر نزع الملكية»: النظام المالي الذي تقوده أمريكا مكّن من الاستيلاء على الثروة عبر استخراج الفوائد والاستحواذ على الأصول خلال الأزمات. مثلاً: أزمة ديون «العالم الثالث» في الثمانينيات شهدت برامج تقويم مفروضة من صندوق النقد الدولي، فتحت الاقتصادات أمام رأس المال الأجنبي وخصخصت أصولاً عامة لضمان سداد الديون للدائنين الغربيين، ما يعني نقل القيمة من الأطراف إلى المركز. وبالمثل، أزمة 2008 أدت إلى موجة حبس رهن «نزع ملكية» بينما جرى إنقاذ القطاع المالي، ما راكم الثروة في القمة.

بالتالي، الذي يُعاد إنتاجه هو سلطة رأس المال المالي، لكن على حساب اتساع عدم المساواة وعدم الاستقرار. تتدعّم سلطة الطبقة في أمريكا «هيمنة وول ستريت والنخب»، بينما تتآكل الدينامية الإنتاجية الواسعة وشرعية الهيمنة. بمرور الوقت، تتسع الفجوة بين تضخم المطالبات المالية «ديون، مشتقات» وبين الاقتصاد الحقيقي نحو قطيعة محتملة: نقطة يفرض فيها إما انفجار أزمة دين كبرى، أو انهيار قيمة الدولار، أو ثورة سياسية ضد التقشف واللامساواة عبر كسر النظام.

في رؤية أريغي الطويلة، تتزامن القطيعة مع انتقال للهيمنة: تراجع النظام الأمريكي لصالح آخر «قد يكون صينياً، أو انهياراً نسقياً أوسع». يمكن البحث عن قرائن ملموسة لتدعيم هذا الرأي: نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا ترتفع، وعبء الفائدة يصعد.

والأزمة البنيوية المصاحبة

يتجاوز الدين الفيدرالي 120 % من الناتج «مقابل نحو 35% في 1980»، ومدفوعات الفائدة الصافية تبلغ رقماً غير مسبوق «1 تريليون دولار» بحلول 2026. يتجاوز هذا الإنفاق على «ميديكير» أو الدفاع. يعني هذا أن حصة متزايدة من القيمة يجب أن تُسحب فقط لخدمة دين سابق، وهو مؤشر تقليدي على ضغط «رأس المال الوهمي» على الاقتصاد الحقيقي. كذلك، الربحية في القطاع غير المالي ظلت راكدة لفترة طويلة، وأصبح التراكم يعتمد أكثر على أسواق الأصول والائتمان.

من منظور الأزمة الماركسي، تصاعد الدَّين والمالية «نهائي» بقدر ما يجسد تناقضات الهيمنة الأمريكية. قد تكون أمريكا في «أزمة إشارية Signal Crisis: لحظة تاريخية تكشف أن نمط التوسع القائم بلغ حدوده البنيوية، من دون أن يعني ذلك انهياراً فورياً للنظام» لدورتها، أي إنذار بأن النظام القائم لا يستطيع الاستمرار. إذا كانت 2026 «نقطة انعطاف» بهذا المعنى، فهي لحظة لن يتمكن فيها أصحاب القرار من ترقيع التناقضات، ما يفرض تعديلات قاسية أو يفتح طريقاً لنظام هيمني جديد.

حيازات الخزانة: نفوذ أم انضباط؟

أحد جوانب هيمنة الدولار التي تناقش كثيراً هو موقع كبار الدائنين الأجانب، خصوصاً الصين واليابان، اللتان تحتفظان بتريليونات من سندات الخزانة الأمريكية. هل تمتلك هذه الدول «نفوذاً» على أمريكا لأنها تمول ديونها، أم أنها «منضبطة بنيويا» لدعم نظام الدولار رغم تذمرها؟ نحلل سلسلتين سببيتين، مستندين إلى ديناميات المركز–الهامش عند سمير أمين، وإلى منظور الاقتصاد الجيوسياسي لدى راديكا ديزاي:

تقوم فرضية النفوذ على أنّه يمكن لكبار حاملي الدَّين الأمريكي التهديد ببيع سندات الخزانة أو وقف الشراء، ما يرفع الفوائد ويزعزع الأسواق، فيوفر «ورقة ضغط». لو قررت الصين مثلاً بيع جزء كبير من حيازاتها «نحو 0,8–1 تريليون دولار» – بوتيرة أسرع وبصخب أكبر من الذي فعلته على مدى السنوات الماضية، فقد تدفع عوائد السندات للارتفاع وتسبب اضطراباً مالياً، بما يمنحها «خياراً نووياً» في حرب مالية. بينما تذهب فرضية الانضباط إلى أنّ الدائنين الأجانب «رهائن» للنظام الدولاري، لأن استخدام هذا النفوذ سيضرهم هم قبل غيرهم. وبالتالي يُدفعون بنيوياً لتغذية وضع قائم يعزز الهيمنة الأمريكية. لنوضح كل مسار، مع القيود والقوى الطبقية.

تراكم دول الفائض «الصين، اليابان» احتياطيات دولارية عبر فوائضها التجارية مع أمريكا «أمريكا تعاني عجزا، الأطراف تصدر سلعا وتتلقى دولارات». تستثمر هذه الدولارات عادة في سندات الخزانة لأسباب سيولة وأمان. بحلول 2024، كانت اليابان تملك نحو 1,1 تريليون دولار، والصين نحو 0,8–0,9 تريليون، بوصفهما أكبر دائنين أجنبيين للحكومة الأمريكية «في عام 2011 بلغت حيازات الصين من سندات الخزانة الأمريكية حوالي 1,32 تريليون دولار في أعلى مستوى تاريخي لها. منذ ذلك الوقت بدأت تقلّص تدريجيا حتى 2025، حيث تراجع إجمالي حيازات الصين بنحو 563,7 مليار دولار تقريباً بحلول أيار 2025».

إنّ قيام الصين واليابان ببيع سريع لسندات الخزانة يغرق السوق ويخفض الأسعار ويرفع العوائد. ارتفاع الفوائد يبطئ الاقتصاد الأمريكي، ويرفع كلفة الاقتراض في واشنطن. التهديد يمكن أن يكون أداة ضغط. لكنّ أي بيع كبير يفرض خسائر رأسمالية على البائع نفسه، لأن أسعار السندات تهبط. كما أن ارتفاع العوائد يرتبط غالباً بحالة «عزوف عن المخاطر» عالمية تضر بالنمو العالمي وبأسواق تصدير الدائن. علاوة على ذلك، فإنّ أمريكا ليست هدفاً سلبياً. الاحتياطي الفيدرالي يستطيع أن يتدخل كمشترٍ أخير «كما فعل بالتيسير الكمي»، ويمتص موجات البيع، لأنه يستطيع خلق دولارات وشراء سندات الخزانة «مع آثار تضخمية يتحملها جميع مستخدمي الدولار». وهذا يعني أن الدائن العدائي لا يستطيع بسهولة إفلاس أمريكا. إضافة إلى ذلك، يمكن لأمريكا في الحالات القصوى استخدام العقوبات المالية «تجميد الأصول» كما حدث مع احتياطيات روسيا في 2022. لاحظت ديزاي وآخرون، أن الأصول الأجنبية في أمريكا يمكن أن تصبح «رهائن»؛ إذ يقلق محللون صينيون من إمكانية تجميد حيازات الصين الدولارية إذا اندلع الصراع. هذا الخوف يحدّ من جرأة الصين على استخدام «الخيار النووي»، ويقلص نفوذها.

إنّ مشكلة فرضية النفوذ هي في مبالغتها في تقدير استقلالية الأطراف تجاه المركز الإمبريالي. سمير أمين رأى أن «التبادل غير المتكافئ» يربط الأطراف بتزويد المركز بسلع رخيصة وبائتمان «شكل من أشكال الجزية». حيازات سندات الخزانة يمكن أن تُقرأ كـ«جزية» بهذا المعنى: الأطراف تعيد تدوير فائضها للمركز لحفظه، ما يقلل خياراتها التنموية. كما أن البرجوازيات الوطنية في هذه الدول تستفيد من النظام القائم «أسواق التصدير، الوصول للنظام المالي الأمريكي». إلحاق ضرر بالدولار يضر بتلك النخب، لذلك لا يحظى بدعم طبقي داخلي كاف. لهذا بقي هذا النفوذ نظريا حتى اللحظة.

الأمر الآخر، أنّ كبار دائني الدولار غالبا ما يعتمدون على نموذج نمو يقوده التصدير. الصين مثلاً: أبقت، وتبقي، اليوان مقوَّما بطريقة تدعم تنافسية التصدير، ما يستلزم تراكم احتياطيات دولارية: البنك المركزي الصيني يشتري الدولارات الداخلة مقابل عملة محلية ليمنع ارتفاع اليوان، ويبني مخزونا من سندات الخزانة. بهذا يصبح نموذج التنمية نفسه رابطا بنيويا بالدولار. اليابان أيضا بنت احتياطيات دولارية كبيرة ضمن سياسات الاستقرار النقدي بعد الثمانينيات.

يوفّر الدولار أعمق الأسواق وأكثرها سيولة، ولا توجد بدائل مكافئة بالحجم نفسه، رغم جميع المحاولات الناشئة اليوم لاستبداله، هو ونظام المدفوعات الخاص به. السندات باليورو مجزأة ومحدودة، وسوق الصين المالية رغم نموها ليست مفتوحة بالكامل، ولديها قيود على رأس المال. لذلك حتى إن أرادت الصين أو اليابان التنويع، فإن الخيارات العملية ضيقة: بعض اليورو، بعض الذهب «وقد زادت الصين بالفعل حيازاتها منه»، أو استثمارات مباشرة، لكن امتصاص تريليونات كـ «أصول آمنة» يبقى متركزاً في سوق الخزانة الأمريكية. هذا «انضباط بنيوي» يفرضه الدولار: تغادر نظام الدولار فتضرب استقرارك المالي.

يوفّر الدولار أعمق الأسواق وأكثرها سيولة ولا توجد بدائل مكافئة بالحجم نفسه رغم جميع المحاولات الناشئة اليوم لاستبداله هو ونظام المدفوعات الخاص به

يتوافق ذلك مع تصور نظام عالمي هرمي تؤمّن فيه القوة المالية سيطرة المركز. «الامتياز المفرط» لأمريكا هو إصدار أصل الاحتياطي، الذي يتم فيه إجبار الآخرين عمليا على شرائه. هذا يعادل نقلا مستمرا للقيمة من الأطراف للمركز: الأطراف ترسل سلعا حقيقية وتتلقى «سندات» يمكن أن تتآكل. عندما يرفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة، تنخفض أسعار السندات ويحمل الأجانب خسائر رأسمالية، ومع ذلك يتحملون لأن البدائل أسوأ.

بأيّ حال، ورغم عمق ترسّخ هيمنة الدولار، وما تمنحه من قدرة استثنائية على امتصاص الأزمات وإعادة إنتاج ذاتها، فإنّ هذا لا يعني غياب البدائل أو استحالة الخروج من النظام الدولاري القائم. على العكس، ما يميّز المرحلة الراهنة أنّ بدائل الدولار لم تعد محصورة في أطروحات نظرية أو تمنيات سياسية، بل بدأت تتشكل كمسارات عملية، جزئية وتراكمية، داخل بنية الاقتصاد العالمي نفسه. هذه البدائل لا تظهر كعملة واحدة تحلّ محل الدولار دفعة واحدة، بل كنُظم موازية وآليات التفاف تقلّص مجالات هيمنته، وتكسر احتكاره لوظائف محددة: في التسويات التجارية، والتمويل، والاحتياطيات، والبنية التحتية للمدفوعات.

تشمل هذه المسارات توسّع استخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية، وبناء أنظمة مدفوعات خارج الهيمنة الأمريكية، وزيادة دور الذهب والأصول غير الدولارية في الاحتياطيات، إلى جانب صعود مؤسسات تمويل وتنمية لا تخضع بالكامل لمنظومة واشنطن. الأهم من ذلك، أنّ هذه البدائل تنشأ مدفوعة بحوافز مادية واضحة: الرغبة في تقليص التعرّض للعقوبات، تخفيض كلفة التقلبات النقدية، واستعادة قدر من السيادة الاقتصادية في عالم يتجه نحو تعددية قطبية غير مكتملة.

لكن هذه البدائل ليست مكتملة ولا متكافئة، ولا تشكّل بعدُ بديلاً هيمنياً شاملاً، بل أدوات تفكيك تدريجي لهيمنة قائمة. في المقال القادم، سننتقل من تشخيص الأزمة إلى تفكيك هذه البدائل عملياً، وبالتفصيل ذاته الذي خُصِّص لتحليل هيمنة الدولار نفسها، لفهم حدودها، وإمكاناتها، وتناقضاتها.

التحديث البيئي بين الرأسمالية الخضراء والحضارة البيئية.. تناقضات في الفهم والتطبيق

في مواجهة الأزمة البيئية المتصاعدة، برز مفهوم «التحديث البيئي» كإطار تفسيري وبرنامجي لدمج القضايا البيئية في مشروعات التنمية. لكن هذا المفهوم لم يكن متجانساً أو محصناً من الصراعات الفكرية. بل سرعان ما تحول إلى ساحة صراع أيديولوجي بين تيارات فكرية متعارضة، تعكس اختلافات جوهرية في النظرة إلى الطبيعة، والعلاقة بين الإنسان والبيئة، ودور النظام الاقتصادي في توليد الأزمة البيئية. فبينما اتّخذ التحديث البيئي في الغرب طابعاً إصلاحياً يهدف إلى «تخضير الرأسمالية»، اكتسب في الصين معانيَ ثورية كجزء من مشروع «الحضارة البيئية» المترابط مع رؤية ماركسية تحديثية.

■ جون بيلامي فوستر

في السياق الغربي، ارتبط التحديث البيئي منذ السبعينيات والثمانينيات بمفهوم «الرأسمالية الخضراء»، وهو نموذج يفترض أن الأزمة البيئية مشكلة تقنية فحسب، يمكن حلّها عبر الابتكار التكنولوجي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، دون المساس بالأسس الرأسمالية للإنتاج والاستهلاك. وهذا النموذج، الذي يروّج له باحثون مثل آرثر مول وجرت سبارغارن، يقدّم الرأسمالية باعتبارها قادرة على «الانفصال» عن البيئة عبر الابتكار، متجاهلاً أن جذور الأزمة تكمن في منطق تراكم رأس المال ذاته، الذي يُجبر النظام على تعظيم الإنتاج بلا حدود، حتى لو على حساب التوازن البيئي.

في المقابل، وُجّهت انتقادات جذرية لهذا النهج من قبل التيارات البيئية الراديكالية والبيئة الاجتماعية، التي رأت في «التحديث البيئي الرأسمالي» مجرد ستار أيديولوجيّ يهدف إلى إعادة إنتاج النظام الاقتصادي دون تغيير جوهريّ. وقد ظهرت هذه المقاربة بوضوح في أعمال مفكرين مثل باري كومونر، وريتشارد ليفينز، وموراي بوكشين، الذين ربطوا بين استغلال الطبيعة واستغلال الإنسان في إطار النظام الرأسمالي، ورفضوا رؤى تلخّص الأزمة البيئية في النمو السكاني أو نقص التكنولوجيا، كما فعلت التفسيرات المالتوسية.

ومن المفارقات اللافتة أن هذا النقد الراديكالي بدأ يتراجع في مطلع الألفية الجديدة، مع صعود خطاب «الحداثة البيئية»، الذي يروّج له معهد «بريكثرو» عبر شخصيات مثل شيلينبرغر ونوردهوس. فهذا التيار يذهب أبعد من «التحديث البيئي» التقليدي، إذ يدّعي أن النمو الاقتصادي يمكن أن يستمر بلا حدود إذا رُبط بالطاقة النووية والهندسة الجينية والحلول التكنولوجية الفائقة. لكنه في الحقيقة يُهمِل الحدود الكوكبية التسع التي حددها علماء الأرض — مثل فقدان التنوّع البيولوجي، وتحمّض المحيطات، واختلال دورة النيتروجين — ليختزل الأزمة البيئية في ظاهرة واحدة... تغيّر المناخ. وما هو أكثر إثارة للدهشة أن بعض كتاب اليسار الغربي، مثل مات هوبر ولي فيليبس، انضموا إلى هذا الخطاب، داعين إلى «ماركسية بروميثية» تنادي بالتصنيع المكثّف والنمو غير المحدود، وترفض كل دعوة إلى تخفيض الاستهلاك أو إعادة النظر في أنماط الإنتاج. وهكذا، يتحول جزء من اليسار إلى حامل لأيديولوجيا رأسمالية مغلفة بأقنعة تقدمية.

الاشتراكية التي لا تتضمّن إعادة صياغة جذرية لعلاقة الإنسان بالطبيعة ولا تتجاوز منطق النمو اللامحدود ليست سوى رأسمالية مخففة

أما في الصين، فقد اكتسب التحديث البيئي دلالة مختلفة تماما. فمنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ الحزب الشيوعي الصيني في تبني رؤية بيئية متكاملة، أطلق عليها لاحقاً مصطلح «الحضارة البيئية». وتجسّد هذه الرؤية تحولاً جوهرياً في الفلسفة التنموية، حيث لم يعد يُنظر إلى الطبيعة كمورد خارجي يمكن استغلاله، بل كأساس للحياة الاجتماعية والاقتصادية. وقد عبّر الرئيس شي جين بينغ عن هذه الرؤية بقوله الشهير: «الجبال الخضراء والمياه الصافية أثمن من جبال الذهب». هذا الموقف لا يندرج ضمن «إعادة تجميل» الاقتصاد الصيني، بل يمثل محاولة لتجاوز النموذج الغربي للحداثة الصناعية، والانطلاق نحو نموذج تنموي يدمج البعد البيئي في جوهره. وهذا التحوّل لا يمكن فهمه خارج السياق التاريخي والسياسي للتجربة الصينية. ففي حين بُنيت الرأسمالية الغربية على الاستعمار والاستغلال البيئي العالمي، فإن الصين، على الرغم من كونها دولة صناعية صاعدة، تسعى إلى تطوير نموذج تنموي يتجاوز حدود المنطق الرأسمالي، مستندة في ذلك إلى تيار ماركسي بيئي متجدد. وهذا يتناقض جذرياً مع الصورة النمطية التي رسمها المفكرون الغربيون خلال الحرب الباردة، والتي قدّمت البروميثية — أي فكرة السيطرة على الطبيعة — كسمة جوهرية للماركسية في الوقت نفسه. وقد تبيّن قراءة نصوص ماركس المبكرة، خصوصاً أطروحته عن أبيقور، أن البروميثية التي اهتم بها كانت رمزاً للتحرر الفكريّ والتمرد على الخرافة، وليس دعوة إلى الهيمنة التقنية على الطبيعة.

إن التباين العميق بين النموذج الغربي والنموذج الصيني في فهم التحديث البيئي لا يعكس اختلافاً نظرياً فحسب، بل يكشف عن اختلاف في السياقات التاريخية، وفي مفاهيم التنمية، وفي العلاقة مع الطبيعة. فالغرب يحاول «تجميل» نظامه دون تفكيكه، بينما تسعى الصين إلى بناء نظام جديد يتجاوز المنطق الرأسمالي ذاته.

وفي الختام، لا يمكن فصل الحل البيئي الحقيقي عن التحول الاجتماعي والاقتصادي الجذري. فالاشتراكية التي لا تتضمّن إعادة صياغة جذرية لعلاقة الإنسان بالطبيعة، ولا تتجاوز منطق النمو اللا محدود، ليست سوى رأسمالية مخففة. أما التحديث البيئي، فليس مسألة تقنية، بل مسألة سياسية وأخلاقية وفلسفية في جوهرها. وهو لا يمكن أن يكون جزءاً من الحل إلا إذا كان «اجتماعيا» و«بيئيا» في آن واحد — أي إذا كان مرتبطاً بمشروع تحرريّ يتجاوز منطق رأس المال، ويعيد تعريف التنمية من منظور الحياة، لا من منظور الربح.

■ بتصرف عن مجلة مونثلي ريفيو

واقعيون نطلب المستحيل: إرث بوب مكشيسني الفكري واستشراف مستقبل دراسات الاتصال

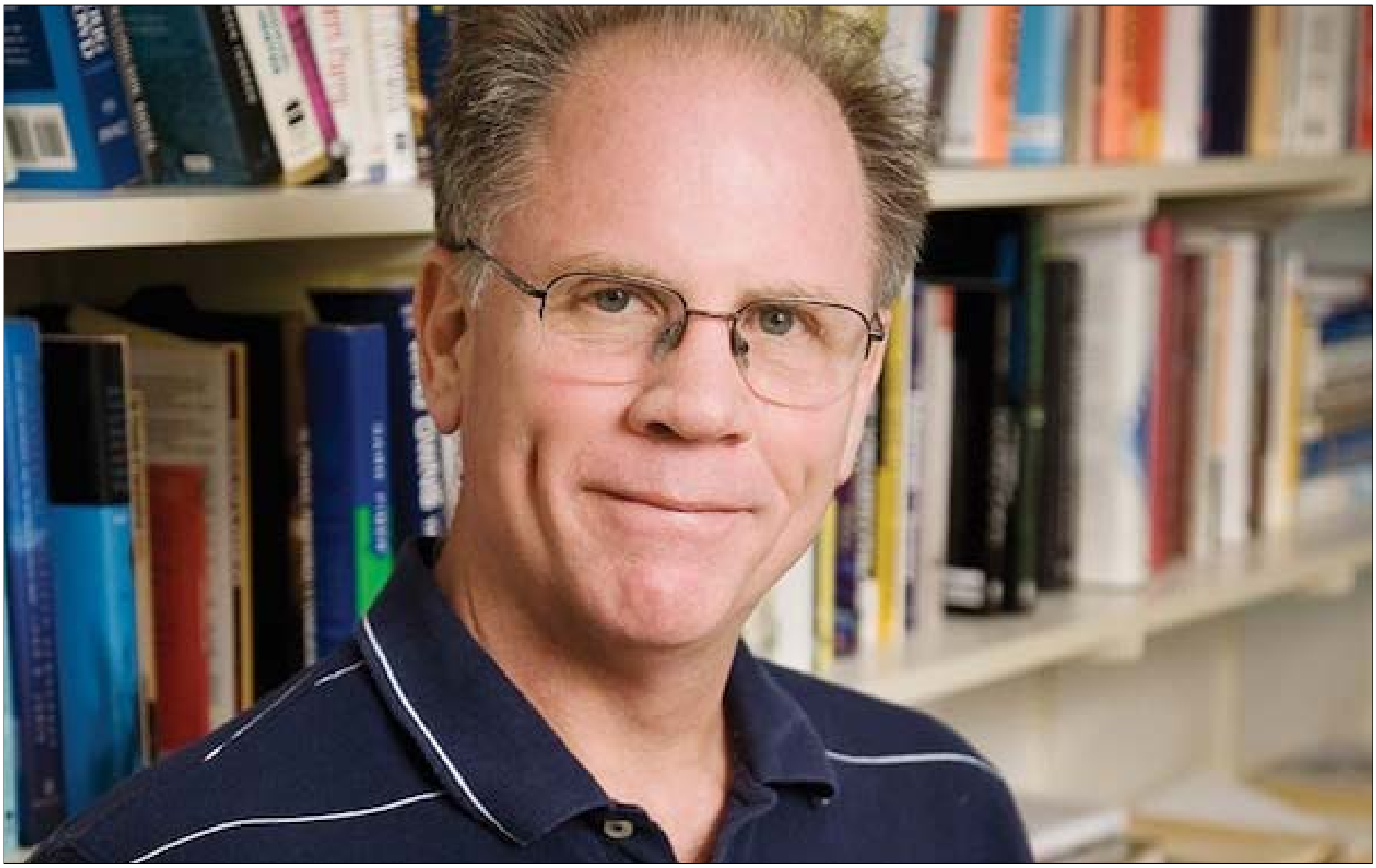

يكتب الباحثان عن روبرت دبليو مكشيسني – أو «بوب» كما عرفه طلابه وزملاؤه – من منظور شخصي وفكري معاً. فبينما تتلمذت ماندى تروجر على يديه في جامعة إلينوي، تأثرت سيدني فورد بكتاباته وإعلامه ونضاله السياسي من بعيد، مهدية أطروحتها لذكراه. يجمع المقال بين هاتين الزاويتين؛ زاوية التلمذة المباشرة وزاوية الإرث الفكري، ليس بهدف تقديس الرجل، بل لتحليل إسهاماته وتقييم أثرها، ومواصلة الأسئلة والتحديات التي أثارها. يشدد المقال على أن تكريم مكشيسني الحقيقي لا يكون بالتأمل في ماضيه، بل بالنظر إلى الأمام وللعمل الجماعي من أجل اتصال أكثر ديمقراطية ومجتمع أكثر عدلاً.

الانقسام التاريخي: البحث النقدي مقابل البحث الإداري

لفهم سياق دخول مكشيسني إلى حقل دراسات الاتصال، لا بد من استحضار الانقسام التاريخي بين تيارين: البحث النقدي والبحث الإداري. منذ أربعينيات القرن الماضي، حدد بول لازارسفيلد هذا الفارق: ففي حين يهتم التقليد النقدي بمساءلة الأسس البنيوية والعواقب الاجتماعية لأنظمة الإعلام، ركز البحث الإداري المهيمن على تقييم فعالية الوسائط، غالبا لخدمة أهداف السوق والإعلان.

يشرح المقال كيف أن مؤسسات مثل «مؤسسة روكفلر» وجهت البحث نحو «نموذج الآثار المحدودة»، الذي ركز على التواصل الشخصي وهمش القوة البنيوية لوسائل الإعلام التجارية، ليتناسب مع مصالح المعلنين والنخب السياسية. وعندما دخل مكشيسني الدراسات العليا، كان هذا الانقسام صارخا. يروي كيف أنه في مؤتمر أكاديمي عام 1986، تم وضع البحث الكمي في مركز الرسم البياني للحقل، بينما تم «تخزين» مجالات مثل تاريخ الاتصال والقانون والنظرية الديمقراطية والاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية في «الغرفة الخلفية»، كمقربين مُحرجين يجب إبعادهم.

لقد رفض مكشيسني هذه القسمة. وبدلا من ذلك، سعى إلى بناء تقليد للاقتصاد السياسي للاتصال يفحص التنظيم البنيوي لأنظمة الإعلام، وعلاقتها بالرأسمالية، وتداعياتها على الديمقراطية.

إسهامات مكشيسني الجوهرية: الربط بين التحليل والممارسة

يحدد المقال ثلاث دعائم رئيسية لإسهامات مكشيسني:

1. كشف البنية السياسية والاقتصادية للإعلام: بدءا من كتابه «الاتصالات السلكية واللاسلكية، وسائل الإعلام، والديمقراطية» «1993»، كشف كيف أن تاريخ الإعلام ليس تطورا محايدا للتكنولوجيا، بل نتاج صراعات سياسية واقتصادية، حيث استولت القوى الشركاتية على سياسات الاتصال على حساب البدائل الديمقراطية.
2. ربط تركيز الملكية الإعلامية بتآكل الديمقراطية: في سلسلة كتب لاحقة مثل «إعلام الشركات والتهديد للديمقراطية» «1997» و«إعلام غني، ديمقراطية فقيرة» «1999»، حاجج بأن تركيز الملكية يقوض التواصل الديمقراطي، وأكد أن أنظمة الإعلام ليست طبيعية بل مُشكّلة بقوى سياسية واقتصادية.
3. الجمع بين البحث الأكاديمي والنضال العام: لم يقتصر إسهام مكشيسني على الأكاديميا. فقد شارك في تأسيس منظمة «فري برس» الإصلاحية «2003»، وناضل من أجل حيادية الإنترنت وتنوع الإعلام. وقدم برنامجه الإذاعي الأسبوعي «ميديا ماترز» «2002–2012» ومقالاته المفهومة نموذجا للمثقف العام الذي يترجم النقد الأكاديمي إلى خطاب جماهيري وفعل سياسي. كما عزز هذه الروح عبر مشاركته في تحرير مجلة «مونثلي ريفيو» اليسارية.

البحث في الاتصال لا يعني النشر في المجلات المحكمة فقط إنه يعني تشكيل الخطاب العام أيضاً وبناء المجتمع وتزويد المواطنين بأدوات نقدية والمشاركة في النضال من أجل التغيير الاشتراكي

هذا المزج بين التحليل البنيوي العميق والممارسة النضالية هو جوهر إرثه، مثبتا أن دراسة الاتصال ليست مجرد تفسير للعالم، بل وسيلة للتدخل فيه وتغييره.

تحديات الاقتصاد السياسي للاتصال واستمرار النضال

مع ذلك، يسلط المقال الضوء على أن نجاح مكشيسني لا ينبغي أن يحجب استمرار التحديات البنيوية التي تواجه النهج النقدي. فالباحثون في الاقتصاد السياسي للاتصال لا يزالون يعانون التهميش في حقل يفضل غالبا المناهج الكمية والنتائج «القابلة للتطبيق» والأسئلة الضيقة حول «الآثار». فالمناخ الأكاديمي المهووس «بالمنعطف التجريبي» يشكل ضغوطا على الشرعية التمويلية والأكاديمية للبحث النقدي.

ولهذا، يرفض المقال أي محاولة لتأليه مكشيسني كفرد استثنائي. فقد كان هو نفسه يرفض ذلك، مؤكدا على أهمية النضال الجماعي والتحليل البنيوي. تكمن المسؤولية، كما يرى الباحثان، في مواصلة هذا العمل ليس بالانتظار لظهور «مكشيسني جديد»، بل ببناء شبكات تضامن تمكن البحث النقدي من الازدهار جماعيا.

النظر إلى الأمام: نحو حقل متعدد التخصصات وعابر للحدود

فكيف يمكن إذا مواصلة إرث مكشيسني؟ يجيب المقال من خلال دعوة إلى بناء حقل اتصال أكثر انفتاحا:

التعددية التخصصية والنقدية: يجب على البحث النقدي في الاتصال أن يتبنى تقاليد متنوعة: تحليل العمل والطبقة، النظرية النقدية العرقية وما بعد الاستعمار، المنظورات النسوية، والتحليل المناهض للإمبريالية. هذه المقاربات تثري الاقتصاد السياسي وتتحدى مركزيته الغربية وإطاره.

العالمية والتضامن العابر للحدود: بينما كان لمكشيسني أثر بالغ في السياق الأمريكي، يقر المقال بأن عمله كان محلي النظرة إلى حد ما. في عصر تعمل فيه المنصات الرقمية والاحتكارات الإعلامية العالمية، يجب أن يتأسس البحث على تضامن وتعاون دولي. يقدم المقال أمثلة واعدة على ذلك، مثل مدارس الدكتوراه الصيفية في كرواتيا، وشبكات البحث في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأقسام الاقتصاد السياسي في الجمعيات الدولية.

توسيع مفهوم الممارسة الأكاديمية: البحث في الاتصال لا يعني النشر في المجلات المحكمة فقط. إنه يعني تشكيل الخطاب العام أيضا، وبناء المجتمع، وتزويد المواطنين بأدوات نقدية، والمشاركة في النضال من أجل التغيير الاشتراكي.

خاتمة: واقعيون نطلب المستحيل

يختتم المقال بالتأكيد على أن مهمتنا اليوم هي توسيع وتنقيح وتطوير الاقتصاد السياسي للاتصال الذي أسهم مكشيسني في بنائه. يجب على الحقل أن يستمر في الانفتاح على المقاربات متعددة التخصصات، وعلى النقد المعادي للاستعمار والنسوي، وعلى التضامن الدولي. يجب مقاومة ضغوط تضييق الأفق بالمعيار التجريبي المحض، أو استحواذ مصالح الصناعة، أو الترهيب السياسي. يجب خلق فضاءات لا يُخبأ فيها الباحثون النقديون في «الغرفة الخلفية»، بل يُوضعون في قلب الاستقصاء الفكري.

يذكرنا مكشيسني بشعارات احتجاجات أيار 1968 الطلابية في فرنسا: كن واقعيا، واطلب المستحيل. لقد أظهرت حياته وعمله أن هذين الأمرين ليسا متناقضين، بل متعاضدين. إنه التوتر الخلاق الضروري لتحقيق تقدم اجتماعي حقيقي. النضال مستمر.

■ عن مقالة لماندى تروجر وسيدني فورد في مجلة المراجعة الشهرية

الدولة الوطنية في سورية... بين شروط التشكّل وإمكانات التجاوز

يُعدّ نموذج الدولة الوطنية الذي تشكّل في سورية بعد الاستقلال أحد نتاجات المخاض التاريخي الذي أعقب انهيار السلطنة العثمانية وصعود نظام «الدولة القومية» في المجال العالمي. ووفقاً لمنظور تاريخانية الدولة، فإن الدولة ليست كياناً مجرداً أو محايداً، بل بناءً تاريخياً يتكوّن ضمن توازنات قوى داخلية وخارجية، وفي سياق بنى اجتماعية واقتصادية محددة. من هذا المنطلق، لا يمكن فهم الدولة الوطنية السورية خارج شروط تشكّلها ومخاضات مرحلة الانتداب الفرنسي، ولا خارج مهامها الأولى المرتبطة بتوحيد المجال الجغرافي، وبناء مؤسسات سيادية، وصياغة هوية سياسية جامعة لمجتمع متعدد.

■ عصام حوج

إن الحكم على هذا النموذج انطلاقاً من مآلاته السلطوية اللاحقة فقط، دون العودة إلى شروط نشأته ووظائفه التاريخية، يمثّل قطيعة معرفية مع التاريخ، ويقع فيما يمكن تسميته «بوعي اللحظة» أي إسقاط معايير الحاضر على الماضي والمستقبل دون وساطة تحليلية. هذا النوع من المقاربة لا يفضي إلى نقد علمي، بل إلى شكل من العدمية السياسية التي ترى في التجربة التاريخية برمّتها فشلاً مطلقاً، وتتعامل مع الدولة الوطنية بوصفها عبئاً ينبغي التخلص منه لا إطاراً يمكن تجديده.

لقد مثّلت الدولة الوطنية السورية، في لحظة تشكّلها، محاولة للإجابة عن إشكاليات ما بعد الكولونيالية. فهي من جهة سعت إلى تثبيت السيادة والاستقلال الشكلي، ومن جهة أخرى ورثت بنى اجتماعية تقليدية، واقتصاداً تابعاً، ونخباً سياسية هشّة. هذا التناقض البنيوي ساهم لاحقاً في انزلاق الدولة من مشروع وطني جامع إلى جهاز سلطوي مغلق، دون أن يعني ذلك أن الفكرة الوطنية نفسها كانت زائفة أو غير ضرورية.

إن التعامل مع الدولة الوطنية السورية بوصفها خطأً تاريخياً لا يقل تبسيطاً عن الدفاع غير النقدي عنها المطلوب هو مقاربة تاريخية-نقدية ترى فيها تجربة بشرية مشروطة قابلة للفهم والتفكيك وإعادة البناء

إن المطلوب اليوم ليس نسف نموذج الدولة الوطنية، بل تجاوزه بالمعنى الجدلي للكلمة، أي نفيه مع الحفاظ على قاعدته المادية وعناصره الإيجابية، فالتجاوز هنا لا يعني العودة إلى ما قبل الدولة، ولا القفز نحو صيغ تفتيتية بديلة، بل إعادة بناء الدولة على أسس جديدة؛ دولة قانون، ومواطنة متساوية، وتوزيع عادل للسلطة والثروة، مع الاعتراف بالتعدّد الثقافي والاجتماعي ضمن إطار سياسي واحد.

في هذا السياق، تبرز خطورة الطروحات التي تدعو إلى إعادة صياغة الجغرافيا الوطنية باتجاه المزيد من التفتيت، سواء تحت ذريعة فشل الدولة المركزية أو باسم حماية الهويات الفرعية. فكما تشير أدبيات الدولة الهشة فإن تفكيك المجال الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تمكين المجتمعات المحلية، بل غالبا ما يعيد إنتاج العنف في وحدات أصغر، ويحوّل الصراعات البنيوية إلى نزاعات دائمة بين كيانات ضعيفة ومتنافسة. إن إعادة رسم الخرائط لا تعالج أزمة الدولة، بل تنقلها من مستوى إلى آخر، وتزرع ألغاما سياسية واجتماعية طويلة الأمد أمام الأجيال اللاحقة.

وعليه، فإن الأزمة السورية ليست أزمة «جغرافيا» بقدر ما هي أزمة عقد اجتماعي وبنية حكم وشرائح اجتماعية استنفذت دورها. إن إعادة تخيّل الدولة الوطنية السورية يجب أن تنطلق من نقد جذري للاستبداد، ومن تفكيك العلاقة الريعية–الأمنية بين السلطة والمجتمع، ومن علاقات التبعية مع السوق الدولية ومنظومة التبادل اللامتكافىء، لا من تفكيك المجال الوطني نفسه. فالدولة، بوصفها إطاراً تاريخياً، لا تزال ضرورة لتنظيم التعدّد، وضمان الحقوق، ومنع الانزلاق إلى منطق العصبيات البدائية

في الخلاصة، إن التعامل مع الدولة الوطنية السورية بوصفها خطأً تاريخياً لا يقل تبسيطاً عن الدفاع غير النقدي عنها. المطلوب هو مقاربة تاريخية–نقدية ترى فيها تجربة بشرية مشروطة، قابلة للفهم والتفكيك وإعادة البناء. فالتاريخ لا يُمحى، والدول لا تُستبدل بقرارات خطابية، بل تُعاد صياغتها عبر صراع اجتماعي وسياسي طويل، يستند إلى الذاكرة النقدية لا إلى القطيعة العدمية.

قاسيون
2026
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 6000
انطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار
للاطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز الـ QR: